وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة مقارنة (الجزائر– تركيا – كندا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

✓بن حميمد روميسة

✓غميط نادية

إشراف الدكتور:

د/ لواج منير

لجنة المناقشة

	جامعة: محمد الصديق بن يحي– جيجل –	رئيسا
الدكتور: لواج منير	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل –	مشرفا ومقررا
	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل –	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

دراسة مقارنة (الجزائر– تركيا – كندا)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتان:

✓بن حميمد روميسة

✓غميط نادية

إشراف الدكتور:

د/ لواج منير

لجنة المناقشة

	جامعة: محمد الصديق بن يحي– جيجل –	رئيسا
الدكتور: لواج منير	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل –	مشرفا ومقررا
	جامعة: محمد الصديق بن يحي – جيجل –	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية: 104

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم،

ثم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين معلمين الأولين والآخرين سيدنا وإمامنا محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد :

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله "

سورة الأعراف (43)

نشكر الله أولا وقبل كل شئ أن وفقنا لانجاز هدا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم، ومن بعده، وعملا بالحديث النبوي الشريف:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" رواه الترميذي

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان

إلى الأستاذ المشرف " لواج منير " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في البحث وحافزا في إتمام هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

اهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل: "... واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفهما، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنهما، وفي صلاتهما كم أكثرا من الدعوات، واللذان كانا سندا في حياتي وخسراني بعطفهما وربياني فأحسنا تربيتي وعلماني وهوا بمثابة مثلي الأعلى

" أدام الله عليهما صحتهما ورعاهما.

"أبي العزيز" أمي الغالية"

خصهما الله وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة

إلى إخواني وأخواتي"

إلى كل الأهل والأحباب

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي

إلى الذين من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

نادية

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل، ونسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه

بكل تواضع أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في الوجود

إلى من لا يمكن الكلمات أن توفي حقهما

إلى مصدر العطاء أطال الله في عمرها "أمي الحبيبة"

أدام الله عليها صحتها ورعاها

والى "أبي الغالي" العزيز حفظه الله ورعاه

إلى أخواتي الذين كانوا سندا لي في حياتي

"خديجة" "سارة" "مريم"

إلى كل من جمعتني بهم صداقة أو معرفة في دروب الحياة

إلى زملاء الدراسة بدون استثناء والى كل عزيز على قلبي

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة

إلى كل الأقارب والى كل من دعمني لانجاز هذا العمل

رميسة

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	IV
مقدمة	**أ- د**
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**7**
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**19**
المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**22**
المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات	**22**
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	**24**
المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	**25**
المبحث الثالث: طرق إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الأول: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**27**
المطلب الثاني:الإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**29**
المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**
المبحث الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**33**
المطلب الأول: المشاكل المالية	**34**
المطلب الثاني: المشاكل التسويقية	**35**
المطلب الثالث: المشاكل الإدارية	**37**
خلاصة الفصل الأول	**39**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية	**40**

تمهيد	**41**
المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية	**42**
المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية المحلية	**42**
المطلب الثاني: مبادئ أهداف التنمية المحلية	**45**
المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية	**48**
المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية	**50**
المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية	**52**
المطلب الأول: خطوات التنمية المحلية واستراتيجياتها	**52**
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية	**53**
المطلب الثالث: عوامل التنمية المحلية وأهم مظاهرها	**55**
المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية	**56**
المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية	**57**
المطلب الأول: نظرية أقطاب النمو والتحيز الحضري	**57**
المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير متوازن	**58**
المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجدد	**59**
المطلب الرابع: نظرية القاعدة الصناعية ووسائل الاتصال	**60**
المبحث الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية	**60**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**60**
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية	**63**
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	**65**
خلاصة الفصل الثاني	**66**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر – تركيا – كندا)	**67**
تمهيد	**68**
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**69**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر	**69**
المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**72**
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	**81**
المطلب الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**84**
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	**90**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في تركيا	**90**
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	**92**
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية	**93**
المطلب الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	**96**
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا	**99**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الكندي	**100**
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا	**101**
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا	**102**
المطلب الرابع: هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا	**105**
المبحث الرابع: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر– تركيا– كندا)	**107**
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في البلدان محل المقارنة (الجزائر– تركيا – كندا)	**107**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في البلدان محل المقارنة (الجزائر– تركيا – كندا)	**111**
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في البلدان محل المقارنة (الجزائر– تركيا – كندا)	**114**
خلاصة الفصل الثالث	**119**
خاتمة	**120**
قائمة المراجع	**124**
قائمة الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعرف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسط	12
03	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
04	تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
05	تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
06	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
07	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	24
08	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجمل العمالة في بعض الدول	62
09	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات	64
10	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 02/17	71
11	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من (2019/2010)	78
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة من (2019/2010)	81
13	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة (2019/2010)	82
14	تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات للجزائر للفترة (2019/2010)	83
15	توزيع المشاريع الممولة من طرف ANADE قبل غاية نهاية 2019	85
16	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للفترة 2019/2010	87
17	القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM نهاية 2019	88
18	المشاريع الممولة عن طريق CNAC حسب النشاط لغاية 2019	89
19	تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90

20	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا للفترة (2019/2010)	**93**
21	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بتركيا للفترة من (2018/2010)	**94**
22	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بتركيا للفترة (2018/2010)	**95**
23	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في تنمية الصادرات للفترة (2018/2010)	**96**
24	تعريف وكالة الإحصاء الفدرالية والمعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا	**101**
25	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا للفترة (2018/2010)	**101**
26	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بكندا للفترة من (2018/2010)	**103**
27	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بكندا للفترة (2018/2010)	**104**
28	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في تنمية الصادرات للفترة (2018/2010)	**105**
29	إجمالي اليد العاملة للجزائر وتركيا وكندا	**108**
30	إجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر وتركيا وكندا	**111**
31	إجمالي الصادرات في الجزائر وتركيا وكندا	**114**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**33**
02	مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**38**
03	مبادئ التنمية المحلية	**47**
04	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**71**
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة من 2010-2019	**80**

مقدمة

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد في العديد من دول العالم، من خلال انعقاد وتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات في السنوات الأخيرة تختص في بحث قضايا هذه المؤسسات وكيفية تطويرها وترقيتها وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من المؤسسات العاملة في عدة دول من العالم، وذلك لقدرتها على توفير فرص عمل واسعة ومساهمتها بشكل ملحوظ في زيادة الناتج الداخلي الخام وتعزيز التجارة الخارجية، وهو ما أدى بالعديد من الدول إلى تفضيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن نظيرتها الكبيرة، حيث تحتل أهمية بالغة واهتمام متزايد نظرا لسهولة تأسيسها، إضافة إلى امتصاصها لجزء كبير من البطالة في المجتمعات نظرا لقدرتها الفائقة على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، لذلك اعتمدت عدة دول على هذا القطاع كإستراتيجية لتحقيق تنمية حقيقية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام.

وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المحلية، وهذا لما تملكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة، وبسبب خصوصياتها من مرونة وقدرة على التغير السريع، وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير بالإضافة إلى روح المنافسة، وبالتالي تحسين المنتوج المحلي وتوسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

1- أهمية الموضوع: تنبع أهمية بحثنا فيما يلي:

- ✓ كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أضحى رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخاصة أنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي النشاط الاقتصادي.
- ✓ الدور الكبير الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وذلك على جميع الأصعدة.
- ✓ المساهمة الكبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، والأثر الايجابي لها على اقتصاديات الدول.

2- أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار موضوع الدراسة لا يكون خاضعا لمنطق العفوية بقدر ما يكون مبنيا على مبررات علمية ذاتية منها أو موضوعية. يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ الميل الشخصي لدراسة وتحليل هذا الموضوع.
- ✓ علاقة الموضوع بطبيعة التخصص الذي نزاول دراستنا فيه.
- ✓ الأهمية البالغة التي تحظي بها هذه المواضيع من طرف الاقتصاديين.
- ✓ المساهمة في إثراء مكتبة الجامعة بهذا الموضوع لكي يستفيد منها الطلبة الباحثين مستقبلا.
- ✓ الأهمية الكبيرة التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الآونة الأخيرة وفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات.

- ✓ معرفة مدى اهتمام البلدان محل المقارنة الجزائر وتركيا وكندا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- إشكالية الدراسة: إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت كل من الجزائر وتركيا وكندا إلى القيام به من خلال تبنى استراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة انطلاقا من هنا فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي هو:

ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وتركيا وكندا ؟

وهذا ما يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بقطاع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا؟
- ✓ ماهي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا ؟
- ✓ ما مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر وتركيا وكندا ؟
- ✓ ماهي أهم الآليات المنتهجة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا؟

4- فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد تعريف شائع ومتقارب أو موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتركيا وكندا.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ورفع الناتج المحلي وزيادة الصادرات بنسب متقاربة في كل من الجزائر وتركيا وكندا.
- ✓ تنوع آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف احتياجاتها في كل من الجزائر وتركيا وكندا..

5- أهداف البحث: تتمثل أهداف الدراسة في هدف علمي وعملي:

يتضح من خلال إثراء المعرفة النظرية حول مختلف جوانب الموضوع، وذلك بالتطرق إلى بعض الدراسات والأبحاث من قبل المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على الدور الحقيقي للفاعلين المحليين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاح عملية التنمية المحلية.

كما يتضح من خلال التطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مؤشرات التنمية المحلية في الجزائر وتركيا وكندا والمقارنة بين الدول، ومحاولة إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في اقتصاد كل دولة.

6- المنهج وأدوات البحث: للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات اعتمدنا على **المنهج الوصفي** كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ماهو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية. و**المنهج التحليلي:** من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية الوطنية وتحليل هذه الإحصائيات و**المنهج المقارن** من خلال المقارنة بين الجزائر وتركيا وكندا من حيث مساهمتها في التشغيل والناتج الداخلي الخام والصادرات وكذلك تطور عدد هذه المؤسسات في

كل بلد. **ولتحقيق** أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمدنا في عملية جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة على العناصر التالية:

- ✓ المراجع المشكلة من الكتب، المجلات والدوريات، المقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الأنترنث التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة وغير مباشرة وأهمها الكتب المتخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية.
- ✓ مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالموضوع.
- ✓ مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا.

7- **حدود الدراسة:** تتحد الدراسة بالمجالات التالية: **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الواقع المفتوح التي يمكن دراستها على مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي. **والحدود المكانية:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا حقل الدراسة الميدانية لهذه المذكرة. و**الحدود الزمانية:** لقد ركزنا في الدراسة على تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على المدة الزمنية الممتدة (من 2010 إلى 2019) أما بالنسبة إلى تركيا وكندا ستمتد (من 2010 إلى 2018)، وفي بعض الأوقات سوف يتعذر علينا التقيد بهذه المدة إما بسبب غياب المعلومات أو لأسباب أخرى.

8- **الدراسات السابقة:** لقد تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها ارتباط بالموضوع ويمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة **عثمان لخلف** بعنوان " واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر– سنة 2011" وقد أسفرت على عدة نتائج أهمها: عدم وجود تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم الدور المتزايد الذي تلعبه هذه المؤسسات في مجال الإبداع والابتكار. وازدياد فرص العمل الجديدة التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة. وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكامل مع المؤسسات الكبيرة في المقاولة من الباطن.

الدراسة الثانية: دراسة ماجستير للباحث **رابح حميدة** بعنوان " إستراتيجية وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة التجربة الجزائرية والصينية– " جامعة سطيف، سنة 2011 وقد توصل الباحث إلى مجموعة النتائج أهمها: أن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم في ترقيتها، كما يلعب دورا بارزا في الرفع من القدرة الإنتاجية والتنافسية. وان لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة. وترقية المناولة من الباطن والتي لها دور وأثر كبير على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثالثة: دراسة ماجستير للباحثة **ليلى لولاشي** بعنوان "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" جامعة بسكرة، سنة 2004 وقد توصلت فيها إلى عدة نتائج أهمها: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر بعد إصدار قانون النقد والقرض. وتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الغير منتجة للقيمة المضافة والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة.

9- خطة الدراسة: تتمحور دراستنا حول تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا وكندا، ومن أجل الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، خصصنا **الفصل الأول:** لعرض ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناولنا مجموعة من التعاريف المتعلقة ببعض الدول وأهم المعايير المستخدمة في تصنيفها، إضافة لدورها في الاقتصاد كما أشرنا إلى أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات. أما **الفصل الثاني:** فتطرقنا فيه للإطار النظري للتنمية المحلية وتناولنا فيها أساسيات حول التنمية المحلية مرورا بقواعدها ونظرياتها وأخيرا دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية. وأما **الفصل الثالث:** فقمنا فيه بدراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية تطرقنا خلاله إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتركيا وكندا، وفي الأخير قارنا بين هذه الدول على مستوى هذا القطاع.

10- صعوبات الدراسة: خلال فترة دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا جملة من الصعوبات نوردها فيما يلي:

- ✓ رغم الاهتمام الكبير الذي أحدثه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن المادة العلمية لهذا الموضوع تبقى تفتقر لكثير من الدراسات والبحوث، بمعنى نقص المراجع المتخصصة في هذا الموضوع.
- ✓ عدم توفر الإحصائيات للسنوات الأخيرة المتعلقة بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من تركيا وكندا، هذا ما أدى بنا إلى الاعتماد على الإحصائيات الممتدة من 2010 إلى 2018.

الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: طرق إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد

إن ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان النامية والمتقدمة من إنجازات في مجال تحسين ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والمعيشية بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة جعل منها عنصرا هاما من عناصر التنمية وارتقى بها إلى مرتبة متقدمة ضمن أولويات معظم البلدان، إضافة إلى أنها كانت النواة الحقيقية التي تمحورت حول معظم المؤسسات الصناعية الكبرى ومنها انطلقت واتسعت دوائرها وتنوعت منتجاتها، فهي نقطة الشروع في حركة التصنيع، وهي عبارة عن جذور أساسية لقيام المؤسسات الكبيرة ومن هنا تحقق الاعتراف بل قد يكون إجماعا مطلقا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشجيع التشغيل والمبادرات الفردية، مما يساهم بفعالية في عملية التنمية بفضل ما تتميز به هذه المؤسسات من خصائص وسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول وأصبحت من المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية، وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية، نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها إضافة إلى الحاجة الملحة إلى خلق مناصب عمل جديدة للتقليل من البطالة. سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: طرق إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي يمكن اعتماده لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وبأهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها، ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريف إداري كتعريف ألمانيا، وسنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن أهم التعاريف لهذه المؤسسات من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى معرفة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المطلب الثالث سنبين الأهمية التي تحتلها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي تم الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وسنعرض في هذا المطلب التعاريف المختلفة التي تبنتها بعض الدول والهيئات الدولية، وهذا بعد توضيح أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف لهذه المؤسسات والصعوبات التي واجهتها.

أولا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I- المعايير الكمية:

المعايير الكمية من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات النقدية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات. [1]

I-1- معيار عدد العمال: يتمتع هذا المعيار بالعديد من المزايا نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بعدد العمال في مختلف المستويات، وعلى ذلك فإن المؤسسة التي تضم عددا كبيرا من العمال تعتبر مؤسسة كبيرة بينما التي لها عدد محدود أو قليل تعتبر مؤسسة صغيرة، نجد في بعض الدول النامية عدد العمال يتراوح ما بين 1 إلى 50 عامل، ومع تطور التكنولوجيا الحديثة في بعض المؤسسات جعل عدد العمال يتضاءل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم التي لا تستخدم التكنولوجيا، لأن نشاطات المؤسسات الصغيرة كانت تعتمد سابقا على المهارة اليدوية وإمكانية العمل بالدرجة الأولى فالاعتماد على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات وهذا ما أدى إلى استعمال معايير أخرى تجعلها تتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال بالإضافة إلى كون عدد العمال محددا لحجم الطاقة الإنتاجية للمشروع ، وقد تم تصنيف مشاريع الأعمال من حيث الحجم إلى:

---

[1] أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص ص 205-207.

- من 1 إلى 9 عمال ← مؤسسات أسرية أو حرفية (مصغرة).
- من 10 إلى 49 عامل ← مؤسسات صغيرة.
- من 50 إلى 99 عامل ← مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل ← مؤسسات كبيرة.

I-2- معيار رأس المال المستثمر: يعتمد هذا المعيار كثيرا على تحديد حجم المشروعات الاقتصادية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، وبالتالي يجب أن يخضع هذا المعيار للتعديل باستمرار تبعا لمعدلات التضخم فكلما كان معدل التضخم مرتفع كلما انخفضت قيمة رأس المال المستثمر والعكس صحيح. [1]

I-4- معيار حجم المبيعات: يعتبر حجم المبيعات من معايير تصنيف المؤسسات، ويعد مقياسا صادقا لمستوى نشاط هذه المؤسسات وقدراتها التنافسية، ويستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما في الوطن العربي فهي أقل شيوعا في الاستخدام ويعتبر البعض أنه أكثر ملائمة في المؤسسات التجارية والصناعية. [2]

I-5- معيار كمية الإنتاج: يتم في بعض الدول تطبيق هذا معيار للتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في بعض القطاعات وخاصة القطاع الصناعي، لأن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض المشاكل من بينها عدم صلاحيته في المؤسسات الخدمية والتجارية، كما لا يصلح في حالات متعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني، وله تأثير بقيمة الأسعار مما يعطي نتائج مضللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار.

II- المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، كما أنها تتضمن بعض الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها على الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى، لذا وجب إدراج جملة من المعايير والتي من أهمها: [3]

II-1- معيار الاستقلالية: ويطلق عليه اسم المعيار القانوني أو استقلالية الإدارة والعمل، ونقصد بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أن يحمل الطابع الشخصي ويتميز بتفرد المدير في اتخاذ القرارات.

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص17.

[2] هبا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص25.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة 2، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص19.

II-2- معيار الملكية: يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير النوعية الهامة إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وتكون غير تابعة لأي مؤسسة كبرى، ومعظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية...الخ) وقد تكون ملكية مختلطة.

II-3- معيار الحصة من السوق: في المؤسسات الصغيرة المتوسطة تكون الحصة السوقية محدودة للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة.
- صغر حجم الإنتاج.
- صالة حجم رأس المال.
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بصغر حجمها.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: صعوبة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يلي سيتم التطرق إلى أهم الصعوبات التي تقف عائقا أمام تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قبل إعطاء نماذج من هذه التعاريف:

I- **اختلاف مستويات النمو:** ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول والتفاوت في درجة النمو، وهذا التفاوت ينطبق على مستوى التطور التكنولوجي المستخدم في كل دولة، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، يمكن اعتبارها كبيرة في الجزائر وفي أي بلد نامي آخر فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا عكس المؤسسات التجارية التي تتسم بالبساطة والوضوح وهذا ما يفسر صعوبة تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

II- **اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:** إن تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الاقتصادي الذي تمارسه يعتمد على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل والذي تطور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة مثل: الصناعة، والتجارة لتصبح في أي مجتمع ثلاث قطاعات رئيسية وهي:

- **قطاع أولي:** يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة كالزراعة والصيد واستخراج الخامات.
- **قطاع ثاني:** يشمل المؤسسات التحويلية كالتصنيع والبناء والأشغال العمومية.
- **قطاع ثالث:** يمثل قطاع الخدمات كالنقل، التوزيع، التأمين والتعليم.

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص16.

إن اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات يؤدي حتما إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي للمؤسسة فلو تمت المقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع التجاري، نجد أن الأول يتميز بهيكل تنظيمي معقد يفرضه نوع النشاط الاقتصادي، حيث تعدد مراكز اتخاذ القرار، كما تتطلب عددا كبيرا من العمال ورؤوس أموال ومعدات ضخمة عكس المؤسسات التجارية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع التجاري نظرا لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها، وهذا ما يصعب توحيد وتحديد تعريف موحد داخل الدولة الواحدة. [1]

III- تنوع فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية، وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، والنشاط التجاري ينقسم بدوره إلى التجارة بالتجزئة والتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة داخلية وخارجية.[2]

ومما لا شك فيه أن هذه المؤسسات تختلف حسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلبات اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري وفي مجال الصناعة النسيجية تعتبر وحدة كبيرة بينما تكون صغيرة في صناعة السيارات، ولهذا يتسبب اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلى اختلاف تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في نفس القطاع.

IV- العوامل التقنية والسياسية: يتلخص العامل التقني في مدى الاندماج بين المؤسسات فحينما تكون هذه المؤسسات أكثر اندماجا يؤدي إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أما العامل السياسي فيتركز في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له، أي وضع سياسات وبرامج لإنعاش القطاع بتقديم امتيازات ووضع تسهيلات لتشجيع الاستثمار، ويخضع العامل السياسي إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع. [3]

V- تعدد معايير التعريف: إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات وهذا ما يخلق صعوبة كبيرة في

---

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص15.

[2] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص45.

[3] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص18.

اختيار المعيار المناسب منها والقادر على وضع الحدود الفاصلة بين أصناف وأحجام المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطها والقطاعات التي تنتمي إليها. [1]

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد اتفاق بين دول العالم حول تعريف موحد، وتختلف التعريفات باختلاف المعيار الذي يتم على أساسه تحديد حجم المنشأة سواء من دولة لأخرى أو حتى داخل البلد الواحد، وفيما يلي سوف نحاول إعطاء بعض التعريفات في بعض الدول والهيئات الدولية.

أولا: تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1953 في الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم هذه المؤسسات على أنها: " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"، وفقا لمؤشرات ثلاثة:

- قيمة المبيعات أقل من 10 مليون $.
- قيمة الشركة في السوق أكبر من مليون $.
- قيمة الأسهم أكبر من دولار واحد.

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، فقد حدد القانون حدودا كليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول المبين أدناه: [2]

الجدول (01): تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسة الخدماتية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسة التجارية بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره ، ص ص5 -6 .

[2] المرجع نفسه، ص 14.

تعريف اليابان: تعتمد اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين: عدد العمال ورأس المال المستثمر، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع القطاع المنتمية إليه المؤسسة.

تعتمد اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين: عدد العمال ورأس المال المستثمر، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع القطاع المنتمية إليه المؤسسة.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small And Medium Enterprise Basic Law) والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز والعقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تطويرها وتنميتها، وقد عرف القانون الأساسي الذي عدل في 3 ديسمبر 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على الشكل الذي يوضحه الجدول الموالي: [1]

جدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاع	عدد العمال	حجم رأس المال
الصناعة والبناء والنقل	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة الجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	50 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- تعريف الاتحاد الأوروبي:

كانت الدول الأعضاء في الاتحاد تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مضمون توصية 1990 لكن الاتحاد الأوروبي اعتمد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى توصية سنة 2003 والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2005، ويمكن تلخيص تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

[1] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 16.

جدول رقم (03): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم أعمال السنوي (أورو)	الميزانية السنوية (أورو)
مؤسسة مصغرة	< 10	≤ 2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)	≤ 2 مليون (لم تكن محددة قبل 2003)
مؤسسة صغيرة	< 50	≤ 10 مليون (≤ 7 مليون في سنة 1996)	≤ 10 مليون (≤ 5 مليون في سنة 1996)
مؤسسة متوسطة	< 250	≤ 50 مليون (≤ 40 مليون في سنة 1996)	≤ 43 مليون (≤ 27 مليون في سنة 1996)

المصدر: ياسر عبد الرحمان، **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة–دراسة ميدانية بولاية جيجل**–، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 70.

3- التعريف البريطاني:

اعتمدت بريطانيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الذي صدر في عام 1985 بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية: [1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65,5 مليون دولار أمريكي.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن.

4- ألمانيا: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون دوتش مارك في السنة. [2]

ثانيا: تعريف بعض الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف الهند: قامت الحكومة الهندية عام 1967 بالاعتماد على رأس المال وحده في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أنها تلك التي لم يتجاوز رأس مالها 500 ألف روبية ما يعادل 100 ألف دولار دون وضع حد أقصى للعمال. [3]

2- تعريف السودان: تعرف الصناعات الصغيرة في السودان على أنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأس مال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي. [4]

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2007، ص25.

[2] Louis jacques filion, **Management des pme de la création à la croissance**, ROUNOUVEAN pédagogique Lnc, canada, 2007, p04.

[3] منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع الجامعي**، مصر، 2001، ص303.

[4] شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2012، ص29.

3- تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: التعريف المعتمد من طرف بلدان جنوب شرق آسيا هو التعريف الذي اقترحه "**بروتش**" و"**هيمز**" الذي يعتمد على معيار عدد العمالة حيث صنف المنشآت الصغيرة على أربعة نواحي: [1]

جدول رقم (04): تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التصنيف	عدد العمال
مؤسسة عائلية	من 1 إلى 9 عامل
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر: صفوت عبد السلام عوض، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص14.

وقد اعتمدت كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتميز الأنواع السابقة، ففي المؤسسات العائلية يكون المالك والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، أما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير، وفي المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح ودقيق لتلك الوظائف.

4-تعريف الصين: يتم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفقا لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي صدر عام 2003، من خلال مجموعة أساسية من المعايير، وقد حل هذا القانون محل المبادئ التوجيهية التي دخلت حيز التنفيذ 1988، والمعايير التكميلية لعام 1992، تتمثل هذه المعايير في الإيرادات السنوية، مجموع الأصول وكذا عدد العمال. [2]

والجدول التالي يبين المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين.

[1] صفوت عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] حميدة رابح، **إستراتجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في إدارة الأعمال الإستراتجية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص ص10،11.

الجدول رقم (05): تعريف الصين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حجم التصنيف	القطاعات	عدد العمال	مجموع الأصول	إيرادات تجارية
مؤسسة صغيرة	**صناعية**	أقل من 300	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	بناء	أقل من 600	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	تجارة الجملة	أقل من 100	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	تجارة التجزئة	أقل من 100	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	نقل	أقل من 500	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	خدمات بريدية	أقل من 400	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
	فندقة ومطاعم	أقل من 400	أقل من 40 مليون يوان	أقل من 30 مليون يوان
مؤسسة متوسطة	**صناعة**	2000-3000	40- 400 مليون يوان	30- 300 مليون يوان
	بناء	3000-6000	40- 400 مليون يوان	30- 300 مليون يوان
	تجارة الجملة	100- 200	40- 400 مليون يوان	30- 300 مليون يوان
	تجارة التجزئة	100- 500	40- 400 مليون يوان	30- 150 مليون يوان
	نقل	500- 3000	40- 400 مليون يوان	30- 300 مليون يوان
	خدمات بريدية	400- 1000	40- 400 مليون يوان	30- 300 مليون يوان
	فندقة ومطاعم	400- 800	40- 400 مليون يوان	30- 150 مليون يوان

المصدر: حميدة رابح، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثالثا: تعريف بعض المنظمات والهيئات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف البنك الدولي (BM): يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتمد على ثلاثة أنواع وهي: عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوية.

- **المؤسسة المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق يطبق على حجم المبيعات.
- **المؤسسة الصغيرة:** أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** فيبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء يطبق على حجم المبيعات السنوية. [1]

[1] أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص13.

2- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIO): عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنها المشروعات التي يديرها مالك واحد بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملا. [1]

3- تعريف هيئة الأمم المتحدة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة على معيارين هما: معيار العمالة والحجم وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات وقد قسمتها إلى: [2]

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 عمال وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.
- **المؤسسة الصغيرة:** توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، ولا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.
- **المؤسسة المتوسطة:** توافق كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

رابعا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنه مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات.

أ- تشغل من 01 إلى 250 شخصا.

ب- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.

ج- أن تستوفي معايير الاستقلالية، ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بـ 25% فأكثر تم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7 من القانون السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدام في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

---

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2011، ص06.

الجدول رقم (06): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي(الدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية(الدينار الجزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: دليلة حضري، **آلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا للفترة (1995-2005)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص 28.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والسمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وفيما يلي عرض لأهم تلك الخصائص:

1- الملكية الخاصة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع ملكيتها لشخص واحد أو عدة أشخاص فقط، وقد لخص SCHUMACHER في كتابه SMALLIS BEUTIFUL بيانه الخاص بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة خلال مناقشته للملكية، فاعتبر أن الملكية الخاصة من قبل شخص أو بعض الأشخاص كما يلي:

- في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مسألة طبيعية ومثمرة وعادلة.
- في المؤسسة المتوسطة تصبح إلى حد ما غير لازمة من الناحية الوظيفية.
- في المؤسسات الكبيرة غير منطقية.

وما ينجم عن الملكية الخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد، حيث يلاحظ أن العاملين في هذه المؤسسات في الغالب أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة، مما يؤدي إلى نوع من التكافل والترابط الاجتماعي. [1]

2- سهولة التأسيس (الإنشاء):

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث تعتمد في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة

[1] جالن سبنسر هل، ترجمة بطرس صليب، **منشأة الأعمال الصغيرة واتجاهات في الاقتصاد الكلي**، الدار المجتمعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 37.

تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب مع البلدان النامية نتيجة نقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل. [1]

3- مرونة الإدارة:

يقصد بها القدرة على التغيير والتكيف مع الأوضاع، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر عالي من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه، فالقرار الرئيسي يتخذ ويطبق من المالك المسير لها على عكس المؤسسات الكبيرة، حيث مجموعة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه، ففي اقتصاد يميزه التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بحجم المؤسسة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز ببساطة هيكلها التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة لامتلاكها جهازا إداريا وتنظيميا أكبر يجعلها أقل تحسبا للأخطار والأخطاء لتحديدها ومعالجتها. [2]

4- الضآلة النسبية لرأس المال:

صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل الضغوط للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، ولأنها تتميز بانخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية وتكنولوجيا بسيطة عند بدايتها. [3]

5- الفعالية والكفاءة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة وفعالية تفوق درجات ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا، وتحقيق مزايا الاتصال المباشرة والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين والعملاء الموردين، كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة التكيف مع توجهات المنافسين وأنشطتهم. [4]

6- سهولة الدخول والخروج من السوق:

نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة، وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية، وارتفاع نسبة رأس المال

---

[1] سلامنة جمال الدين، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حد البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، الجزائر، 2009، على الموقع: WWW.ULUM.NL

[2] Jacques Liouville et Constantin nanopulos, **stratégie de spécialisation et compétitivité de PME**, en environnement globale, revue gestion, vol2, mars- avril 1998, paris, p 36.

[3] سلامنة جمال الدين، المرجع نفسه، ص 45.

[4] عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص ص17 – 18.

إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة. [1]

7- القدرة على التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف المختلفة التي قد تحدث مثل: [2]

1- تركيبة القوى العاملة.
2- سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج أو النوعية).
3- سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

8- تلبية طلب المستهلكين ذوي الدخل الضعيف:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية حاجيات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، خاصة الطلب على السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكلفة في حيث أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل لتلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف. [3]

9- الإبداع والابتكار:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبداع والابتكار ويرجع ذلك إلى اعتمادها على الإنتاج بأحجام صغيرة فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديل على بعض المنتجات بإضافة بعض الاختراعات و الابتكارات الجديدة لإعطائها صيغة لمنافسة منتجات المؤسسات الكبيرة ذات الوفرة والجودة العالي في الإنتاج.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتلقى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا من طرف الباحثين الاقتصاديين والعديد من الدول في العالم باعتبارها إحدى مفاتيح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وفيما يلي سنقوم بتوضيح أهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 20.

[3] عماري جهي، **إستراتجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في علوم تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2011، ص 5.

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتشمل ما يلي:

1- توفير مناصب شغل:

تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في توفير فرص العمل، وهذا راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات من جهة ولكثافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى توفير فرص عمل عديدة لبعض الفئات وبصفة خاصة الإناث والشباب النازحين من المناطق الريفية غير مؤهلين بعد للانضمام للمؤسسات الكبيرة، وذلك لعدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تتضاعف كل عام. [1]

2- المساهمة في الناتج المحلي:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي لها أهمية اقتصادية من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات، لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية الوسيطة، بالإضافة إلى قدراتها واعتمادها على الخادمات المحلية وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي.[2]

3- ترقية الصادرات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النواة الصناعية التصديرية من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري. [3]

4- المساهمة في تشجيع الإبداع والابتكار:

من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات لجأت إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية، حيث نجد على مستوى دول الأعضاء 30% و 60% تعود للمؤسسات الصغيرة

---

[1] فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 29.

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص ص 93- 95.

[3] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 289.

والمتوسطة وتساهم ب 15% من مجموع الإبداعات وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة هذه المؤسسات في الدول المتقدمة. [1]

5- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي.

6- ترقية التجارة الخارجية:

تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجمع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد، حيث تقوم بتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات وتوجه فائض الإنتاج لتسويقه في الأسواق الدولية، كما تقوم باستيراد الموارد الأولية التي تحتاجها في نشاطها وغير متوفرة في الأسواق المحلية. [2]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية: [3]

1- تدعيم دور المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد في المجتمع في التنمية.

2- التخفيف من المشكلات الاجتماعية وخفض معدلات الفقر:

ويتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل، سواء كان للمالك المسير لها أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمان وفقرا مما يعزز أهمية التأثر والتراخي والقضاء على مشاكل المجتمع وتكمن أهميتها في النقاط التالية:

- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشائها في المناطق المنعزلة والنائية.
- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات.
- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل.

---

[1] ياسر عبد الرحمن، براشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة الدولية حول تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربة، جامعة سطيف- الجزائر يومي 25-28 سبتمبر 2003، ص 120.

[3] عبد الله خباية ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة للنشر، مصر، 2013، ص 35.

3- المساهمة في التوزيع العادل للدخل:

وهي مرتبطة بنمط توزيع الدخل في ظل وجود أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية ويعمل بها أعداد كبيرة من العمال، وذلك بالمقارنة بنمط التوزيع الذي يسود في ظل أعداد محدودة من المؤسسات التي تعمل في ظل ظروف غير تنافسية والتي يترتب عنها توزيع غير عادل للدخل. [1]

المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المجالات والمعايير المعتمدة حيث سنتناول في هذا المبحث تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات وحسب تنظيم العمل وكذلك حسب المعيار القانوني.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

يمكننا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا التصنيف إلى ثلاثة أقسام:

أولا: مؤسسات صناعية: يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذا المعيار إلى:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على: [2]

- المنتجات الغذائية (لأنها تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصدر).
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج (تقوم بها مؤسسات تعتمد تقنيات بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة).
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.
- تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:** يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في: [3]

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الديناميكية والكهربائية.

---

[1] عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] عبد الكريم عبيدات، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 52.

- الصناعة الكيماوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المناجم والمحاجر.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء وغيرها من المنتجات.

❖ **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** إن أهم ما تتميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة هو احتياجها إلى آلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية ورأس مال كثيف وهذا ما لا يتماشى مع إمكانية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل: التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة وهذا في الدول المتطورة، وعمليات الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن، وتركيب قطاع الغيار المستورد وهذا في البلدان النامية.

ثانيا: مؤسسات تجارية.

التجار هم الوسطاء في قنوات التوزيع وهم الذين يعتبرون حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، وأهم أشكال الوسطاء تجار البيع بالتجزئة وهم الذين يبيعون السلع مباشرة إلى المستهلك كما أن الفرص المتاحة للتاجر الصغير في هذا المجال وخاصة تجار الجملة لم تعد كثيرة كما كانت في السابق، ويعود سبب ذلك بشكل رئيسي أن تجارة الجملة، قد سيطرت عليها مؤسسات الامتيازات وممثلو المصانع ومجالات البيع بالتجزئة المتكاملة. [1]

ثالثا: مؤسسات خدماتية.

إن الشركات العامة في مجال الخدمات تقدم فعليا مئات الأنواع المختلفة من الخدمات إلى المستهلكين والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وإلى شركات أخرى وهي تستخدم الفنيين والأشخاص المحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم، إن الميزة الخاصة للشركات العاملة في مجال الخدمات صغر حجمها وكما أن معظمها يتطلب استثمارا أوليا صغيرا، ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي الدقيق. [2]

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

ترتب وحدات الإنتاج على أساس تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة، والذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل، نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، بحيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات (1)

[1] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة 1، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2003، ص ص21- 22.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة1، إصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26.

(2) (3)، وهي مؤسسات غير مصنعة، والفئات (6) (7) (8) وهي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين (4) (5) يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

جدول رقم (07): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	الإنتاج الحرفي		النظام المنزلي	النظام الصناعي المنزلي الورشة	نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك النهائي	عمل في المنزل	ورشة حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أولا: المؤسسات غير المصنعة.

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم (07) الفئات (1، 2، 3) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.[1]

ثانيا: المؤسسات المصنعة.

وتتمثل في الفئات (6 ،7، 8) وهذا النوع يجمع بين المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير مصنعة من حيث تقسيم العمل، وتعقد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

ثالثا: المقاولة من الباطن.

هي مظهر من مظاهر التكامل الاقتصادي وتتمثل في الصنفين (4، 5) يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير مصنعة، وتعني تجسيد التعاون والتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعطيها طابع خاص والقدرة على التكيف إما بصورة ومباشر وغير مباشر. وتتميز المقاولة بالخصائص التالية:

[1] ليلى لولاشي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- تنفيذ الأشغال.
- الإنتاج.
- تقديم الخدمات.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من خبرة مؤسسات كبيرة في المجالات التقنية والتكنولوجية لضمان جودة منتوجاتها.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني.

إن الشكل القانوني للمؤسسات يمثل الهوية الرسمية التي تصنعها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها وتنقسم إلى: [1]

أولا: المؤسسات الفردية.

هي التي يقوم بها شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي والمنظم والمدير، فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشخيصها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط ومسؤولياته غير محدودة.

ثانيا: الشركات.

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها ولكل شركة خصوصياتها وتنقسم إلى نوعين هما: **شركات الأشخاص وشركات الأموال.**

أ/ شركات الأشخاص:

تعتبر شركات الأشخاص شكلا متطورا من المؤسسات الفردية وهي شركات صغيرة أي أنها تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح، وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:

[1] فوزي محمد سامي، **الشركات التجارية-الأحكام العامة والخاصة-**، الطبعة 5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 74.

- **شركات التضامن:** وهي شركة تضم عدد من الأشخاص الطبيعيين لا يقل عددهم عن اثنين ويكون الشركاء فيه متشاركون في الإدارة الملكية، ويكونون متضامنون في جميع تعهداتهم، حيث تقوم الشركة في هذا النوع على وجود الثقة المتبادلة بين الشركاء. [1]
- **شركة التوصية البسيطة:** هذا النوع من المؤسسات يشترط اتفاق شريكين على الأقل ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة ويوجد فئتين هما:
  - **الشركاء المتضامنون:** ويعامل الشركاء المتضامنون كما في شركة التضامن حيث مسؤوليته محدودة وغير تضامنية ولا يشارك في إدارة المشروع. [2]
  - **الشركاء الموصون:** حيث يساهمون بنسبة معينة في رأس مال الشركة ولا يتدخلون في الإدارة وعند حدوث خسائر يلتزمون بسداد ديون الشركة حسب مساهمته في رأس المال فقط.
- **شركة المحاصة:** تعتمد في إنشائها على عقد كتابي بين اثنين أو أكثر، وهي شركة مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل الذي أقيمت من أجله خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، والاختلاف الأهم بينها وبين الشركات السابقة الذكر باعتبارها لا تملك شخصية اعتبارية.

ب/ شركات الأموال:

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيما يقدم الشريك من حصص في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من:

- **شركة المساهمة:** وهي أشهر أنواع شركات الأموال وتلعب دورها في الاقتصاد سواء بالنسبة لطبيعة وحجم النشاط الذي تمارسه أو لنسبة الاستثمارات المتاحة لهم، ويقسم رأس مالها إلى أجزاء متساوية القيمة والحقوق والواجبات تسمى أسهم تطرح في السوق للبيع في عملية تجارية تسمى الاكتتاب العام.[3]
- **شركة التوصية بالأسهم:** تعتبر من شركات الأموال وهي شركة تتكون من شركاء موصون وشركاء متضامنون، غير أن الشركاء الموصون يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأس المال، ويحق لهم التنازل أو البيع دون اللجوء إلى الشركاء المتضامنين لأخذ موافقتهم كما أن لهم المشاركة في الإدارة. [4]

---

[1] كاسر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد، الأردن، 2000، ص 31.

[2] فوزي محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] أحمد محمد محرز، **الوسيط في الشركات التجارية**، الطبعة 1، شركة الجلال للطباعة، مصر، 2004، ص ص 22- 23.

[4] نادية فضيل، **شركة الأموال في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 145.

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** تعتبر الأقل قيمة بالنسبة للأنواع السابقة، وتتكون من شخصين أو أكثر ويكون كل شريك مسؤول بمقدار حصته في الشركة لا تتعدى المسؤولية المالية في حالة الخسارة لهذا تعتبر من شركات الأموال. [1]

المبحث الثالث: طرق إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات المتبعة في إنشائها، وأخيرا دورة حياتها.

المطلب الأول: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تنفرد هذه المؤسسات عن غيرها بأنها تنشط في بعض المجالات الخاصة، حيث تبحث عن سوق مستهدف معين تستطيع أن تتميز في خدمته.

أولا: الأنشطة المستقلة.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج منتجات تامة الصنع أو تقديم خدمات للسوق، فتقوم باحتكار أكبر قدر منه في سوق المنتجات بحيث تتميز بقصر دورة حياتها، إن علاقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسة الكبيرة تكون منافسة، فهي لا ترتبط معها بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة وقد تتغلب عليها لوجود عاملين هما: [2]

1- **صغر حجم السوق:** إن المؤسسات الكبيرة لا تعمل في السوق الصغيرة لأنه لا يحتاج إلا لكميات قليلة ولا يحقق عوائد إيجابية، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحققه لصغر حجم استثمارها.
2- **تغيير أذواق المستهلكين:** يكون المجال مفتوحا لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المنتجات أو الخدمات التي يتميز الطلب عليها بالتذبذب بسبب أذواق المستهلكين، خاصة في الصناعات التحويلية الغذائية أو الملابس.

---

[1] أكرم ياملكي، **القانون التجاري للشركات**، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 369.

[2] G.Bussemauth, M. Prète**, Ogamisatrom et gestion de l'entreprise édvuibert**. 2007, p 179.

ثانيا: الأنشطة التابعة.

هي تلك الأنشطة التي ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات مباشرة مع المؤسسات الكبيرة ويتوقف حجم نشاط الأولى على مستوى نشاط الثانية عن طريق: [1]

1- المقاولة من الباطن: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ جزء من العملية الإنتاجية، بمزايا اقتصادية لصالح المؤسسة الكبيرة بالاعتماد على مواردها الخاصة، وفق عقد مبرم بينهما تحدده بنود المؤسسة الآمرة (الكبيرة) بناءا على موافقة المؤسسة المقاولة (الصغيرة). حيث تأخذ المقاولة من الباطن أشكالا عديدة يمكن إجمالها في:

- التعاقد من الباطن لزيادة الطاقة الإنتاجية: يحدث في حالة عدم قدرة المؤسسة الآمرة على إنتاج جزء من المنتج لعدم توفر الموارد الضرورية، أو في حالة تلقيها طلبية كبيرة وعدم قدرتها على تلبيتها، فتلجأ لمنح هذا المنتج أو جزء منه لمؤسسة صغيرة أو متوسطة تملك الموارد الكافية لإنتاجه، وذلك ضمن شروط يتم الاتفاق عليها في العقد، ويكون هذا النوع من المقاولة مؤقت أو ظرفي كونه يرتبط بوضعية المؤسسة وإمكانيتها المادية.
- التعاقد من الباطن لتقديم خدمات النقل، المواصلات، النظافة، الطعام، الأمن والحراسة.
- التعاقد من الباطن لتنفيذ بعض الأشغال حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.
- المقاولة من الباطن نتيجة التخصيص: تفوض مؤسسة صغيرة لمؤسسة كبيرة أو متوسطة إنتاج منتج أو جزء منه وفق معايير ومقاييس محددة، وينتشر هذا النوع بصفة خاصة في الصناعات الدقيقة التي تتطلب معدات وتجهيزات متخصصة ويد عاملة مؤهلة، وقد يدوم هذا النوع من المقاولة لسنوات عدة أو قد يكون دائما.

2- التراخيص أو الامتياز التجاري:

وهو اتفاقية مبرمجة بين المؤسسة صغيرة والمتوسطة (المرخص لها) ومؤسسة كبيرة (المرخص) لمدة معينة، يسمح من خلالها للأولى الاستفادة من تقديم خدمات أو بيع منتجات وخدمات لعلاقة تجارية معروفة ومقبولة من طرف جمهور كبير مع ضمان تلقي التدريب والمساندة، وعادة يأخذ الترخيص أو الامتياز التجاري عدة أشكال نذكر منها: [2]

- **الترخيص للبيع المباشر للمنتج أو الخدمة:** هنا يوفر المرخص السلع وتجهيزها للمرخص له ليقوم بتصريفها دون أن يدخل عليها أي تغيير.

---

[1] صباح شاوي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 139.

[2] صباح شاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

- **الترخيص لإنتاج السلع:** من خلال حصول المؤسسة المرخص لها على النماذج والمعطيات التقنية المتعلقة بالمنتوج مع استعمال العلاقة التجارية للمرخص.
- **الترخيص لاستعمال العلامة التجارية:** من المؤسسة المرخصة (الكبيرة) للمؤسسة المرخص لها (الصغيرة والمتوسطة) مع ممارسة نوع من الرقابة على فاعليته التسويقية.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بمراحل، وأهم المراحل المتبعة في إنشاء مثل هذه المؤسسات يمكن عرضها فيما يلي:[1]

أولا: تكوين المالك أو المسير.

حيث يعتبر التكوين أهم المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لكون المسير استوفى بعض الشروط لتجسيد هذا المشروع، ويظهر جليا من خلال استعداده النفسي والمعنوي والمادي، فهذا الاستعداد يمثل أحد مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه وتلخص المميزات الأساسية التي يجب أن تتوفر لذا المالك أو المسير فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.
- إثبات القدرات التحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق، ودراسة المعلومات.
- القدرة على خلق مناخ جديد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة.
- القدرة التقنية لمعرفة نشاط المؤسسة.

ثانيا: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها.

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتخطيط الدقيق وذلك من خلال:

- إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة لأن صاحب المشروع يمر أولا بمرحلة وضع الأسس الأولية المسطرة.
- تطوير الفكرة وهي تجسيد مسار المقاولة المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم على أساس قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية للنشاط، وخصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة.

[1] فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم**، الطبعة 1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 20.

ثالثا: التمويل.

يعد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأن معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة، سواء عند نشأتها أو حتى خلال نشاطها الإنتاجي، لأن معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، ولذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا فيما يخص اختيار البنك ووضع رزنامة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه. [1]

رابعا: الإجراءات القانونية.

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا وذلك كما يلي:

- **وضع الإطار القانوني:** قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل يجب أن تقيد في السجل التجاري فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تبين الشكل التنظيمي لها هل هي شركة أشخاص أو شركة أموال، هي شركة فردية أم جماعية...إلخ.
- **المسار القانوني:** من خلال المرور ببعض الخطوات المهمة المتمثلة في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد وكذلك القيد في السجل التجاري، يقوم المسير بتحديد مسؤولية وتسير الشركة حسب القانون التجاري للبلاد، والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة.

خامسا: انطلاق النشاط الاقتصادي.

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة تأتي المرحلة الخاصة بالتقيد الفعلي للمشروع وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وقبل العمل في هذا الأخير يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

- تجسيد الاتصال بين الزبائن والموردين.
- وضع وسيلة العمل: هذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة وتوظيف العمال والتنظيم المحاسبي.
- تأمين المؤسسة: عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، فهو يحمي العلاقات المهنية للمؤسسة اتجاه العملاء.

[1] فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة دورة حياة أو عمر محدد في الحياة الاقتصادية في السوق، حيث تعكس دورة حياة أي مؤسسة أو مشروع اقتصادية احتمالية الفشل أو توقفه وعدم قدرتها على الاستمرار والتطور، كذلك فإن مردودية المؤسسة قد تتغير من مرحلة إلى أخرى وبالتالي فإن مخاطر الاستثمار بها تختلف هي الأخرى . ويمكن أن نعرض مختلف مراحل حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: [1]

أولا: مرحلة الإنشاء: خلال هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحديد مجال نشاطها والشكل القانوني المناسب لها، وذلك مرورا بأربعة خطوات أساسية هي: وضع فكرة المشروع، ثم دراسة مدى قابلية المشروع للإنشاء، وأخيرا وضع نموذج أولي للمشروع.

وغالبا ما تحقق المؤسسات الصغيرة تدفقات نقدية سالبة ورقم أعمال منعدم، وهو ما يعني أن المؤسسة في هذه المرحلة تمتاز بارتفاع تكاليفها وانخفاض عوائدها ومنه ارتفاع درجة المخاطرة، ونظرا لارتفاع هذه الأخيرة فإن عددا قليلا من هذه المؤسسات يمكنه تخطي هذه المرحلة والاستمرار، لأنها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لتغطية أصولها الثابتة، لكن ذلك غير ممكن نتيجة تخوف البنوك من عدم قدرة هذه المؤسسات على سداد ديونها، حيث نقوم بفرض شروط قاسية كإلزامية تقديم ضمانات بما لا يتوافق وإمكانية أصحاب المؤسسات الصغيرة، لذلك فهي تكتفي في هذه المرحلة بالمصادر الداخلية.

ثانيا: مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بتدفقات نقدية موجبة، حيث تحقق المؤسسة معدلات نمو معتبرة من خلال زيادة حجم مبيعاتها نتيجة إقبال المستهلكين على منتجاتها، وتستدعي هذه المرحلة تمويلا خارجيا بطلب قروض خارجية لتمويل نمو المبيعات، كما يمكن الاستعانة بالأرباح المحتجزة، ويمكن أيضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلجأ إلى مؤسسات متخصصة كشركات رأس المال مقابل تملكها لحصة من رأسمالها بهدف مراقبة سير عملها وضمانا لأموالها المقرضة.

وما تجدر الإشارة إليه في هذه المرحلة أن مستوى المبيعات ينمو بمعدل شديد البطء لأسباب متعددة أهمها ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة المنتجة وعدم معرفة جمهور المستهلكين بالسلعة أو المنتجات المطروحة بشكل جيد.[2]

ثالثا: مرحلة النمو: في هذه المرحلة تحقق المؤسسة معدلات نمو معتبرة تبدأ فيها بالأرباح بالاستقرار ويرافقها استقرار في التدفق النقدي للمشروع، حيث يزداد الطلب على منتجات المؤسسة فترتفع مبيعاتها بمستويات نمو

---

[1] عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط 2، دار الوراق للنشر، الأردن، 2010، ص 313.

عالية تضمن المؤسسة من خلالها تحقيق الأرباح، لكن في هذه المرحلة يجب على المؤسسة مسايرة التطورات الحاصلة في السوق من خلال: [1]

- تغيير طرق الإنتاج.
- تطوير سياستها التجارية والتسويقية.

وذلك بهدف ضمان استمراريتها ومكانتها بين مختلف المؤسسات المنافسة، ونظرا للاستقرار النسبي التي تمتاز به المؤسسة وارتفاع مردوديتها فإن درجة المخاطرة في هذه المرحلة تكون منخفضة مقارنة بالمراحل السابقة.

رابعا: مرحلة النضج: في هذه المرحلة تطمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستمرار والتوسع فتبدأ في التفكير بتغير أسلوبها والاستعانة بالأساليب التقنية والمالية المتطورة مثل:

- التخطيط والرقابة المالية والتحليل المالي.
- القيام بدراسة جدوى من أجل الحفاظ على الحصة السوقية والتوسع فيها.
- دراسة إمكانية الحصول على التمويل اللازم لاستمرار نشاطها.

وهذا لأجل تجنب دخول المؤسسة في مرحلة الانحدار، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى جاهدة للبقاء في مرحلة النضج وإطالتها قدر الإمكان.

خامسا: مرحلة الانحدار: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة منافسة شديدة من قبل مؤسسات أخرى، تقلدها في إنتاج نفس منتجات المؤسسة التي حققت أرباح كبيرة واستخدامها تكنولوجيا وآلات قديمة، إضافة إلى تشبع السوق وانخفاض الطلب، وكذلك نقص الإبداع وعدم إنتاج منتجات جديدة لطرحها في السوق من أجل إنعاش نشاط هذه المؤسسة. [2]

ففي هذه المرحلة تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نفس المشاكل التمويلية التي عانت منها خلال مرحلتي الإنشاء والانطلاق، نظرا لضعف مردوديتها بسبب تحقيقها لنتائج سلبية والتي ستزيد بدورها من مستوى المخاطر الاقتصادية فيها، وبالتالي صعوبة الحصول على التمويل، ولكن الفرق الوحيد هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الانحدار، يمكنها الحصول على التمويل الخارجي بالاعتماد على تقديم أصولها الثابثة كضمانات يمكن أن تتحصل من خلالها على أموال من المستثمرين الخارجيين، أو بالاعتماد على التمويل وتحاول كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتعاد عن هذه المرحلة.

---

[1] حمزة محمود الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[2] حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة قسنطينة–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 35.

الشكل رقم (01): مراحل دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

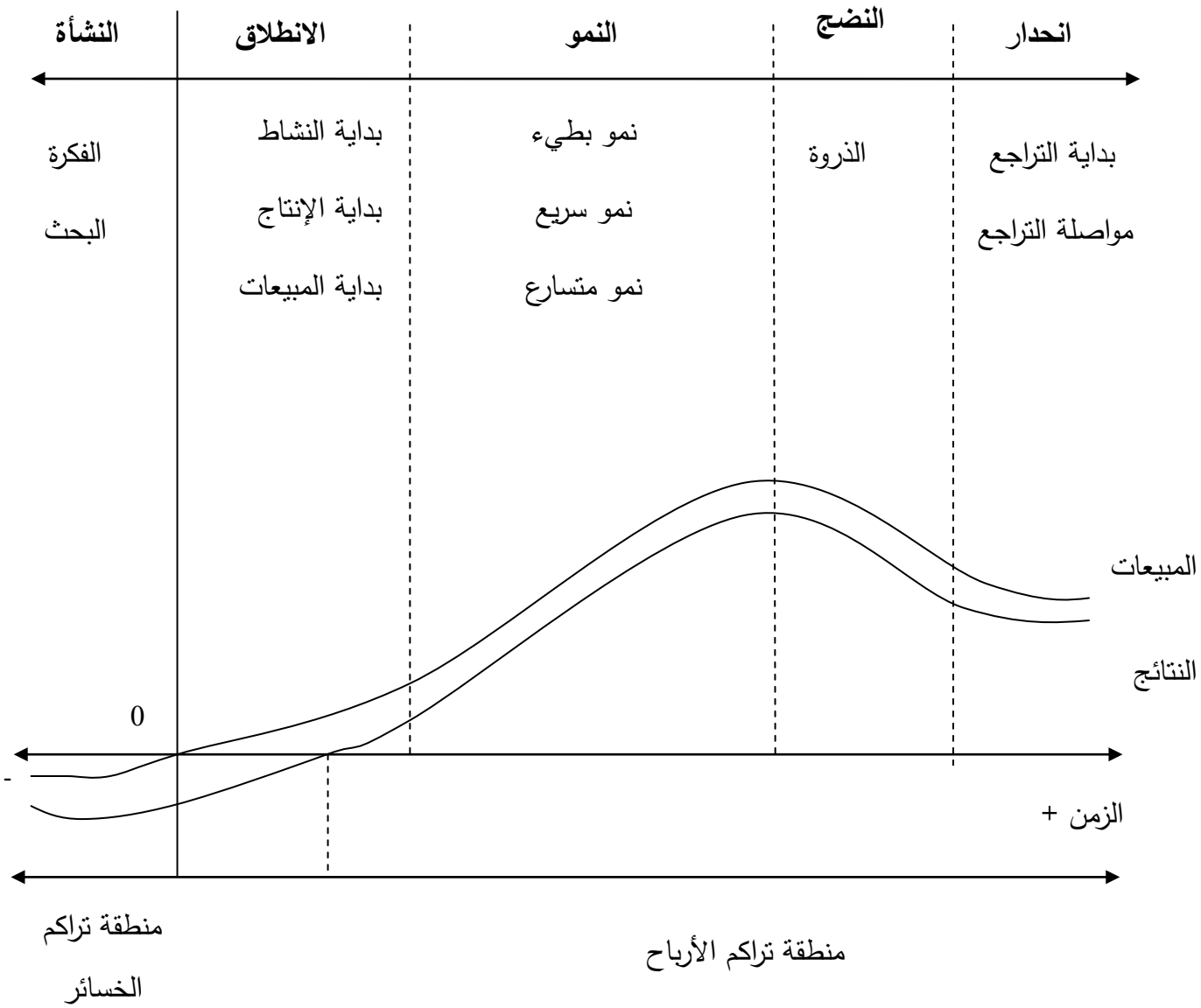

المصدر: مينر لواج وآخرون، **مداخلة بعنوان معوقات إنشاء وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، اليوم الدراسي حول طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، يوم 15 نوفمبر 2018، ص 9.

المبحث الرابع: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية أو المتطورة إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها، إن هذه المشاكل تحيط بكل المؤسسات سواء صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، إلا أنها أكثر حدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نورد أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: المشاكل التمويلية.

تعتبر المشاكل التمويلية من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن أغلب هذه المؤسسات تتعرض لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الكافي من المؤسسات المالية، نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين معا، ومحاولة إيجاد إجراءات تجعل من عملية الافتراض مربحة للطرفين، وسنوجز في ما يلي الصعوبات المتعلقة بارتفاع الضرائب وصعوبة الحصول على القروض وضغط الرسوم الجمركية. [1]

أولا: صعوبة الحصول على القروض.

وتتعلق أساسا بسياسة الائتمان التي تخص الإجراءات والقواعد الموضوعة لتسيير العمليات، ويتم التحكم من خلالها في منح الائتمان وجمع الودائع وتهدف هذه السياسة في الغالب إلى تحقيق الربحية، السيولة والأمان نتيجة لتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرات تنظيمية ضعيفة وقلة الخبرة، وتفتقر أغلبيتها لسجلات تجارية ومحاسبية لذلك تتجنب الهيئات المقرضة التعامل مع هذه المؤسسات نظرا لكون حجم القروض التي تطلبه صغير، وهذا ما يدفع بالبنوك بالتعامل مع المؤسسات الكبيرة. [2]

ويعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسة تحتاج إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتها من إقامة المبنى وشراء المواد الخام والآلات، فالعلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك يسودها انعدام الثقة بين الطرفين، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للبنوك فيها مخاطرة كبيرة، وذلك نظرا إلى أن المؤسسات ليس لديها أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض، أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبنوك فهذا راجع لأسباب كثيرة نذكر منها: [3]

- وجود تمييز واضح بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال القروض.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لأغراض استثمارية لتعويض درجة المخاطرة.
- كثرة الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على القروض، بالإضافة إلى البطء في دراسة ومعالجة ملفات القروض.
- غالبا ما يكون حجم القروض المتاحة محدود وغير كافي لتنمية المؤسسات الصغيرة.

---

[1] الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات**، مقال منشور في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 70.

[2] عبد الله خباية، مرجع سبق ذكره، ص ص 209- 210.

[3] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص ص 132- 133.

ثانيا: ارتفاع أعباء الضرائب.

تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعباء الضريبية من عدة نواحي، أولها كونها تعتمد في تمويلها بشكل تام على الأموال الخاصة وعدم قدرتها الحصول على القروض بسبب الضمانات، وهذا يجعلها لا تحقق وفرات ضريبية كون الفائدة من القروض تعتبر تكاليف تخفيض من قيمة الضريبة.

إن نسبة الضريبة التي تطبقها أغلب دول العالم النامية نفسها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة مع استفادة هذه الأخيرة من مزايا اقتصادية كبيرة الحجم.

كما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الضرائب إلى التقدير الجزافي الذي تلجأ إليه مصالح الضرائب، نتيجة لصعوبة مسك الدفاتر الحسابية المنظمة من قبل هذه المؤسسات، وقد تكون هذه المبالغ كبيرة مما يعرض المشروع في بعض الأحيان إلى توقفه نهائيا هروبا من هذه الأعباء الضريبية. [1]

ثالثا: ضغط الرسوم الجمركية.

إن السلع المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في مفهوم الرسوم الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالرسوم الجمركية غالبا ما تكون في الصناعات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تكون ضعيفة في السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا، ويجب أن تتلاءم التعريفة الجمركية المتعلقة بنشاط المؤسسات مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الثاني: المشاكل التسويقية.

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق إلى استراتيجيات تسويقية خاصة في الدول النامية، ويجد أصحاب هذه المؤسسات صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة كأماكن المعارض وتواريخها ومستوى الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية.

أولا: المعارض.

حيث تلعب المعارض دورا مهما في التعريف بالمنتجات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعتبر أيضا فرصة لإبرام العديد من العقود والاتفاقيات لتأطير نشاطها والرقي به في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، والتي تشكل في مجملها السوق الخلفية للحصول على المواد الأولية والخدمات الضرورية لنشاط المؤسسة أو السوق الأمامية لتصريف منتجاتها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه التظاهرات المحلية والدولية فرصة لتحصيل العديد من المعلومات الاقتصادية والمالية عن قطاع النشاط الذي تنتمي له المؤسسة من خلال

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 102.

احتكاكها بباقي المؤسسات الناشطة في نفس القطاع أو القطاعات ذات العلاقة به، فهي تتيح الفرصة للتعرف على القطاعات المستهدفة، وكيفية خدمتها بما يحقق رغبات العملاء ويعود بالأرباح للمؤسسة. [1]

ثانيا: المشاكل المتعلقة بالسوق الداخلي.

إن المشكلات المتعلقة بالسوق الداخلي تكون متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنظمة وتتمثل في: [2]

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لأسباب عاطفية متعلقة بارتباطه بالسلع المستوردة لفترة طويلة أو تقليد النمط الأوروبي والأمريكي.
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة والمنتجات الوطنية، وذلك راجع إلى عدم توفير الحماية اللازمة للمنتجات المحلية والعربية الشبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية.
- مشكلة انخفاض الطلب على قطاع كبير من طرف المستهلكين وهذا يؤثر على حجم الطلب الكلي.
- افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعرفة الكاملة بمضمون النشاط التسويقي في غالب الأحيان، وهذا راجع إلى ضعف التكوين لديهم حول العمل الإداري وما يتطلبه من معارف متكاملة بمختلف نشاطات المؤسسة من إنتاج وتسويق وإدارة موارد بشرية....إلخ، وهذا بالإضافة إلى نقص الكفاءة رجال البيع والتسويق الذين يتم الاعتماد عليهم في ترويج وتصريف منتجات المؤسسة.

ثالثا: المشاكل المتعلقة بالسوق الخارجي

وتحدث هذه المشكلات نتيجة إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي، ويمكن حصرها في:[3]

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدراسة التنبؤ بحجم الطلب على المنتجات المؤسسة وعدم الاهتمام بعملية دراسة السوق المتوقعة لتصريف السلع والخدمات.
- عدم اهتمام الشركات التجارية بتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتنوعها وصغر كمية الطلبات في البداية لمحدودية السوق الخارجي وعدد العملاء فيها.
- عدم توافر مستلزمات الإنتاج المستوردة بالكميات والنوعيات اللازمة لتصنيع السلعة الموجهة للتصدير نظرا للصعوبات التي تلاقيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على حصص أو إذن لاستردادها.

---

[1] نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص 18.

[2] عبد الله خباية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص45.

المطلب الثالث: المشاكل الإدارية.

إن تميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلة التعقيد أدى إلى ظهور قصور واضحة في الخبرات والقدرات الإدارية. [1]

أولا: صعوبة إجراءات التأسيس وتعدد الجهات المتعامل معها.

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير، كما أن التعامل مع جهات كثيرة كالتأمينات الاجتماعية، الصحة والبيئة، الكهرباء.....إلخ، يضع ضغوطا كبيرة على المستثمرين الصغار كعدم المعرفة بأساليب التعامل مع تلك الجهات الإدارية.

ثانيا: مشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف المعلومات والإحصاءات وخاصة فيما تعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل وغيرها من المعلومات اللازمة لتسيير العمل، كما تعاني هذه المؤسسات من ضعف الخبرة التنظيمية والإدارة غير المحترفة لمالكها، حيث لا تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام إدارات متخصصة ومحترفة لاعتبارات اقتصادية تتعلق بمحدودية نشاطها وبذلك يكون مالك المؤسسة هو المدير في الغالب، لم تعطى له فرصة التخصص في الإدارة لذلك فإن نقص المهارات الإدارية لدى المدير يشكل تحديا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والرقابة الإدارية.

إن العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها في المشاريع الصغيرة، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإهمال التوجيه والرقابة بسبب الافتقار إلى المهارات القيادية أو الطرق العملية لذلك وهذا ما يؤثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 40.

الشكل رقم (02): مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

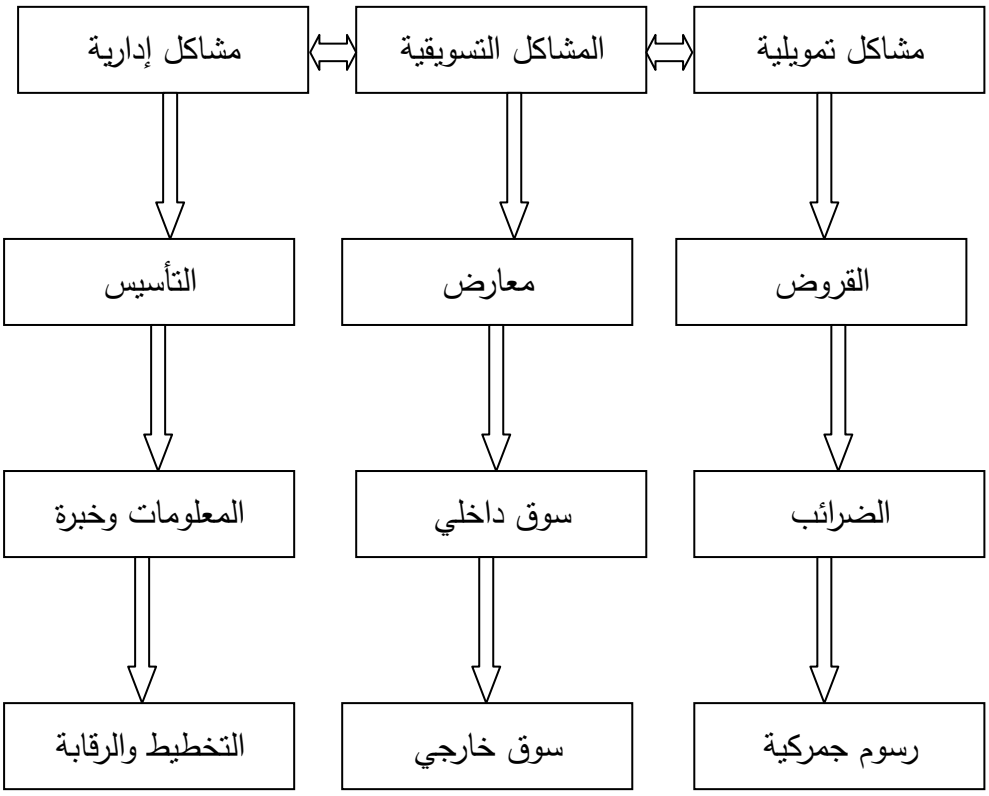

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات المذكورة سابقا.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن القول أن تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الصعوبة وذلك نتيجة تداخل عدة عوامل، ولكن تبقى التفرقة بينها وبين المؤسسات الكبرى قائمة، وذلك بالاعتماد على عدة معايير وبالتالي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم فروع اقتصاد أي دولة لما لها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والمحلي، وهذا بسبب تميزها بمرونة في التأسيس وسهولة الإجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة ولا تكنولوجيا عالية، إنما تحتاج إلى أدوات بسيطة ورأس مال قليل.

لذا فهذه المؤسسات تشكل منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول عامة والدول النامية خاصة و أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من توافق الآراء حول هذا الشأن، لكن بالرغم من كل الامتيازات التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل ومعوقات من شأنها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

تمهيد.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية.

المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية.

المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية.

المبحث الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم التي تبلورت عبر عدة مراحل وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم في العديد من البلدان نظرا لارتباطه الوثيق بمسعى تحقيق التوازن والتكامل بين المجتمعات المحلية حيث تعتبر كبديل لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية، فقد ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح جديد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي، فالتنمية المحلية ترتبط بالنواحي التي تصبو إلى تحقيق التوافق الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ولذلك سنتناول في هذا الفصل التنمية المحلية وذلك عبر أربعة مباحث وهي :

- **المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية.**
- **المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية.**
- **المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية.**
- **المبحث الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.**

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المحلية.

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أضحت تواجه الدولة الحديثة صار من الضروري إشراك جميع الفاعلين المحليين في مختلف السياسات التنموية، ومن هذه النقطة تطور مفهوم التنمية المحلية كأسلوب فعال من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد المحليين والعمل على خلق نوع من التناغم والتضامن بينهم.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطروحة خصوصا دور الدولة أو الحكومات في عملية التنمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم التنمية المحلية.

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية التنمية المحلية خاصة بعدما أن نالت اهتماما متزايدا من الهيئات العالمية والإقليمية التي بدأت بدراسة سيرتها، حيث أن تحقيق التنمية المحلية أخذ ميزة تنافسية شاملة تتطلب تضافر الجهود لتحسين الظروف بأنواعها والإسهام في تحقيق التقدم الوطني. سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للتنمية المحلية ومفهومها، وكذلك أهدافها ومبادئها وأخيرا الركائز التي تعتمد عليها وأهم مجالاتها.

أولا: التطور التاريخي للتنمية المحلية.

برز الاهتمام بالتخلف كظاهرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في محاولة لتحليل أسبابه العميقة بهدف تحديد العقبات الأساسية أمام تحرير الاقتصاد من آثار هذه الظاهرة وذلك بتطبيق إستراتجيات وسياسات تنموية فعالة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أدركت مختلف الشعوب والحكومات انقسام العالم إلى بلدان متقدمة وغنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتستحوذ على ثلثي الدخل العالمي وبلدان متخلفة فقيرة تضم ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي.[1]

وقبل كل هذا، يعود أول اهتمام بموضوع التنمية للاقتصادي الشهير " **آدم سميث** " في كتابه " **بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم** " حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصاديين وقدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغييرات هيكلية وسياسية واقتصادية تقوم على أساس تشجيع النشاط الاقتصادي.

غير أن فكرة التنمية عادت سنة 1994 أين تم الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي، حيث أكدت لجنة سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على ضرورة تنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى مؤتمر" **كامبردج**" عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين أحواله وظروفه المعيشية ككل.

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2011، ص 47.

كما أوصى مؤتمر" **أشردج** " **Ashridge**" الذي عقد سنة 1954 لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في تحديد مدلوله، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الايجابية ومبادراته الذاتية، علاوة على الجهود الحكومية، وقد تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية المحلية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الإهتمام بالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم، الصحة والإسكان، حيث أنه ووفقا لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينيات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في المجالات المذكورة مقارنة بالمدن.

وكنتيجة لهذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، إنشاء صناعات ريفية، توفر فرص عمل جديدة، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية الذي يركز على الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية تعرف بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية، حضرية أو صحراوية) من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة. [1]

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية:

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية سنتعرض لتعريف التنمية بصفة عامة أولا، ثم نعرف التنمية المحلية، ونستخلص أهم خصائصها.

1- تعريف التنمية:

وفيما يلي سنتطرق إلى بعض تعاريف التنمية:

- حيث عرفها **عبد المنعم شوقي** " بأنها العملية التي تبذل بقصد، وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن يكتسب كل منها قدر أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ". [1]

من هذا التعريف نجذ أن التنمية عملية مقصودة وواعية ومنظمة، الهدف منها إحداث تحسين وتطور في جميع الميادين عن طريق تنسيق الجهود بين الحكومة ومواطنيها.

- وقد عرفت **الأمم المتحدة عملية التنمية**" بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاجتماعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد" . [2]
- وقد أشار **HOBHOUSE** إلى أن **التنمية** " مفهوم شامل ومعقد حيث يشمل على الزيادة في الإنتاج، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع، ووفرت الخدمات لكل مواطن ".[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن **التنمية:** عملية مستمرة تستهدف التحسين والتغير في أوضاع المجتمع نحو الأفضل، وذلك عن طريق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والشعبية للارتقاء والتقدم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

2- تعريف التنمية المحلية:

عرف مفهوم التنمية المحلية إهتماما بالغا من قبل الباحثين في الشؤون المحلية، نظرا للتغيرات التي ميزت المجتمعات المعاصرة، وضرورة التوجه نحو الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية. ومن هنا سنتطرق إلى تعريف التنمية المحلية.

حيث تعرف على أنها:" رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وذلك عن طريق إشراكهم في عملية التنمية وتحسين الصناعات المحلية."

وتعرف أيضا بأنها: " عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي للارتقاء بمستوى المجتمعات والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من المستويات الإدارية المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة." [4]

وتعرف التنمية المحلية:" تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف سكانها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة السلطة السياسية والموارد الاقتصادية." [5]

---

[1] نبيل حليلو، **التنمية والثقافة السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2012، ص 24.

[2] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار النشر للتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 22 – 23.

[3] محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع التنمية للمفاهيم والقضايا**، دار مكتبة إسراء للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 33.

[4] رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساسيات التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 19.

[5] عبد الرزاق محمد الديملي، **الإعلام والتنمية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 32.

كما تعرف بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فان لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة." [1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية: " عملية مقصودة ومنظمة بفعل التعاون والتنسيق المستمر بين الحكومة والمجتمعات المحلية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة لكل أقاليم الدولة والرفع أو الارتقاء بمستوى معيشة المجتمعات المحلية في جميع المجالات والميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية."

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص وهي:

- تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة إذ تشمل كافة مكونات المجتمع ولا تلغي أي وجود لعنصر من عناصره التابعة له.
- تساهم في تطوير المجتمع إذ أنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات و الخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والتعليمية في المجتمع.
- تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد إذ أنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع.
- تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد من وسال نقل ومؤسسات تعليمية وقطاعات عامة وغيرها.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المحلية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ وأهداف التنمية المحلية.

أولا: مبادئ التنمية المحلية.

يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المحلية فيما يلي: [2]

1- **الشمولية:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ... ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب.

2- **التوازن:** لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية أو نفي شرط الشمول وإنما تعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث إذ اقتضى الأمر في ظرف ما زيادة في الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال ...، يتم تعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلب تحريك التنمية في مجتمع ما كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية والغير حكومية.

---

[1] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص 32.

[2] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية- ممارسات فاعلون-**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 41- 42.

3- **التنسيق:** إلى جانب الخاصيتين السابقتين الشمول والتوازن، فان ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج لتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

4- **التعاون والتفاعل الايجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو الغير الحكومية و ألا يترك هذا التعاون، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة، حيث يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضها البعض وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

5- **اشتراك المواطنين:** يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية ويتوقف عليها نجاح وفشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كانوا من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو قادة المجتمع الشعبيين أو المواطنين العاديين في رسم الخطط وتنفيذها وتقييمها أيضا، لأن المشاركة تؤدي إلى مساندة الأهالي لهذه العملية والاهتمام بها وموازنتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة. [1]

6- **التقبل والتوجيه:** الذي يعني به تقبل أخصائي التنمية المحلي الذي يعمل به وفقا لظروفه وخبراته المحدودة وثقافته والقيم والمعايير الموجودة بالمجتمع كما أنه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقيادته، والفروق الفردية في المجتمعات المحلية المختلفة تعني أن لا تعيق تقدم المجتمع وتنميته.

7- **الاستعانة بالخبراء:** تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة مما يستوجب تكاثف كافة جهود المسؤولين في قطاعات مختلفة وهذا يستلزم ضرورة تنمية المجتمع في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر لذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة مشروعات الصحة.

8- **التقويم:** ويقصد به التقويم بصفة مستمرة وذلك للتأكد من نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويخص التقويم عنصرين:

- ✓ مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة اشتراكهم في عملية التنمية.
- ✓ مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

[1] محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص32-34.

الشكل رقم (03): مبادئ التنمية المحلية.

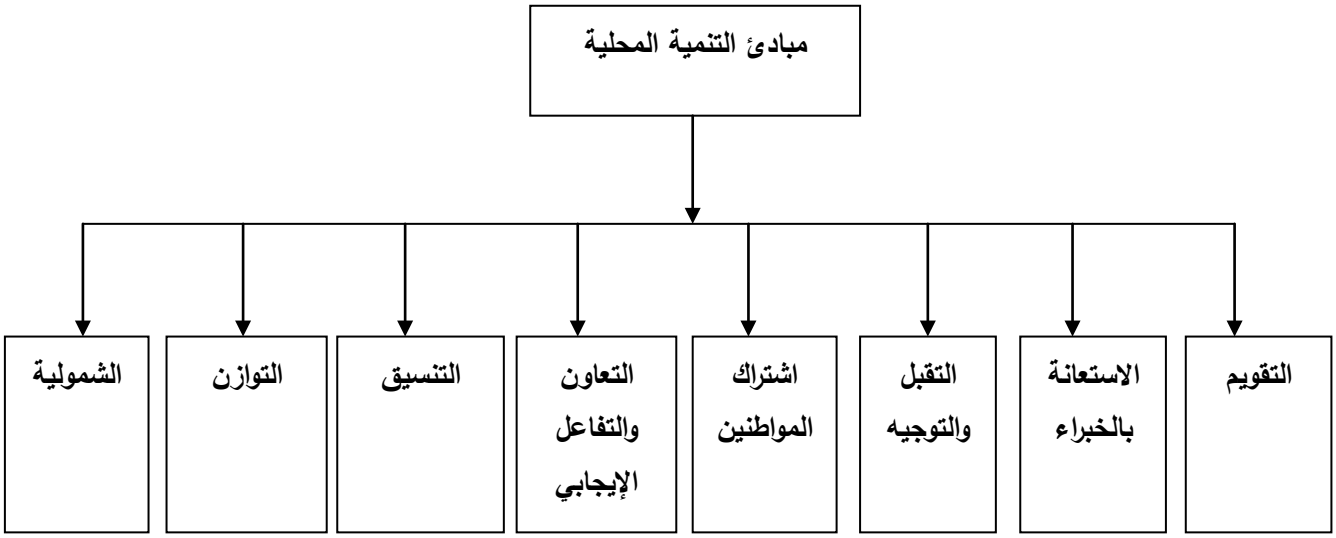

المصدر: محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002، ص 45.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية.

التنمية الناجحة لأي إقليم هي تلك التنمية التي تقوم على أساس عملية بحثية وتهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي عبر تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: [1]

1- **توفير الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي:** حيث تهدف برامج التنمية المحلية إلى الاستجابة لحاجات السكان وذلك انطلاقا من موقع المسؤولية، بحيث يستلزم كل إقليم عبر الفاعلين وأصحاب المصالح فيه بتوجيه برامج التنمية المحلية نحو إشباع حاجات السكان المحليين داخل حدود هذا الإقليم، وذلك عبر وضع إستراتيجية تنمية تنطلق من المستوى المحلي وتهدف إلى تقوية وتطوير قاعدة الإنتاج المحلي بالإضافة إلى النهوض بقطاع الخدمات المحلية(التعليم، الصحة)، وتحسين درجة جودتها عبر التحسين النوعي (المواصفات المادية) والكيفية (طريقة وسرعة التقديم).
2- **ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة وبصفة مستدامة عبر الإقليم:** وذلك عبر تنفيذ برنامج تنمية يقوم على التدخل الفوري للفاعلين المحليين ويعمل على توفير قاعدة استثمارية تدعم الأنشطة الاقتصادية الموجودة على مستوى الإقليم المحلي، إذ لابد أن تعمل البرامج التنموية على خلق مؤسسات توفر مناصب العمل للمواطنين المحليين وذلك بصفة دائمة كما يجب أن تتضمن البرامج التنموية مفهوم الاستدامة، والذي يعبر على ضرورة الاستجابة للحاجات المحلية عبر استغلال الموارد المحلية دون تأثير على قدرات الأجيال

[1] حكيم عليان وآخرون، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير، الجزائر، 2011، ص ص 14-15.

اللاحقة ولا يتسنى ذلك إلا من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المحلية كما يجب أن تعتمد البرامج التنموية على الموارد المحلية بشكل أساسي (الاستقلالية في التمويل).

3- **محاربة الفقر واللامساواة وتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع:** وتهدف برامج التنمية المحلية إلى رفع مستوى الدخل الفردي لأفراد المجتمع المحلي وتأمين الحد الأدنى المقبول من التغذية والإسكان والصحة والتعليم لجميع الأفراد، كما تسعى برامج التنمية المحلية إلى دمج المرأة كعنصر فعال في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للإقليم المحلي، وكذلك محاولة تقليص الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع عبر تحقيق المساواة في الاستفادة من الخدمات والموارد المحلية، كما تسعى أيضا إلى تحقيق التوازن الجوهري بين مختلف جهات الإقليم عبر التوزيع العادل لحصص التنمية دون الاعتماد على التوزيع على أسس عرفية أو ثقافية في إطار ما يسمى المجتمع المدني الذي تتساوى فيه الفرص والإمكانيات.

4- **ربط مشاريع التنمية المحلية بسياسة وبرامج الدولة في إطار برنامج التهيئة الإقليمية:** تعمل الدولة على صياغة برامج التهيئة الإقليمية والتي تتعدى قدرات وإمكانيات وبرامج التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، الصحة، التعليم...، حيث تتميز هذه البرامج بمركزية الإعداد وتتضمن أبعاد وطنية تهدف إلى تطوير الأقاليم الوطنية بما يجعلها قادرة على البقاء ومواجهة آثار المنافسة الإقليمية العالمية، وعلى هذا يجب أن تهدف برامج التنمية المحلية إلى تحقيق الاندماج والتكامل مع برامج التهيئة الإقليمية كأولوية من أوليات النجاح.

5- **خلق ديناميكية ثقافية وحضارية على المستوى المحلي:** وذلك بتدعيم وتثمين النظم الاجتماعية والثقافية ودمجها ضمن المنظومة الوطنية والحفاظ على نظم الإنتاج التقليدي (صناعات تقليدية، آداب والفنون) بالإضافة إلى العمل على إحياء تاريخ وتراث المنطقة وإبراز دورها الحضاري عبر الزمن، وتنشيط الحركة العملية عبر دعم الأنشطة العملية والثقافية ضمن المنطقة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهذه الأنشطة.

المطلب الثالث: ركائز التنمية المحلية.

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها يمكن إجمالها فيما يلي: [1]

1- المشاركة الشعبية: هي جهود التنمية المحلية، والتي تقوم على مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل: الادخار والاستهلاك.

[1] ياسين بوضاموز، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2011، ص 97.

وتعرف **المشاركة الشعبية** بأنها" العملية التي من خلالها يلعب المواطن دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف".

وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في النقاط التالية:

- يعتبر المواطن المحلي أكثر حساسية من غيره لما يصلح لمجتمعه وحاجاته.
- اكتشاف المشاكل المتعددة التي يعاني منها الأفراد والتي يصعب العمل على حلها عن طريق الموظفين في الإدارة المحلية.
- اشتراك الأفراد في عمليات التنمية يؤدي إلى مساندتهم لها والاهتمام بهذه التنمية مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة عليهم .
- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي للجهد الحكومي وهو ضروري للخطة الإنمائية.
- إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

2- **تكامل مشروعات الخدمات:** ويقصد بها أن يكون تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع، وأن يكون التنسيق بين أعمالها بحيث تصبح متكررة أو في حالة تضاد. [1]

3- **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** ويقصد به أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختبار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة.

وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

4- **الاعتماد على الموارد المحلية:** يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية، حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معروفة، كما أن الميسر المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية ويكون قادرا على إحداث التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.

[1] ياسين بوضاموز، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية.

يهتم موضوع التنمية المحلية بكافة المجالات التي من شأنها أن تغير في وضعية المجتمع المحلي إلى الأحسن والسير به نحو التقدم والازدهار وتحقيق الرفاهية، ويمكن أن تشمل التنمية المحلية على الخصوص المجالات التالية: [1]

1- **المجال الاقتصادي:** ويقصد به عملية يزداد بها الدخل الوطني ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة، بالإضافة إلى ذلك السعي إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية لتحقيق التوازن ويمكن من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها ويمكن النظر إلى التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة.
- ✓ الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.
- ✓ الزيادة في متوسط دخل الفرد.

2- **المجال البشري:** التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس وأهم هذه الخيارات هي توفير حياة مديدة وصحية والتمتع بمستوى معيشي لائق وتوفير الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان والاحترام الذاتي، كما أن هناك خيارات إضافية كثيرة يعطى لها الناس قيمة ومن بينها: الإحساس بالجماعة، فرص الإبداع والابتكار، الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم...، ومع ذلك فان التنمية البشرية هي أكثر من مجرد تحقيق هذه القدرات فهي أيضا عملية السعي إلى تحقيقها على نحو عادل وقائم على المشاركة، وعليه يمكن القول أن التنمية البشرية هي مجموعة من الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء، المسكن، العمل والصحة... حيث يستطيع المساهم في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ....وغيرها. [2]

3- **المجال الاجتماعي:** من خلال هذا المجال نجد أن التنمية المحلية تسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي بين أفراد الإقليم الواحد، وأساس التنمية الاجتماعية هو العنصر الإنساني بالتركيز على برامج مشاركة الفرد والتفكير في إعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وخلق الثقة في فعالية وبرامج التنمية الاجتماعية التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية(التعليم، الصحة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية....الخ). [3]

---

[1] مختار حمزة وآخرون، **دراسة في التنمية المتكاملة بمصر**، المكتب الخارجي، مصر، 1994، ص 377.

[2] عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، الطبعة1، الدار العربية للعلوم، مصر، 2008، ص 17.

[3] عبد الحسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4- **المجال السياسي:** وهو يشير إلى تبني الدولة لسياسات خارجية وتطبيق القانون العام وضرورة الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والسياسات الداخلية من خلال بناء منظمات داخلية تقود إلى تحقيق التوازن السياسي وانتهاج الديمقراطية في كافة الممارسات الإدارية مع ضرورة العمل على تطبيق العمل المؤسسي واستقلالية وتحديد المهام والواجبات لغايات المساءلة والرقابة، حيث أن التنمية السياسية تؤدي إلى إحياء روح الابتكار والإنماء والانجاز، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار داخل الدولة.

يمكن النظر إلى التنمية المحلية من خلال:

- تمثل حالة الوعي السياسي.
- تمثل بناء المؤسسات.
- حالة تحديد ومعرفة النظام.

5- **المجال الإداري:** هو ذلك الجانب الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية إضافة إلى تركيزها على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية. [1]

فالتنمية الإدارية هي تغيير الأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري كما ونوعا وفي كافة المجالات دون تحديد أو حرص لتتناسب مع التغيير الكمي والنوعي للسلع والخدمات العامة المطلوب توزيعها على المجتمع، كما تعتبر التنمية الإدارية هي كافة الأنشطة اللازمة للاختيار وتهيئة العناصر الإدارية واكتساب المهارات والقدرات والاتجاهات التي تؤهلها لأداء عملها بطريقة أفضل.

ومن هنا يتضح لنا أن الغاية الأساسية للتنمية الإدارية هي إدارة عملية التنمية وتنفيذها على الوجه المطلوب، فالتنمية تقوم بالعديد من الوظائف والعمليات كالتطوير والتحديث وإصلاح في الأجهزة الحكومية كعمليات مخططة تسبق خطط التنمية، وتعتبر التنمية الإدارية عملية تتناول تدريب القوى العاملة وتطوير أساليب وإجراءات العمل وتبسيطها لغايات زيادة كفاءة أداء الأجهزة والأفراد، وبالتالي فهي القاعدة العملية التي تقف عليها مشروعات إدارة التنمية وخططها وأهدافها.

[1] نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية الأسس والنظريات – تطبيقات العملية** –، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 50.

المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى أهم خطوات التنمية المحلية والاستراتيجيات التي تقوم عليها، وتحديد مختلف أبعادها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، إضافة إلى بيان عوامل التنمية المحلية والمظاهر الخاصة بها، وفي الأخير نقوم بعرض المعوقات التي تواجهها.

المطلب الأول: خطوات التنمية المحلية واستراتيجياتها.

I- خطوات التنمية المحلية.

تمر التنمية المحلية بعدة خطوات تتمثل فيما يلي: [1]

أولا: التعرف على الاحتياجات الرئيسة العامة: وتبدأ هذه الخطوة بمناقشة أعضاء المجتمع المحلي أو المجتمعات حول الاحتياجات الرئيسية، بحيث أن هذه المناقشة لا تقتصر فقط على مجرد الشكاوى ولكن يجب أن تكون مناقشة منهجية تحاول اكتشاف مشاكلهم وتشخيصها بدقة، وهذا ما يحفز المواطنين للإقبال على المناقشة إدراكا منهم بأن هذه الخطوة ستؤدي إلى نتائج ايجابية وأن الأجهزة الحكومية ستمد لهم يد العون بما لها من إمكانيات ضخمة.

ثانيا: التخطيط المنهجي لتنفيذ البرامج أو المشاريع: حيث يساعد التخطيط المنهجي على تنمية قدرات المجتمعات المحلية مما يساهم في خلق عناصر ايجابية في عملية التنمية، فالتخطيط المنظم للجهود الذاتية في مجتمع معين يؤدي إلى اختيار نوع المشروع الذي يتناسب والاحتياجات المنظمة المحلية، وهذا ما يؤدي إلى دفع القوى البشرية وخلق الدافع الإبتكاري لسكان هذا المجتمع.

ثالثا: التنفيذ: وتقتضي هذه الخطوة إلى التعبئة الكاملة للإمكانيات والموارد الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبشرية في المجتمع المحلي.

رابعا: استمرار تنمية المجتمعات المحلية: خلق الرغبة والطموح المحلي والتصميم على الاستمرار في القيام بالمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية والتحسين المرفق لهذه المجتمعات.

II- إستراتيجيات التنمية المحلية.

إن رسم أي إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصورا واضحا لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم معها وهذا لا يأتي إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي

---

[1] رشوان حسين عبد الحميد، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا وبشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2009، ص ص 207 – 208.

ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك، وذلك لأن التنمية الوطنية الشاملة وأي انفصال عن المبادئ والأهداف يؤدي إلى تنمية غير متوازنة تخلق العديد من المشاكل على المدى الطويل. [1]

ولعل من بين أهم عناصر إستراتيجية التنمية المحلية ما يلي:

1- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل.

2- إن أي إستراتجية للتنمية المحلية لا بد أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية، الثقافية، السياسية والاجتماعية فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة بيئتهم المحلية وإمكانياتهم ومواردهما فضلا عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.

3- لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية عملية تبدأ من العموميات وتنتهي إلى الجزيئات ومن الملائم أن يعمل مخطط التنمية على إلغاء المشاكل الكبرى التي ستؤدي في الكثير من الأحيان إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي عانى منها إنتاجها.

4- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانات والموارد المتاحة والمتوفرة، بالإضافة إلى الاعتماد على الذات من خلال تسيير المعونات والدعم الحكومي المقدمين من طرف الدولة لإرساء قواعد التنمية المحلية وإشباع كافة الحاجات المطلوبة.

إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لها تستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية.

للتنمية المحلية عدة أبعاد أساسية هي: **البعد الاقتصادي، الاجتماعي، بالإضافة إلي البعد البيئي والتكنولوجي.** [2]

أولا- البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالقطاع الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية من جهة أخرى، كما تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية من الطرقات والمستشفيات ...الخ، هذه الهياكل تسمح بدمج طالبي العمل عن الطريق توفير

---

[1] سامية محمد جابر وآخرون، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 29.

[2] أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 12، جامعة المدية، الجزائر، 2010، ص 6.

الجو المناسب للأفراد القاطنين بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى وهذا ما يدفعهم إلى الاستثمار بهذه المنطقة.

ثانيا- البعد الاجتماعي: ركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان جوهر التنمية وهدفها النهائي يكمن من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتحاد القرارات بكل شفافية

ولهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن يدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة للمجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل: التعليم، الصحة، الأمن.[1]

ثالثا- البعد البيئي: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا في الاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية واتساع نطاق التصحر ما أدى ذلك إلى مشاكل البيئة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في " **ريو دي جانيرو** " بالبرازيل سنة 1992، ومن أهدافه الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق إليها هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، كما أشار إلى مشكلتين الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لها نظام بيئي في حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود سيؤدي حتما إلى تدهور النظام البيئي. [2]

رابعا- البعد التكنولوجي: أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، كما أن هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياة الإنسان وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها علي البيئة وهذا ما يجعلها تسعى

---

[1] أحمد غريبي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 89.

إلى تكنولوجيا أنظف في مختلف المرافق وتعمل على التخلص التدريجي من الموارد الكيماوية والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية. [1]

المطلب الثالث: عوامل التنمية المحلية وأهم مظاهرها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر عوامل التنمية المحلية ثم نقوم بعرض بأهم مظاهرها وذلك كما يلي: [2]

أولا: عوامل التنمية المحلية.

للتنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية، اجتماعية وسياسية ... ولعل أبرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية، ويمكن حصر هذه العوامل في النقاط أساسية وهي كالأتي:

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية وأولوياته.
- النظرة الايجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلاءم الظروف المحلية السائدة وتعزز اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.
- الاهتمام بدوافع وتطلعات المجتمع الإنسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط مع مراعاة العادات والتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وأنماط حياتهم.
- التعليم والتدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي وتجارب وخيرات واقعية لهم.
- الاستفادة من خيرات المتخصصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.
- التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.
- النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا: مظاهر التنمية المحلية.

للتنمية المحلية مظاهر عدة سواء متعلقة بالإدارة أو المواطن والعلاقة بينهم والتي يمكن توضيحها كالآتي:

1- توفر الخدمات الاجتماعية: إن الغرض من إنشاء أي إدارة لخدمة المواطن وذلك بتقديم خدمات لكافة فئات المجتمع وتوفير مختلف التجهيزات الملائمة في مختلف المرافق التي تقدم خدمات وكذا مراعاة حسن الاستقبال في توفير تلك الخدمات مع التركيز على الجانب السيكولوجي للمواطن. [3]

---

[1] بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، **إستراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، جامعة المدية- الجزائر، يومي 3 و4 مارس 2008، ص 5.

[2] أحمد غريبي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2001، ص94.

2- **توازن الموارد والنفقات:** حيث يتوفر لدى الجماعات المحلية الموارد المالية الكافية وانسجامها مع النفقات التي تعرف ارتفاع وانخفاض مستمر، وهنا يبرز هذا التوازن الذي يعتبر من أبرز المظاهر للتنمية المحلية كما يعتبر المورد المالي كأداة لتسيير الجماعات المحلية.

3- **استعمال وتوفير التقنيات الحديثة:** يقصد بذلك توفر كافة الوسائل الحديثة على مستوى الإدارة وذلك بهدف تسيير شؤون المحلية باحترافية وكفاءة عالية مع التكوين الجيد للموظفين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة بطريقة جيدة وتسهيل سير الإدارة.

4- **الإعلام:** يلعب الإعلام دور كبير في عملية التنمية المحلية باختلاف وسائله (الراديو، تلفزيون، الصحافة) بحيث يقضي على العزلة التي تفصل المواطن عن الإدارة، وذلك بتزويده بمعلومات تفيده بهدف تجسيد ما يريد الوصول إليه. [1]

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية.

للتنمية المحلية العديد من المعوقات نبرز أهمها فيما يلي: [2]

1- **عدم الاستمرارية:** نظرا لارتباط مشروعات التنمية المحلية بشخصية القائد السياسي وتوجهاته الفكرية ومن ثم توقفها بغياب هذا القائد لتبدأ تجربة أخرى بتوجهات فكري جديدة، الأمر الذي يؤثر تأثيرا شديدا على عملية التنمية المحلية في جميع مستوياتها.

2- **عدم التكامل:** ويمكن أن تلمح عدم التكامل الذي تتسم به عملية التنمية المحلية على ثلاثة مستويات:

أ- **عدم التكامل بين الريف والحضر:** حيث كان التركيز على المناطق الحضرية وعدم بدء برامج التنمية الريفية بشكل فعال أو على الأقل بشكل متوازن مع التنمية الحضرية، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الفجوة بين الريف والحضر من ناحية درجة التنمية.

ب- **عدم التكامل بين أبعاد التنمية المحلية:** حيث يوجد اختلال في التنمية والنمو على مستوى القطاعات الاقتصادية مثل تنمية الصناعة دون تنمية التعليم بشكل متوازن أو تنمية الصناعة على حساب الزراعة.

ت- **عدم التكامل بين المؤسسات القائمة على التنمية المحلية:** مما يؤدي إلى إهمال وإهدار وفقدان الموارد المحدودة بسبب تكرار أو تضارب الأنشطة المنفذة وضياع فرص تعاظم العائد من المشروعات نتيجة عدم الترابط والتنسيق بينهما.

3- **عدم التوازن:** حيث تتسم برامج ومشروعات التنمية المحلية بعدم التوازن من حيث توزيعها على الوحدات المحلية، حيث نجد تباين بين جميع المحافظات والوحدات المحلية فيما بينها من حيث توزيع السكان والكثافة ومظاهر النشاط الاقتصادي وتوزيع الخدمات والمرافق العامة وهذا ناتج أساسا عن التفاوت بين المحافظات التي تتمتع بقدرات تمويلية عالية، حيث يرتفع بها متوسط نصيب الفرد من الدخل ومن ثم تزداد

---

[1] وفاء معاوي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي(التنمية المحلية)**، الطبعة 1، دار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص ص21- 22.

قدراتها على القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية، وعلى العكس من ذلك توجد محافظات فقيرة، ومنه تعجز عن القيام بمشروعات وبرامج التنمية المحلية كما تعجز عن توفير الحد اللازم للخدمات.

كما يرى البعض أن هناك معوقات أخرى للتنمية المحلية تتمثل في: [1]

- ✓ قلة الموارد المالية الناتجة عن ضعف الإيرادات الجبائية.
- ✓ نقص التأطير الكفء مما يؤدي إلى عدم فعالية التسيير الإداري.
- ✓ الاختلالات المتعددة الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتي كان من المفروض أن تسوي المشاكل المالية التي تتخبط فيها معظم البلديات، غير أن الوضعية زادت تفاقم بسبب التكفل بمجموع المشاكل المالية والضريبية والتحكم فيها.

المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية.

إن مشكلة التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، لكن في الواقع هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى الشيء الذي أدى إلى ظهور توجهات وأفكار جديدة تميزت بظهور النظريات التالية:

المطلب الأول: نظرية أقطاب النمو ونظرية التحيز الحضري.

أولا: نظرية أقطاب النمو (LES POLES DE CROISSANCE).

يمثل هذه النظرية كل من " **فرانسوا بيرو** "، " **هيرشمان** " وغيرهم ولقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة حيث يعرف" **بيرو**" هذه النظرية " بأنها فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة ".

كما يعرف" **فيليب**" هذه النظرية " بأنها نظرية للنمو القطاعي غير متوازن في آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ... أنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات، ومن هنا نرى إن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة ستؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل". [2]

---

[1] شريقي عمر، **الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر، جامعة سطيف- الجزائر، يومي 14 و 15 أفريل 2008، ص 03.

[2] خضيري خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 12.

ثانيا: نظرية التحيز الحضري.

صاحب هذه النظرية هو البريطاني (**MICHAEL LIPTON**) والذي قسم التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، حيث يرى أن هناك تحيز باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والسبب في ذلك هي مصالح النخب وصناع القرار سواء كانوا سياسيين أو رجال أعمال، والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد وخصوصا الحكومية فيها، حيث يرتكز معظمهم في المدن وهم يدفعون باتجاه تركيز النخب ورأس المال في المدن على حساب مناطق أخرى، ويمكن القول أنهم يقفون حائلا أمام الآثار الانتشارية الموجهة التي سبق وأن تحدث عنها "**ميردال**" والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين، حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتركزة في المدن، وبالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة وهو عبارة عن تخلي نخب المناطق الحضرية عن بعض المكتسبات الاقتصادية حتى لا تفقدها كلها.

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير متوازن.

أولا: نظرية النمو المتوازن.

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية حيث اعتبر" **راغنار نوركس** " أن تحقيق التنمية سواء كانت وطنية أو محلية لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات ودون إهمال أي قطاع، والتنمية في المرحلة الأولى تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا بحيث لا يتم تنمية قطاع على غرار قطاع آخر.

وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير، وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة السلع الأخرى.

ثانيا: نظرية النمو الغير متوازن.

جاءت هذه النظرية منتقدة لنظرية النمو المتوازن لما تطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، بحيث يتجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ويقول " **هرشمان** " حتى لا تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب علينا إتباع أسلوب التنمية غير متوازنة بمعنى أن ليس من الضروري أن تنمو جميع

القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، ويستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية. [1]

المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجدد.

أولا: نظرية المقاطعة الصناعية (PISTRICT INDUSTRIEL).

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها" **ألفريد مارشال** "، الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تمركز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم المقاطعة الصناعية، هذه الأفكار طورها الاقتصادي الايطالي " **بيكاتيني** " خصوصا على مستوى ايطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة إذ تتمركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث ستؤدي إلى: [2]

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع.
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

أما مميزات المقاطعة الصناعية فتتمثل في:

- تتمركز مجموعة من المؤسسات PME مشاركة في نشاط معين (ألبسة، أحذية، آلات الخياطة، الطرز).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

ثانيا: نظرية الوسط المجدد (LE MILEU INNOVATEUR).

هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام بها مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد التي يرأسها " **فيليب ايدلو**" والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتائج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط،هذا الوسط هو الإقليم الذي تتوفر فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا الوسط (الإقليم)، ويضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص 5.

[2] André Joyal, **le développement local**, Edition l'iore, Paris, 2002, PP 48- 49.

والفهم والحركة المتواصلة وبذلك يعتبر الوسط (الإقليم) حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية. [1]

المطلب الرابع: نظرية القاعدة الصناعية ووسائل الاتصال.

أولا: نظرية القاعدة الصناعية.

هذه النظرية تعتمد على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، فحسب هذه النظرية فان مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدراتها على التصدير والذي يحدد بدوره حسب الطلب الخارجي، وفي هذا المجال يقول الدكتور " **كلود لكور** " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل وتأتي من خلال النشاطات المتميزة وهذه النشاطات تؤدي إلى التصدير الذي يؤمن مداخيل من الخارج هذه المداخيل تسمح بتوفير (إشباع) مختلف الحاجات المحلية وكذا توسع النمو. [2]

ثانيا: نظرية وسائل الاتصال.

لقد فسرت هذه النظرية من خلال التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد حيث توصل والى أن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه هو سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر، ولكن النمو الحضري لا يحدث هذا بشكل مطرد، بل أن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال وشبكة النقل وما يترتب على ذلك احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، وهذا ما دفع إلى خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل بالتعامل بين الأفراد مما يخلق أيضا نوع من التفاعل بين أعضاء المجتمع.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية البلدان، لاسيما النامية منها وذلك لما يساهم به في إنشاء الثروة ورفع الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات والمساهمة في التشغيل.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، إذ يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب العمل. فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية،

(1) Danis Uailât, **comportements Spatiaux et milieux innovateurs in encuslopédie**, Edition Economico, Paris, 1986, P 47.
(2) Joseph ljugie, **Pierre delfoud et cloude la cour,** Espace régional et aménagement de territoire, Dolloz, Paris, 2000, P 199.

فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها، ويمكن للمؤسسات الغيرة والمتوسطة أن تستقطب كما كبيرا من اليد العاملة سواء المؤهلة أو غير مؤهلة ذلك نظرا لمقدرتها على توفير عدة عناصر والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي: [1]

أولا: استقطاب العاملين وتكوينهم.

المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو " المورد البشري " الفعال، وعلى هذا الأساس يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى وبصفتها تخلق فرص كثيرة للعمل. [2]

ثانيا: عدم تطلبها لمهارة كبيرة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة، هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلبها المشاريع الكبيرة، كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرص العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام. [3]

ثالثا: تمكنها من تشغيل العمال العاديين.

تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفر فرص كبيرة لفئات يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.

وعلى سبيل المثال أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50% و60% من إجمالي قوة العمل، وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو دول الاتحاد الأوروبي وفي منطقة شرق آسيا ودول الباسيفيك، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المشاريع التي تستقطب ما بين 35% و85% من إجمالي قوة العمل.

---

[1] سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 41.

[2] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى التشغيل**، مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي– الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2013، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

والجدول التالي يوضح نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل المؤسسات والعمالة في بعض الدول.

الجدول رقم (08): نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مجمل العمالة في بعض الدول.

الدولة	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد المؤسسات	نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة
البرتغال	%97	%79
كوريا	%99	%78
تايوان	%96	%68
ايطاليا	%97	%49,01
اليابان	%95	%79
ألمانيا	%99	%66
فرنسا	%98	%65
اليونان	%90	%91
الولايات المتحدة الأمريكية	%98	%60

المصدر: عمار علواني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص147.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر على استيعاب العمالة، إذ يمكنها أن توفر وظائف نمو نصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة والنامية لكونها تتميز بإتباع أسلوب مكثف في العمل وأكثر من 75% من عدد العاملين في باقي مجموع الدول النامية، لذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب العمل، وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا بدور رائد اتجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيث تكتسب الخبرة المهنية.

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في المؤسسات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى، أما في الدول النامية فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها: [1]

[1] خالد إدريس، **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة– دراسة إشرافية–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2008، ص 33.

- ❖ تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد من العمالة الهائلة وغير مدربة في مختلف القطاعات وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- ❖ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة حيث تقل ثلاثة مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.
- ❖ فبرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة وبالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة، ويخص مجال التوظيف، قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء، تجارة العملة والتجزئة، والفندقة والاتصالات، والمطاعم ،والنقل ...الخ.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي، ومنه إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة، كما تتميز به مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات وبشكل مباشر عن طريق قدراتها عن إنتاج المنتوجات النهائية التنافسية، وبشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي.

فالإحصائيات تشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة25% إلى 35% من الصادرات العالمية للموارد المصنعة كما شملت مساهمتها في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت69% في الصين، و65% تايوان، و40% في كوريا جنوبية وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) إلى أن معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الدول المنظمة وتبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات حيث تجاوزت حصصها من الصادرات 53% في ايطاليا و40%، 46% في الدنمارك وسويسرا، و30% في السويد.

أما بالنسبة للمساهمة الغير مباشرة لهذه المؤسسات في التصدير تمثل في اليابان حوالي 20% من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تصل إلى 96% لأصحاب

المؤسسات الصغيرة المصدرة، أما إجمالي عدد المؤسسات المصدرة تجاوزت نسبة مساهمة هذه المؤسسات من إجمالي الصادرات الأمريكية أكثر من 30%. [1]

والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات لبعض الدول المتقدمة والنامية.

الجدول رقم (09): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات.

الدول المتقدمة	المساهمة في إجمالي الصادرات%	الدول النامية	المساهمة في إجمالي الصادرات%
فرنسا	%42,4	**الصين**	%69,2
ألمانيا	%55,9	**فيتنام**	%20
اليابان	%53,8	**ماليزيا**	%19
اسبانيا	%68,5	**روسيا**	%54
المملكة المتحدة	%45,9	**سنغافورة**	%16
الولايات المتحدة الأمريكية	%22,5	**أندنوسيا**	%20
كوريا الجنوبية	%39	**باكستان**	%30
دول الاتحاد الأوروبي	%39	**تايلاند**	%30,6

Source: Michal Troilo, **Policy Guidebook For SUE Développement in Asia and Pacific**, Untid nations Economic and Social Commission for Asia the Pacific, Bangkok, Thailand, 2012, P 21.

أما فيما يتعلق بالدول العربية بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات حوالي 8% في المملكة السعودية، ونحو4% في جمهورية مصر.

كما أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور متزايد في تحسين حالة الميزان التجاري لمختلف الدول وذلك عن طريق الحد من الواردات وعن طريق توفير احتياجات المجتمع محليا من إنتاج هذه المؤسسات، وكذا العمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى.

ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية ومن أهم هذه العوامل ما يلي : [2]

- ❖ منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن والمهارات العمل اليدوي الذي يتلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

[1] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، 2000، ص ص 31 – 32.

[2] عثمان لخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 58 – 59.

- ❖ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي تكسب الميزة التنافسية في الأسواق التصديرية.
- ❖ تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط إلى آخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.
- ❖ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكبيرة على غزو الأسواق الخارجية، والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول.
- ❖ محاولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.
- ❖ كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام PIB.

يتضح دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (PIB) من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدوره إلى الاستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين

والتسويق وهذا ما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، حيث تؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.[1]

[1] بغداد بنين، مرجع سبق ذكره، ص9.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الأسس النظرية للتنمية المحلية، حيث قمنا في البداية بعرض مختلف تعاريف التنمية إلى أن توصلنا إلى مفهوم التنمية المحلية، وبالرغم من تعدد تعارف التنمية المحلية إلا أنها تلتقي كلها في كونها عملية يمكن من خلالها تحقيق التغيرات والتطورات في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالهدف الأساسي للتنمية المحلية هو خلق روح التعاون والمبادرة بين أفراد المجتمعات المحلية للتقدم نحو الأفضل.

كما قمنا بتسليط الضوء على أهداف التنمية المحلية، الركائز التي تقوم عليها وأهم خطواتها وأبعادها بالإضافة إلى معوقاتها، وتضمن هذا الفصل أيضا مجموعة من النظريات التي تفسر لنا التنمية المحلية بحيث نجد كل نظرية تركز على جانب معين، حيث أن النقطة المشتركة بين هذه النظريات المختلفة هي أهمية العمل والتقارب الجماعي في تحقيق النمو والتنمية المحلية وأخيرا مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر- تركيا- كندا).

تمهيد.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

المبحث الرابع: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر- تركيا- كندا).

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية التي تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، فإلى جانب مساهمتها الكبيرة في تنمية الصادرات والرفع من الناتج الداخلي الخام فإنها تساهم أيضا في خلق وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع والتقليل من حدة البطالة، ويرجع ذلك لتميز هذه المؤسسات بالإبداعية والكفاءة الإنتاجية وسرعة اتخاذ القرارات، وسيادة المنافسة بين المؤسسيين الأمر الذي ساعدها على التطور السريع وهذا ما يساهم في التوسع الاقتصادي، فإلى جانب دورها الاقتصادي تلعب هذه المؤسسات أيضا دورا اجتماعيا لا يقل عن سابقه.

إن الاهتمام الكبير من طرف غالبية الدول بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس أهمية هذه الأخيرة في استغلالها كحل لعلاج العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى النهوض بهذا القطاع فوضعت العديد من الأطر القانونية والهيئات كوسيلة فعالة وضرورية لدعمها من أجل القيام بدورها في التنمية على أكمل وجه.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تجربة الجزائر وتركيا وكندا في مجال تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستفادة منها وتحليل التجارب الثلاثة، والمقارنة بينها بالإضافة إلى عرض مختلف الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات في كل بلد، من خلال استعراض واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة، انطلاقا من مفهومها، ثم تطورها وتعدادها، وبعدها إبراز مساهمتها في كل من التشغيل، الناتج الداخلي الخام، وتنمية الصادرات، وسنتطرق في هذا الفصل إلي أربعة مباحث:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

المبحث الرابع: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر– تركيا– كندا).

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

باعتبار الجزائر من الدول التي عرفت تحولا في سياسيتها الاقتصادية لتتوجه نحو التنوع الاقتصادي أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه قطاع استراتيجي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، أين قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيعه وتطويره من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات وخلق العديد من الهياكل والهيئات التي تدعم وتشجع نموها وتطورها في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية بما يسمح بتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر.

إن إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع حدود فاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يعتبر صعبا نوعا ما، سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذكر أهم خصائصها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن مختلف التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتكز على معايير مختلفة كعدد العمال، رقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم، ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتبيان المؤسسات الاقتصادية، لذا فانه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد.[1]

أما تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين التوجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها المادة 5 من القانون رقم 02/17/ المؤرخ في 10جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، ففي المادة الخامسة من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

---

[1] نور الدين جوادي، ميمش سلمى، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر دراسة تحليلية(2007–2015)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد02، المجلد02، جامعة الجزائر03، 2018، ص 158.

- تستوفي معايير الاستقلالية.

ولقد جاء القانون الجديد 02/17 بتحديد المقصود بها الذي ورد في التعريف أعلاه كما يلي:[1]

1- **الأشخاص المستخدمون:** هم عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.
2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشرة شهرا(12).
3- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بشكل واضح في كل من المواد التالية: [2]

المادة الثامنة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 ويكون رقم أعمالها السنوي مابين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

المادة التاسعة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها المؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار جزائري.

المادة العاشرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها تشغل من عامل01 إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02/17 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجزائر، ص 6.

[2] عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد05، جامعة الوادي، جامعة ورقلة –الجزائر، 2018، ص ص 12– 13.

الجدول رقم (10): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 02/17.

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي(مليون دينار جزائري)	مجموع الحصيلة السنوية(مليون دينار جزائري)
مصغرة	01 – 09	**<**40 مليون	**<**20 مليون
صغيرة	10 – 49	**<** 400 مليون	**<** 200 مليون
متوسطة	50 – 250	400 مليون – 4 ملايير	200 مليون– 1 مليار

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 08 – 09 – 10 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17، العدد 2، المؤرخ في 2017/01/10.

ومن خلال الجدول يمكن القول أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتكز على عدد العمال، رقم الأعمال، الميزانية بالإضافة إلى الاستقلالية.

الشكل رقم (04): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

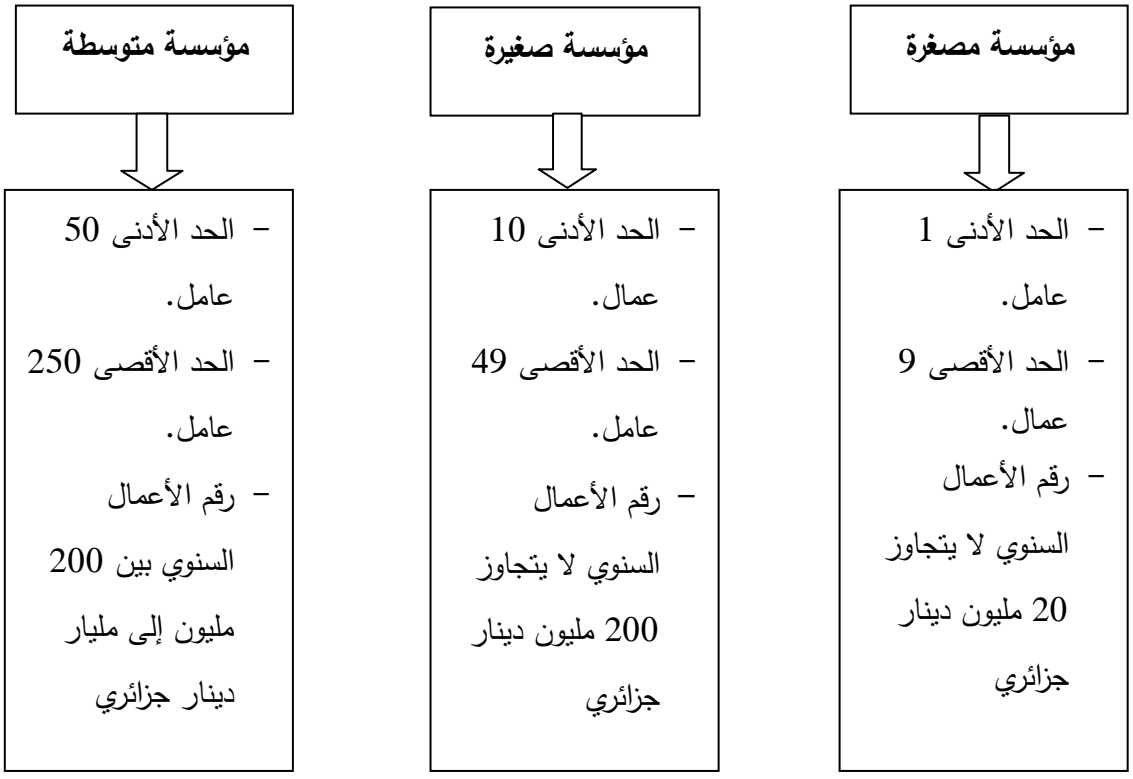

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القانون 02/17 القانون التوجيهي لترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، الصادر بتاريخ 2017/01/10.

ثانيا: خصائص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أساسا بما يلي:[1]

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي في الغالب مؤسسات عائلية لا تميل إلى الانفتاح على رأس المال الأجنبي، كما أن تمويلها يعتمد غالبا على مصادر غير رسمية، فوفق دراسة شملت 50 مؤسسة جزائرية فان 26 منها اعتمدت في تمويلها على مصادر غير رسمية (العائلة والأصدقاء).
- ❖ سهولة الإنشاء والتسيير حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض والمخاطر اللازمة مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه المؤسسات.
- ❖ للإدارة شخص واحد هو مالكها أو عدد قليل من الأشخاص، لذلك تتسم بالمرونة وتعرف المركزية و السهولة في اتخاذ القرارات.[2]
- ❖ سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات، إذ يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ المرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العميل يمكنها من تغير حجم إنتاجها حتى يتوافق مع متطلبات السوق المحلية أو الدولية.
- ❖ ضعف وغياب قدرات الإبداع والابتكار.
- ❖ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة تكتفي بضمان وجودها ولا تبحث عن تحقيق النمو أو التوسع ولا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بالإضافةإلى عدم التحكم في احترام المعايير في مجال الآجال والجودة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سيتم التطرق إلى الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا تطور تعدادها للفترة (2010–2019).

---

[1] خليل عبد الرحمان، **دور الهياكل والهيئات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية**، الملتقى الوطني: في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، البليدة– الجزائر، يوم 8 نوفمبر 2019، ص 616.

[2] نصر الدين بن نذير، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة– الجزائر، يوم 7 نوفمبر 2018، ص 5.

أولا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، ولم تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بصفة بطيئة، ويمكن القول أن هذا القطاع لم يحظى بالاهتمام الفعلي من قبل الدولة إلا مع بداية التسعينيات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية تحول من خلالها من اقتصاد مركزي اشتراكي إلى اقتصاد السوق، كما أصبح ينظر إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأهم بديل لنجاح استراتجيات التنمية في الجزائر.

ويمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى 3 مراحل يأتي شرحها في المراحل التالي:

المرحلة الأولى: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 1962 – 1982.

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة وتم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.[1]

لقد كان حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال، وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، الأمر الذي جعل الدولة تصدر مجموعة من القوانين المتعلقة بتسيير وامتلاك الوحدات الصناعية والزراعية، ومن أهم تلك القوانين:

- المرسوم 20/62 الصادر في 1962/08/31 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة.
- المرسوم رقم 02/62 الصادر في 1962/10/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة.
- المرسوم رقم 38/62الصادر في 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فقد نصت عليه القوانين التالية:

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- المرسوم رقم 277/63 الصادر في 1963/07/26 المتعلق برأس المال الإنتاجي الأجنبي ومنح ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب، الهدف من ذلك مخاطبة رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن أنداك والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني.
- المرسوم رقم 264/66 الصادر في 1966/09/15 الذي يحدد رأس المال الوطني أو الأجنبي في التنمية الاقتصادية، مع أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، حيث ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة والهيئات التابعة لها، أما رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي فيمكنه الاستثمار في القطاعات الأخرى بشرط الحصول على اعتماد من قبل السلطات الإدارية، وعليه فقد بقي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسات الاقتصادية لتنمية البلاد.

المرحلة الثانية: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 1982 – 1988.

شهدت هذه الفترة اهتماما كبيرا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت التشريعات التنظيمية المتعلقة بالاستثمار ذات مرونة اتجاه الاستثمار الخاص وذلك من خلال ما يلي:

- القانون رقم 11/82 الصادر في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الذي يهدف إلى: [1]
  - ✓ تحديد الأهداف الممنوحة للاستثمارات الخاصة الوطنية.
  - ✓ تحديد شروط وكيفية منح الاعتماد والرخص وذلك بهدف التكامل بين الاستثمارات الخاصة والقطاع العمومي في إطار مسار التخطيط الوطني.
- القانون رقم 13/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها حيث يندرج إنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية، ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية، كما يوضح هذا القانون نسبة مشاركة الشركات الأجنبية التي لا يمكنها تجاوز 49% من رأس مال الشركة المختلطة في حين 51%المتبقية تمثل نسبة المشاركة الوطنية. [2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوث 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادر في 24 سبتمبر 1982، ص 1693.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم13/86 المؤرخ في 19 أوث 1986 المتعلق بتأسيس الشركات المختلفة، الصادر في 28 أوث 1986، ص 1477.

- القانون رقم 25/88 الصادر في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية الذي يحدد كيفية توجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادئ وأهداف وبرامج القطاع الخاص الوطني. [1]

كما شهدت هذه المرحلة تقسيم المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم إلى مؤسسات متخصصة صغيرة ومتوسطة حظيت خلال البرنامجين الخماسيين (1980–1984) و(1985–1989) ببرامج استثمارية موجهة لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1988 إلى يومنا هذا.

أهم ما ميز هذه المرحلة الظروف السيئة التي شهدتها الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني والاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم هذه الأوضاع شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأت مجموعة قوانين تجسدت فيما يلي: [2]

1– قانون تطوير الاستثمار: لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار بصدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي يستبدل الفكرة السابقة حول ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار.

وقد حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تستفيد من الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب وذلك من خلال هيئتين:

أ– **صدور قانون الاستثمارات 1988:** تم إصدار قانون 25/88 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة والذي ألغى كل إجراءات الحصول على رخصة الاستثمار وسمح للخواص بالاستثمار في عدة قطاعات ما عدا الإستراتيجية منها. [3]

ب–صدور قانون ترقية الاستثمار 1993: التي حلت محل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها المستحدثة بموجب المرسوم رقم 93–12، وتعد من بين أهم الهيئات الحكومية في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الصادر في 13 جويلية 1988، ص 1031.

[2] عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 678.

[3] سماح طلحي، **قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة أم لبواقي، الجزائر، ص ص 136– 137.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01:

يعتبر القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منعرجا حاسما في هذا القطاع، ليسد بذلك الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع حيث حدد من خلال الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تدابير مساعدتها وترقيتها، هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق ما يلي: [1]

- ❖ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ❖ ترقية وتوزيع معلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي، المهني والتكنولوجي المتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين آدائها.
- ❖ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات الملائمة لاحتياجاتها.
- ❖ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ إدراج تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتمادها على ثلاثة معايير كمية وهو يشبه التصنيف المعمول به في الاتحاد الأوروبي لسنة 1996.

3- قانون الاستثمار 16-09:

يهدف قانون الاستثمار 16-09 المؤرخ في 03 أوث 2016 إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الأجنبية في النشاطات الاقتصادية، ويحمل مشروع القانون الجديد للاستثمار الكثير من الامتيازات للمستثمرين الجزائريين والأجانب بغرض تطوير الاستثمار.

وفي هذا السياق يراجع القانون تعليمة الامتيازات والتحفيزات في ثلاثة مستويات: [2]

أ- **الامتيازات المشتركة:** وتشمل هذه الامتيازات، امتيازات في مرحلة الانجاز وامتيازات في مرحلة الاستغلال.

ب- **الامتيازات الإضافية:** فضلا عن المزايا المشتركة السابقة تستفيد النشاطات الصناعية السياحية والفلاحية من رفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة.

ت- **الامتيازات الاستثنائية:** تمثل أهمية في الاقتصاد الوطني وتشمل المزايا التالية: تمديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة، منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص ص 06 -07.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، المواد 17/15/13/12، العدد 46، الصادر بتاريخ 3 أوث 2016، ص ص ص 19-20-21.

4- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم02/17:

ولمواصلة مسار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صدر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، حيث يرمى هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- ❖ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ❖ العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

من خلال المراحل السابقة يبدو جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنظر لعدد التشريعات وتسارع وتيرة إصدارها مؤخرا، وهو ما يعبر عن الاتجاه نحو إعطاءها دورا أكبر في مختلف السياسات التي يتم تبنيها حاليا ومستقبلا.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عرفت الجزائر منذ التسعينات تحولات في السياسات الاقتصادية المنتهجة مما أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، وعلى ضوء التجارب الغير ناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الدولة أهمية كبرى ومجال أوسع لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

إذ شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ بداية الألفية والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي 08/01 المتعلق بترقية هذا القطاع والذي ساعد على تصنيف وتنظيم هذه المؤسسات وإحصائها وأهم تطوراتها، وقبل أن نتطرق لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا بد أن نذكر أهم أنواعها وفقا للإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بهذه المؤسسات وهي كالأتي: [2]

1- **المؤسسات الخاصة:** وهي الملكيات تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية، ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة).

2- **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة، وتمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02/17 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017، ص ص 04- 09.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجية وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة- الجزائر، يومي 28/ 29 أكتوبر 2014، ص 06.

3–الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة، وبذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010.

وفي إطار التوجه الجديد نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر وبعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك في الآونة الأخيرة، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية للرقي بهذا القطاع، عرف هذا النوع من المؤسسات نموا كبيرا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية.

ومن هنا سنحاول دراسة وتحليل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تحليل تعداد المؤسسات الخاصة والعامة مع أخذ بذلك الفترة الممتدة من (2010–2019) كمجال للدراسة.

الجدول رقم (11): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010– 2019).

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	618.515	658.737	711.259	777.259	851.511	934.037	102.223	107.423	114.160	117.171
نسبة الزيادة%	–	6,5	9,97	9,27	9,66	9,69	9,44	5,08	6,27	2,63
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	557	572	557	557	542	532	390	267	661	244
نسبة الزيادة%	–	2,69	–2,62	0,00	–2,69	–1,84	–26,69	–31,53	147,56	–63,08
المجموع	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569	1.022.621	1.074.503	1.142.263	1.171.954
نسبة الزيادة%	–	6,94	7,96	9,26	9,54	9,58	9,42	5,07	6,30	2,59

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع 24ص 9، ع 28ص 13، ع 30ص 13، ع 34ص 11، ع 35ص 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التزايد المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث انتقل من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 1171954 مؤسسة مع نهاية السداسي الأول لسنة 2019 بنسبة إجمالية قدرت ب89,30%، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلي تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة من (2010–2019) حيث وصل إلى 117171 مؤسسة عند نهاية 2019 بعدما أن كان عددها سنة 2010 يقدر ب 618515 مؤسسة، كما سجلت أعلى نسبة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2015 ب 9,69% وهذا راجع إلى إدماج المهن الحرة ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسعيها أيضا لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة.

أما بالنسبة للمؤسسات العامة نلاحظ أن هناك تراجع مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (2010–2019) حيث وصل إلى 244 مؤسسة عند نهاية سنة 2019 بعدما أن كان عددها سنة 2010 يقدرب 557 مؤسسة، كما سجلت أعلى نسبة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة سنة 2018 ب 147,56%هذا التراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة يفسر بعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة، مما يؤدي إلي تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي.

المصدر : من إعداد الطالبتين، اعتمادا على المعطيات المذكورة أعلاه.

الشكل رقم (05): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010–2019).

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجزائر، حيث انتشرت وتوسعت وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال توفير مناصب شغل وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل.

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، حيث تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها، ومند تبنى نظام اقتصاد السوق تم إعادة تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة.

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل، كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة.

وكنتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري تطورت كذلك مساهمة هذا القطاع في التشغيل، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة والصناعات التقليدية في هذا النوع من المؤسسات خلال الفترة من (2010–2019).

الجدول رقم(12): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة (2010– 2019).

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الأجراء	958.515	1.017.374	1.089.467	1.176.377	1.259.154
	أرباب العمل	618.515	658.737	711.275	777.259	851.511
المؤسساتالصغيرة والمتوسطة العامة		48.656	48.086	47.375	48.256	46.567
الصناعات التقليدية		–	–	–	–	–
المجموع		1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232
السنوات		2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الأجراء	1.393.256	1.489.443	155.782	1.594.614	1.626.080
	أرباب العمل	934.037	1.022.231	1.074.236	1.104.453	1.171.710
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		43.727	29.024	23.452	22.197	20.955
الصناعات التقليدية		–	–	–	–	–
المجموع		2.371.020	2.540.698	1.253.470	2.721.264	2.818.745

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية للسنوات من (2010–2019)، ع 22ص 14، ع 24ص 14، ع 28ص 14، ع 30ص 14، ع 32ص 14، ع 34ص 14.

يتبين من خلال الجدول الموضح أعلاه التطور المستمر والمتزايد لمناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من (2010–2019)، حيث انتقلت من 1625686 منصب شغل سنة 2010 إلى 2818745 منصب شغل سنة 2019.

كما يلاحظ أن المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة(الأجراء وأرباب المؤسسات) وتمثل اهتمام أغلبية العمال بالقطاع العام وهذا ما دفعهم إلى التحول للقطاع الخاص نتيجة الاهتمام المتزايد بهذا النوع من المؤسسات، أما الصناعات التقليدية خرجت من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداء من سنة 2010، بالإضافة إلى ذلك فان عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الناتج الداخلي الخام (PIB).

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام يضاهي دورها في الدول المتقدمة، كون الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي وذلك خارج قطاع المحروقات، وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(13): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة (2010– 2019).

السنوات	القيمة (مليار دينار جزائري)	النسبة%
2010	12082.7	3,3
2011	14519.9	2,8
2012	16115.4	3,3
2013	16569.3	2,8
2014	17533.2	3,9
2015	16591.9	3,8
2016	17406.8	3,3
2017	185775.8	1,3
2018	2025.0	1,4
2019	20706.1	2,1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع: **www.dgpp-mf.gov.dz**

تظهر بيانات الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخل الخام (PIB) خارج المحروقات أنها تزايدت بشكل مستمر، إذ سجلت سنة 2010 ما يقدر ب 12082.7 مليار دينار جزائري بنسبة 3,3%وبقيت في تزايد إلى غاية 2014 ب 17533.2 مليار دينار جزائري، لتنخفض سنة 2015 انخفاضا طفيفا قدر ب 16591.9 مليار دينار جزائري لترتفع مجددا خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حيث

سجلت أكبر نسبة في السنة الأخيرة ب 20706.1 مليار دينار جزائري، وذلك نتيجة تحسن في نشاط مختلف القطاعات الرئيسة (الزراعة، التجارة، الخدمات، البناء) وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة تدعيم هذه المؤسسات من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وعليه يجب توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التجارة الخارجية (تنمية الصادرات).

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرةعلى غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، كما ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات للكثير من الدول، هذا ما جعلها تغطي الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية خاصة الغذائية منها، وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.

ويتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية بين مختلف المؤسسات، فالجزائر تحتل الرتبة 86 ضمن ترتيب الدول العربية (139 دولة) في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام.

والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من (2010–2019).

الجدول رقم (14):تطور قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2010– 2019).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	56143	97,20	1619	2,80	57762	100
2011	71662	97,10	2140	2,90	73802	100
2012	70571	97,18	2048	2,82	72620	100
2013	63662	96,72	2161	3,28	65823	100
2014	58362	95,41	2810	4,59	61172	100
2015	33081	94,15	2057	5,85	35138	100
2016	27917	94,00	1781	6,00	29698	100
2017	33203	94,51	1930	5,49	35132	100
2018	38897	94,61	2216	5,39	41113	100
2019	32926	94,09	2068	5,91	34994	100

Source: https://www.bank–of-algeria.dz/html/bulltin-statistque-AR.htm.consulté le: 29/03/2021 à 19:30 GMT.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قطاع المحروقات هو المهيمن على مجمل الصادرات وذلك بنسب متقاربة تفوق 90% من إجمالي صادرات المحروقات، وهذا على عكس الصادرات خارج المحروقات التي سجلت نسبة هامشية لا تكاد تتجاوز 5% في أحسن أحوالها.

المطلب الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بعد دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق ابتدءا من بداية التسعينات، اتجهت للاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها ودورها الأساسي في التنمية المحلية، مما يترتب عن ذلك البحث بشكل مستمر لإيجاد الصيغ الاقتصادية والقانونية لتفعيل هذه المؤسسات.

ومن هنا سنحاول التعرض ولو باختصار لمختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم المهام التي تقوم بها.

1- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولدعم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة وإعطائهم فرصة لإنشاء مؤسسات مصغرة، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمهام التالية: [1]

- ✓ تشجيع كل الأشكال والتدابير اللازمة لترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- ✓ تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- ✓ المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلقة بالوكالة.
- ✓ خلق برامج تدريس للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية.
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- ✓ تقديم الاستشارات والمساعدات المالية لأصحاب المشاريع المتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- ✓ تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب.
- ✓ تعمل على الربط بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق نظام التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.

وفيما يلي نعرض تطور المشاريع الممولة المصرح بها من طرف (ANADE) في مختلف قطاعات النشاطات إلى نهاية 2019 والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96/296، العدد 52، الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1996، ص 12.

الجدول رقم (15): توزيع المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب قطاع النشاط إلى نهاية 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة المئوية%
خدمات	108.003	28
فلاحة	57.183	15
نقل البضائع	56.530	14,80
صناعة تقليدية	42.998	11
أشغال عمومية	34.282	9
صناعة	26.470	7
نقا المسافرين	18.992	5
نقل البريد	13.385	3,50
أعمال حرة	11.356	3
صيانة	10.271	2,7
صيد بحري	1.131	0,30
ري	556	0,14
المجموع	381.427	100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35 ص ص24، 25.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (15) الذي يبين حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنه يوجد تفاوت وفرق كبير من حيث الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها هذه الوكالة، حيث أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول بنسبة 28% من مساهمات الوكالة في تمويل المشاريع يليه قطاع الفلاحة حيث بلغ عدد المشاريع الفلاحية الممولة 57183 مشروع، وقطاع النقل والبضائع بنسبة 14,80% أي حوالي 56530 مشروع ممول، ثم قطاع الصناعة التقليدية والأشغال العمومية ب 11% و9% على التوالي، أما قطاع الصناعة فلم يتجاوز 7% من مساهمة الوكالة وهي نسبة ضعيفة، أما نسب القطاعات الأخرى التي تراوحت بين 0,14% و5%، إذ بلغ مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة (ANADE) إلى غاية سنة 2019 في حدود 381427 مشروع ممول.

إضافة إلى ما سبق فقد قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتوقيف وتجميد العديد من المشاريع الكبرى التي باتت بالفشل وتوجهت إلى تشجيع المشاريع ذات الطابع الفلاحي والصناعي إضافة إلى الصناعات التقليدية والإعلام والاتصال.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كبديل لوكالة وترقية ومتابعة الاستثمار(APSI) والتي لم تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وفقا لما جاء في المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أوث 1993 المتعلقة بترقية الاستثمار، وتتكون هذه الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات والتي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم.

بموجب المادة 6 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وتعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. [1]

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار القيام بالمهام التالية:[2]

- ✓ ضمان وترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها ومنح مجموعة من الامتيازات لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تقديم الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.

والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لغاية 2019.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03/01، العدد 55، الصادر بتاريخ 26سبتمبر 2001، ص07.

[2] غرداين حسام وآخرون، **آلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد03، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017، ص 233.

الجدول رقم(16): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI للفترة (2010–2019).

النشاط / السنوات	النقل	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الصحة	السياحة	أشغال عمومية	المجموع
2011	4383	891	31	1004	72	55	1367	7803
2012	3864	955	84	1135	80	136	1460	7714
2013	4183	1022	157	1544	88	121	1775	8890
2014	5522	1075	184	845	97	167	2013	9903
2015	2572	1176	244	2124	134	232	1468	7950
2016	2061	1054	209	2509	142	298	912	7185
2017	517	429	197	2564	181	366	803	5057
2018	3	255	226	2291	123	299	927	4124
2019	–	147	85	922	50	102	459	1765

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشرة المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع 20 ص31، ع 24 ص34، ع 28 ص34، ع 28 ص17، ع 32ص17، ع 34ص17 .

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من طرف الوكالة لسنة 2011 الذي بلغ 7803 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث ارتفع في سنتي 2013، 2014 إذ تم تسجيل 8890 و9903 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على التوالي، ثم بدأ ينخفض إلى غاية 2019 بحوالي 1765 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهذا راجع إلى الإجراءات المطبقة من طرف الوكالة لترشيد النفقات العامة.

كما تبين من خلال الجدول أيضا والمعطيات المقدمة من طرف الوكالة لسنة 2019 أن أغلب هذه المؤسسات تتمركز في قطاع النقل بكثافة فيحظى هذا القطاع باهتمام المستثمرين الشباب أكثر بهذا القطاع عن باقي القطاعات الأخرى.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

طبقا لأحكام المادة 7 من القانون التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بتسيير القرض المصغر وهو عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولي المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل النشاطات، وتتمثل أهم المهام التي تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر القيام بها فيما يلي:[1]

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتنظيم والتشريع المعمول به.
- ✓ تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة وموافقتهم في تنفيذ المشاريع.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04/14، العدد 35، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004، ص 8.

- ✓ إبلاغ المستفيدين أصحاب المشاريع بمختلف الإعانات الممنوحة لهم.
- ✓ متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ✓ منح قروض بدون فوائد يكون 29% من نمط التمويل الثلاثي (البنك، المستفيد، الوكالة).
- ✓ القروض المقدمة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 1000000 دينار جزائري وذلك لاقتناء العتاد والمواد الأولية ويتم تسديده من سنة إلى 5 سنوات، وتكون 70% للمساهمة في البنك، 1% للمستفيد، 29%للوكالة.
- ✓ إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية لتنفيذ المشاريع ووضع خطط التمويل والمشاركة في تحصيل الديون في آجالها.

الجدول رقم(17): القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لسنة 2019.

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة%	مناصب الشغل
تمويل شراء مواد أولية	804.254	%90,45	1.188.651
تمويل ثلاثي	84.894	%9,55	28.544
المجموع	889.148	%100	1.317.195

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشريه المعلومات الإحصائية الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ع 35 ص27.

يقدرعدد القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى غاية عام 2019 ب 889148 قرضا ومعظم هذه القروض المقدمة للمستثمرين توجه نحو شراء العتاد والمواد الأولية وذلك بنسبة قدرت ب 90,45% ما يعادل 804254 قرضا، في حين كانت نسبة القروض الثلاثية(البنك، المستفيد، الوكالة) ما يقارب 84894 قرضا وهذا ما سمح بخلق حوالي 1317195منصب عمل.

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية تطبيقا للقرار الوزاري 11/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعوبات.

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة، وأبرز مهامه تظهر في:[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 188/94، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994، ص 06.

- ✓ الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.
- ✓ منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار.
- ✓ المساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المرشحين للاستفادة من التأمين على البطالة.
- ✓ المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل إطار القرض المصغر لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.
- ✓ المساعدة على الدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- ✓ ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين على البطالة.

ووفق المرسوم التنفيذي رقم 104/11 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق ل 6 مارس 2011، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل3 يناير 2004 تم تحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوى المشاريع البالغين أعمارهم بين 30 و50 سنة.

وحسب إحصائيات وزارة الطاقة حول عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق وأثره في تخفيض البطالة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم(18): المشاريع الممولة عن طريق CNAC حسب النشاط إلى نهاية 2019.

النشاط	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	قيمة التمويل (مليون دينار جزائري)
نقل البضاعة	45.484	69.666	11.838.390
خدمات	31.090	65.850	11.099.061
الفلاحة	21.858	52.536	8.888.639
صناعة تقليدية	13.721	35.893	4.434.183
نقل المسافرين	12.214	18.530	2.891.045
صناعة	11.524	33.510	5.277.995
أشغال عمومية	8.433	27.003	3.403.176
أعمال حرة	1.123	2.435	463.565
صيانة	873	2.112	260.874
صيد بحري	475	1.704	326.715
ري	341	1.159	240.234
المجموع	147.500	310.398	49.123.878

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم الخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ع 35 ص26.

نلاحظ من خلال دراستنا لهذا الجدول أن عدد المشاريع الممولة والمخصصة لنقل البضائع هي الأكبر من تمويل الصندوق خلال سنة 2019، ثم يليها قطاع الخدمات والفلاحة بعدد المشاريع الممولة 31090 و21858 مشروع على التوالي، وتوظف حوالي 65850 لقطاع الخدمات و52536لقطاع الفلاحة أما قطاع الصناعة التقليدية ونقل المسافرين والأشغال العمومية حظيت بمعدلات معتبرة من المشاريع الممولة 13721 و12214 و8433 مشروع على التوالي، أما قطاع الصناعة فحظي ب 11524 مشروع ممول وتوظف 33510 منصب شغل إذ بلغ مجموع المشاريع الممولة إلى غاية 2019 ما قدر ب 147500 مشروع بقيمة مالية تقدر ب 49123878 مليون دينار جزائري سمحت بخلق 310398منصب شغل.

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في اقتصاديات العديد من الدول، وتركيا كباقي الدول تيقنت من أهمية هذه المؤسسات ووضعت مجموعة من القوانين وهيئات دعم لترقيتها بما يخدم الاقتصاد التركي ويشجع صادراتها، سنحاول في هذا المبحث تقديم التعريف الخاص بها بالإضافة إلى الإطار القانوني لهذه المؤسسات، وتطور تعدادها وأخيرا هيئات الدعم المرافقة لها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في تركيا.

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا وفقا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 18 ماي 2006، ويرتكز على معايير معينة هي عدد العمال ورقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية ليتم تعديل هذا التعريف في 4 نوفمبر 2012 وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية وهي نفسها التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تعريف هذه المؤسسات، واعتمدت قواعد محددة في تركيا التعريف والتأهيل وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا النظام. [1]

وفيما يلي يتم تبين مختلف معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا في الجدول التالي:

الجدول رقم(19): تعريف تركيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 1 مليون ليرة تركية	أقل من 1 مليون ليرة تركية
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية	من 1 إلى 8 مليون ليرة تركية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية

المصدر: فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف01، الجزائر، 2018، ص21.

من خلال الجدول الموضح أعلاه لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحكومة التركية، يمكن اعتبار المؤسسة الصغرى هي التي توظف أقل من 10 عمال ومليون ليرة تركية لرقم الأعمال سواء لرقم الأعمال أو

[1] خالد كواش، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 1، المجلد 5، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 163.

الميزانية السنوية، والمؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها أقل من 50 عامل و8 مليون ليرة تركية سواء لرقم الأعمال أو الميزانية السنوية، والمؤسسة المتوسطة يعمل بها أقل من 250 عامل و40 مليون ليرة تركية لرقم الأعمال أو في الميزانية السنوية.

وقد حددت اللوائح أيضا أن المؤسسة يمكن أن تشارك أي كيان في النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن شكل القانوني لهذه المؤسسات مع الاحتفاظ بمعيار الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأس مالها عن40% كحد أقصى أو حق التصويت أكثر من ذلك بحيث لا تعتبر المؤسسة باعتبارها مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

تعريفات أخرى خاصة بهيئات معينة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم السياسة المعتدلة والمترابطة بهذا القطاع، لا يوجد حاليا تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا رغم وجود الجماعات القوية لحماية الصناعة والتي لديها لجنة ممثلة تقوم بدور استشاري لدى الحكومة، وقد وضعت الهيئات والمنظمات القائمة معايير للتعريفات لمنحها خدماتوهي كما يلي:[1]

- **الغرفة الصناعية باسطنبول (ISO):** عرفت المؤسسات الصغيرة بالمؤسسات التي يشتغل بها من 01 إلى 19 عامل، أما المؤسسات المتوسطة يشتغل بها من 20 إلى 99 عامل.
- **جهاز تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB):** عرفت المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 50 عامل، أما المؤسسات المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 150 عامل، والمؤسسة الكبيرة فتشغل أكثر من 150 عامل.
- **HALK BANK:** عرف البنك المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل ولا تتعدى قيمة أصولها 25 ألف دولار أمريكي (ويتم تعديل قيمة الأصول على نحو دوري)، وحتى يمكن الحصول على القرض فان المؤسسة يجب أن تحقق أحد المعيارين، فقد تحصل على قرض على أساس أنها مؤسسات صغيرة لو استخدمت معيار العمالة وقد تحصل على القرض لو استخدمت معيار قيمة الأصول.
- **المعهد الحكومي للإحصائيات (DIE):** يستخدم المعهد عدد العمالة فقط ويعرف المؤسسات متناهية الصغر بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمؤسسات الصغيرة من 10 إلى 49 عامل.
- **وكالة الوزارة المالية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي توظف 150 عامل كحد أقصى، وقيمة كامل أصولها بما في ذلك الأرض والمباني المدونة في دفاترها ومستنداتها في حدود 50 بليون ليرة تركية تعادل حوالي 25 ألف دولار. هذا التعريف استخدم ليأهل المؤسسات للإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية وهو واحد من التعريفات القانونية للمؤسسات الصغيرة في تركيا وأنه جزء من مساعدات الدولة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة.

---

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى الاقتصاد السوق**، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 125.

المطلب الثاني:الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

أولا: الإطار القانوني.

تركيا كغيرها من الدول سعت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوضعت العديد من الأطر القانونية والمؤسساتية لتحقيق ذلك وسنت عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:[1]

أولا: اللائحة التنفيذية 2005/9614 المؤرخة في 2005/10/19 تتضمن تعريف مؤهلات وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجاء في نص المادة 01 ما يلي: " تهدف هذه اللائحة إلى تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تصنيفاتها ومؤهلاتها، وضمان أن تلتزم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها ".

ثانيا: القانون 635 المؤرخ في 2011/06/03 " اعتمد هذا القانون على تنظيم قانون وزارة الصناعة والتكنولوجيا وقد أعد استنادا إلى المادة 28 حقوقها وواجباتها ".

ثالثا: القانون 2012/3834 المؤرخ في 2012/09/10 " ينص على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء في نص المادة 05 ما يلي ":

المشاريع المصغرة: توظف أقل من 10 عمال في السنة ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 3 ملايين ليرة تركية.

المشاريع الصغيرة: توظف أقل من 50 عامل سنويا ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 25 مليون ليرة تركية.

المشاريع المتوسطة: توظف أقل من 200 عامل سنويا ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 150 مليون ليرة تركية.

رابعا: اللائحة التنفيذية 2018/11828 المؤرخة في 2018/04/30 "وقد نصت المادة 03 على أن إعلان نوع العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة سيكون الكترونيا دون الحاجة لأي أوراق ".

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في تركيا، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال نموها وتزايد عددها والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] الجريدة الرسمية التركية، متاح على الموقع: http//www-turkey-postnet 18 :20, 10/4/2021, P45.

الجدول رقم(20): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا للفترة (2010–2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.480.478	2.587.319	2.461.759	2.291.904	2.386.921	2.431.916	2.471.276	2.672.458	2.464.047
نسبة التطور%	%–6,25	%11,58	%–4,85	%–6,89	%4,14	%1,88	%1,61	%8,14	%–7,79

Source: H.AKbob, **Fostering the growth of turkishsmall and medium-sized Enterprises**, Marter thersis intrnational Bussinesslaw, tilburg university, turky, 2014, P44.

يتضح من خلال الجدول أعلاه التطور المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (2010–2018)، حيث تجاوز عددها 2000000مؤسسة مع ملاحظة تذبذب طفيف في عدد المؤسسات من سنة لأخرى، لتصل في سنة 2017 إلى 2672458 مؤسسة بنسبة 8,19%من إجمالي المؤسسات أما بالنسبة لسنة 2011 فقد سجلت النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات مقارنة مع السنوات الأخرى قد رتب 11,58%.

ومن بين أهم أسباب زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا نذكر منها:

- ✓ اهتمام الحكومة التركية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الهيئات الداعمة لها.
- ✓ تشجيع المقاولين الصغار وتنمية الابتكار في تركيا وتشجيع طلاب الجامعات لبدء أعمالهم التجارية.
- ✓ دعم الشركات الناشئة من خلال دعم البحث والتطور التكنولوجي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية وهذا من خلال المساهمة في زيادة معدلات التشغيل ورفع الناتج الداخلي الخام وكذا زيادة حجم الصادرات، وتركيا كغيرها من الدول اهتمت بهذا النوع من المؤسسات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في التشغيل.

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ساهم بشكل فعال في توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(21): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بتركيا للفترة(2010-2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد الموظفين	7.776.517	8.754.396	8.552.751	6.909.038	8.177.164	8.877.243	8.996.160	996.055	9.449.147
نسبة التطور%	%4,98	%12,57	%-2,35	%-19,02	%18,35	%8,56	%1,33	%10,17	%-5,13

Source: Yafes Uyarci, **les dynamiques de PUE en turquie,** structuration et devloppment régional à partir de la confédération Turkon, Economic et Finanses, Univarsité de Stasbourg, 2014, Français, P 119.

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل قد بلغت سنة 2010 ب 7776517 موظف بنسبة 4,98%من إجمالي عدد الموظفين، كما نلاحظ تزايد عدد الموظفين في هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى ليتراجع في سنة 2013 ليبلغ عدد الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 6909038 موظف بنسبة 19,02- % من إجمالي عدد الموظفين وهي نسبة منخفضة وهذا راجع إلى إضراب العمال دعما للاحتجاجات الشعبية في تركيا في نفس السنة، إلى أن ازداد عدد الموظفين في السنوات الأخيرة بوتيرة متزايدة وبشكل مستمر إلى أن وصل سنة 2018 إلى ما يزيد 9 مليون موظف في هذا القطاع، فقد قامت الحكومة التركية بإصدار مرسوم سنة 2016 لتسيير حصول السوريين على فرص عمل في السوق المحلية وهذا هو السبب الرئيسي لزيادة اليد العاملة في تركيا.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في الناتج الداخلي الخام (PIB).

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة وزيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(22): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بتركيا للفترة (2010–2018).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام	772.367	831.691	871.123	950.355	934.857	861.879	862.744	851.046	789.257
نسبة التطور%	%19,39	%7,68	%4,74	%9,09	%–1,63	%–7,8	%0,1	%–1,35	%–7.16

Source: Ranazan **Karaman, Political Economy of the state-capital relation in turkey** : nternationalization strategies of the SMES : international political Economy Turkey, 2018, P 29
Source: http://www.turkpress-co/node/47147 , 21:03, 12/04/2021.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد الناتج الداخلي الخام (PIB) لتركيا سنة بعد سنة مع ملاحظة تذبذب طفيف حيث تجاوز 700000 مليون دولار خلال الفترة من (2010–2018)، ففي سنة 2010قدر حوالي 772367 مليون دولار بنسبة 19,39%أما بالنسبة لسنة 2013 فقد سجل حوالي 950355 مليون دولار وهي أكبر قيمة للناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، واستمر في الزيادة إلى أن انخفض إلى 789257 من إجمالي الناتج بنسبة 7,16–% وهذا في سنة 2018.

وحسب مؤسسة الإحصاء التركية (TURKPRESS) تصدر الاقتصاد التركي دول مجموعة العشرين واحتل المرتبة الثانية بين دول الاتحاد الأوروبي في سرعة النمو، كما تجاوز نمو الاقتصاد التركي سرعة نمو الاقتصاد الصيني إحدى أكبر الاقتصاديات في العالم.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في التجارة الخارجية (تنمية الصادرات).

تزخر تركيا بإمكانيات هائلة أهلتها لتحتل مكانة مرموقة ضمن الدول المصدرة، وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم(23):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في الصادرات للفترة (2010-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات	113.883	134.906	152.461	151.802	157.610	143.838	142.529	156.992	167.933
نسبة التطور%	%11,49	%18,46	%13,01	%-0,43	%3,82	%-8,73	%-0,91	%10,14	%6,96

Source: www.turkstat.cov.tr/veribiligi.do?alt-id:39, 15 :30, 12/04/2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات التركية كان واضحا حيث تراوحت بين 11,49 % في سنة 2010 ما يمثل 113883 مليون دولار تركي، لترتفع إلى 167933 مليون دولار تركي سنة 2018، ويمكن تفسير الزيادة المستمرة لحجم الصادرات التركية إلى نجاح المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة للقطاع العام والصناديق والبنوك التركية التي تعمل على منح القروض، وكذا قدرة الدولة على مواجهة الصعوبات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد التركي وتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

زاد الاهتمام الكبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية نظرا لخصوبتها وثرائها ولما حققته من نتائج باهرة، والمثير في التجربة التركية ليس فقط النجاح الاقتصادي الذي فاق كل التوقعات ولكن أيضا بصورة خاصة قدرة الحكومة التركية على تجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي طبعت اقتصادها من خلال الاستثمار في تطوير هذه المؤسسات، بحيث يحظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بدعم كبير مند مرحلة إنشائها إلى غاية دخولها السوق، بحيث أنشأت تركيا العديد من الهيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:[1]

1-مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGE).

تم إنشاء مؤسسة التنمية الصناعية والمتوسطة (KOSGE) ثم مركز التدريب والتنمية الصناعية (SEGEM)، وقد اندمج المركز مع المؤسسة سنة 1990 وذلك بهدف دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع فعاليتها وقوتها التنافسية وكذا دمجها في السوق الاقتصادية، حيث تضع وتطبق

[1] مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، متاح على الموقع :
http://www.kosgeb.gov.tr/site/tr/genel/destekler/6313/arge-teknolojik-uretim-ve-yerlilestirme-destekleri/cay,consulte :2021 Ankara, 2014, p12.

وتنسق هذه الهيئة منظومة شاملة من البرامج و السياسات، وهي تابعة لوزارة العلوم الصناعية والتكنولوجيا (MOSTT) وتنشط من خلال مقرها في أنقرة لديها 88 مكتبا إقليميا في جميع المدن التركية، ويرأس جمعيتها العامة رئيس الوزارة.

ويمكن إيجاز أهم أدوارها كالآتي:

- تطوير التجارة الالكترونية وأنظمة المعلومات حيث تهدف إلى جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعمل التكنولوجيا بنسبة أكبر: استعمال الأنترنث، لكل مؤسسة صفحة الكترونية...الخ.
- تقديم الدعم التكنولوجي وتحسين قدرتها الابتكارية.
- تحسين ودعم المقاولاتية.
- الدعم التكويني والاستشاري.
- تقديم الدعم المالي والتقني في الانضمام إلى المعارض الدولية.
- دعم المؤسسات في تحقيق العلامة التجارية وكذا فعالية التعرف عليها.
- تحسين المهارات التسييرية والفعالية المؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان التدريب المستمر لتوفير خدمة عالية الجودة.

وتدير هذه المؤسسة بمجموعة من البرامج منها:

أ- **مناطق تطوير التكنولوجيا:** أنشأت في القانون التركي كموقع يسهم من خلاله الاستغلال التجاري للابتكار في التنمية الاقتصادية لمنطقة ما، كما تستضيف منطقة تطوير التكنولوجيا الهياكل الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية لأي جامعة أو أي مركز أبحاث وتطوير، ومن بين الاشتراطات الأساسية لإنشاء منطقة تطوير التكنولوجيا أن يضم الموقع جامعة أو معهد للأبحاث والتطوير أو أن يكون بالقرب من مقر المنطقة، أما الشرط الآخر فهو ضرورة أن يكون هناك عدد كاف من المؤسسات الصناعية الموجودة فعلا، أو التي يتم تأسيسها بالقرب من منطقة تطوير التكنولوجيا.[1]

ويوجد مجموعة من الحوافز يمكن ذكرها فيما يلي:

- يجوز للدولة أن تساهم في تحمل التكاليف المتعلقة ببناء مقر الموقع بما في ذلك الأرض والبنية الأساسية بمبلغ لا يزيد عن المبالغ التي تخصصها الوزارة لهذا الغرض.
- يتم إعفاء الشركة التي تتولى إدارة الموقع من كافة أشكال الضرائب والرسوم.
- إعفاء أجور موظفي الأبحاث والتطوير والباحثين ومطوري البرمجيات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ إنشاء المنطقة.

[1] إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مركز تنمية القطاع الخاص إسطنبول، بورصة إسطنبول، الطبعة العربية، 2007، ص 24.

ب-منتزهات التكنولوجيا: عبارة عن منطقة متخصصة في تطوير التكنولوجيا لكنها عادة ما تكون أصغر حجما وتقع داخل الجامعة، وتهدف إلى تشجيع نمو المؤسسات الإبداعية.[1]

ت- شبكة المعلومات على الانترنت (KOBI-NET): قامت مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإنشاء شبكة المعلومات على الانترنت كشبكة معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل كشبكة داخلية استقطب في عضويتها 12000 شبكة حتى الآن توفر 20مؤسسة تمثل الاتحادات والجمعيات والبنوك والمؤسسات والغرف الكثيرة من المعلومات عن طريق هذه الشبكة.[2]

2- وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا: تمثل وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا (MOSTT) الهيئة الحكومية الرئيسة لوضع السياسات الصناعية وتنمية الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، واستحدثت الوزارة العديد من البرامج لدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: [3]

- برنامج تطوير مناطق الصناعات التقنية (TDZS).
- برنامج دعم البحث الصناعي (SAN-TEZ).
- برنامج دعم المؤسسات الناشئة التكنولوجية والمبتكرة.

3- مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا(TUBITAK): يمثل مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا الهيئة الرئيسية لإدارة وتمويل وإجراء البحوث في تركيا فهو المسؤول عن تعزيز وتطوير وتنظيم وتنسيق البحوث وكذا وضع السياسات العلمية والتكنولوجية والابتكارية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية، تأسس المجلس سنة 1963 كمؤسسة مستقلة تابعة لوزارة العلوم الصناعية والتكنولوجيا يحكمها مجلس علمي يتم اختيار أعضائه من العلماء البارزين من الجامعات والصناعات والمؤسسات البحثية في تركيا.

- وحسب احصائيات الدعم (TUBITAK) تم تقديم 77868 طلب مشروع لبرامج الدعم خلال الفترة من 2018/2010 وفي هذه الفترة تم دعم 14588 مشروعا، وتم نقل 7273 مليون ليرة تركية إلى هذه المشروعات وبالنسبة لعام2018 تم تقديم 9199 طلب مشروع لبرامج الدعم منها 1692 مشروع وتم تحويل 9855 مليون ليرة تركية إلى هذه المشروعات، يطور المجلس العديد من البرامج لتحسين البحث التكنولوجي وثقافة الإبداع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها:
- برنامج تمويل البحث والتطوير الصناعي (MOE-TUBITAK).
- برامج دعم البحث والتطوير الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة التقنية.

---

[1] إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

[3] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص163.

- برنامج دعم الوساطة الصناعية.

4-بنك القرض الشعبي التركي (HIAIKBANK): من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد كذلك (HIAIKBANK) الذي يهتم بتدعيم هذه المؤسسات منذ إنشائها خاصة الصناعات المصغرة والتقليدية، حيث يوفر إمكانية تمويل المشروعات الطويلة الأجل كالإنشاءات ومشاريع التجديد بطاقة تمويل تتراوح بين 500ألف مليون أورو، وله دور في تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب600 ألف دولار لمدة 6 أشهر وهذا في إطار تدعيم الصادرات، وفي الربع الأول من 2019 زاد حجم أصول (HIAIKBAN) إلى 407 مليار ليرة تركية وزادت إجمالي قروضه بنسبة 8% مقارنة بعام 2018 بقيمة 2018369.6 ليرة تركية.[1]

5-مؤسسة تنمية التكنولوجيا التركية (TTGV): هي منظمة حكومية غير ربحية تأسست بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتدير التمويل المحلي والدولي (البنك الدولي) لدعم البحث والتطوير للمؤسسات في شكل قروض بدون فوائد تصل إلى 50% من تكلفة المشروع كحد أقصى، وكذا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة من خلال التمويل المقدم من وزارة الاقتصاد (MOE) ومن أهم برامج هذه المؤسسة لدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- برنامج دعم المقاولاتية التكنولوجية.
- برنامج دعم التكنولوجيا المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- برنامج دعم الطاقات المتجددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- برنامج دعم التكنولوجيا البيئية.

ومن أجل خلق حافز لأنشطة (TTGV) يتم منح جوائز مؤسسية والهدف من هذه الجوائز هو تعزيز التطورات الكمية والنوعية في أنشطة الدعم الفكرية لتركيا في عام 2019 منح الجوائز التالية:

- **جائزة الدكتور يوسيلا للابتكار:** وتركز على العمل البحثي المتعلق بالعلوم و التكنولوجيا في تركيا وتمنح لأصحاب هذه البحوث من أجل دعمهم وتشجيعهم.
- **جائزة محمد شهوبي:** تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين حققوا رؤية وقصص نجاح في النظم الايكولوجية للتكنولوجيا والابتكار أو الأشخاص الذين ساهموا في النظام البيئي للتكنولوجيا من خلال زيادة الأعمال.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

تحظى التجربة الكندية بأهمية بالغة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر كندا نموذجا لمخلف الدول التي أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الذي يساعد على إحياء الحركة الاقتصادية باعتباره الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني.

[1] خالد كواش، ملال أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص 166.

سنحاول في هذا المبحث تقديم تعريف هذا النمط من المؤسسات وتطور تعداد وإبراز أهميته على مستوى التشغيل والناتج الداخلي الخام وتنمية الصادرات وفي الأخير سنتطرق إلى أهم هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في كندا.

نادرا ما يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفدرالية الكندية، بل نجذ مصطلحا سائدا هو " الأعمال الصغيرة "**Small business**" كعبارة عامة وشاملة لوصف المنشآت الصغيرة، وذلك الترابط بين تعريف الحكومات الفدرالية وتعريف الحكومة الرسمي المعمول به مع الشركاء التجاريين، الذي يحدد المشروع الصغير بكونه يوظف أقل من 500 عامل في المؤسسات الصناعية وأقل من 50 عاملا في المنشآت الخدمية، إلا أنه نادرا ما يعتمد على هذا التعريف حيث تظهر عدة هيئات ذات علاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدم كل من تعريفه الخاص. [1]

فقد ورد التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا في قانون تمويل الأعمال الصغيرة الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ بغرض الكسب أو الربح وذو عائد سنوي يقدر كما يلي:[2]

- لا يزيد على 5 ملايين دولار كندي أو أقل من ذلك في العام المالي للمشروع الذي تتم خلاله الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع.
- في حالة المشروع الذي على وشك التنفيذ من المتوقع في الوقت الراهن الحالي أن تتم الموافقة على القرض من جانب المقرض بالنسبة لمجال المشروع يقل عن 5 ملايين دولار كندي أو مبلغ أقل بالنسبة للعام المالي الأول(مدة 52 أسبوعا).

في ظل قانون تمويل الأعمال الصغيرة (برنامج الحكومة الفدرالية لضمان القرض) يتم تأهيل الأعمال الصغيرة للاستفادة من هذا البرنامج الذي يقل إجمالي عوائده عن5 ملايين دولار كندي، ويقل عدد العاملين عن 500 عامل بالنسبة لقطاع الصناعة، و 50 عاملا بالنسبة لقطاع الخدمات.

في ظل برنامج تنمية سوق التصدير (برنامج تقدمه وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية) تعطي أولوية لمنشآت الأعمال الصغيرة التي تحقق مبيعات سنوية أكثر من 205 ألف دولار وأقل من 10 ملايين دولار، والتي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل في المجال الصناعي و50 عامل في المجال الخدماتي.[3]

في حين أن وكالة الإحصاء الفدرالية والمعلوماتية الإحصائية (**Canada statistique**) تعتمد على عدد العاملين في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتنوع كما يلي:

---

[1] Roberbeandoin , **Rapport de veille sur les PME**, présenté a l'observatoire de développement économique canada, canada, 2013,p11.

[2] Josée st-pierre, **finance de l'innovation dons les PME**, institutde recherche sur les PME, université du Qu ébec a trois-rivier, canada, 2014,p14.

[3] Josée st –pierre, op.cit.p16.

الجدول رقم(24): تعريف وكالة الإحصاء الفدرالية والمعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لكندا.

المؤسسات	الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة
المؤسسات الصغيرة	من 01– 04	من 05– 09	من 10– 19	من 20– 49	من 50– 99
المؤسسات المتوسطة	الفئة الأولى		الفئة الثانية		
	من 100 إلى 199 عامل		من 200 إلى 499 عامل		

Source: Statistique Canada registre des entreprisse, décembre 2015 p3.

ويمكن القول أن هذه الوكالة أصدرت تقارير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا بالاعتماد على هذه الفئات التي تساعد على معرفة معنى الأعمال الصغيرة باعتبارها أحد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية ومصدر حيوي وأساسي لترقية الحكومة الكندية، وعليه سنعتمد هذا التعريف في دراستنا لواقع التجربة الكندية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مكانة هامة في الاقتصاد الكندي وذلك نتيجة تمركزها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي المطبقة في كندا، الأمر الذي جعلها تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، وفيما يلي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في كندا .

الجدول رقم(25): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا للفترة (2010–2018).

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤسسات صغيرة من (1الى 99)	1.116.423	1.100.799	1.087.803	1.101.873	1.124.832	1.143.630	1.152.742	1.169.352	1.178.690
النسبة%	98	98,1	98,2	98	98,1	97,9	98,1	97,8	97,9
مؤسسات متوسطة من(100الى 499)	19.630	18.999	18.169	19.315	19.743	21.415	21.853	22.032	22.666
النسبة %	1,8	1,7	1,6	1,7	1,7	1,8	1,7	1,8	1,9
إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	1.136.053	1.119.778	1.105.972	1.121.188	1.144.575	1.165.045	1.182.345	1.190.621	1.201.356
النسبة%	99,8	99,8	99,8	99,7	99,8	99,7	99,8	99,7	99,8

Source : statistique Canada, registre des entreprises, Juillet 2011, P 8, 2012, P 8, Juin 2016, aout 2018, novembre 2019, P 8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة في كندا التي توظف من 1 إلى 99 عامل لم تشهد تطورا إلا في السنوات الأخيرة حيث سجلت سنة 2010 ما يقارب 1116423 مؤسسة بنسبة 98% لتبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2014 لتصل إلى 1178690 مؤسسة سنة 2018 ويرجع هذا التدخل الحكومي الخاص بالمنشئات الصغيرة والمتوسطة القابلة للازدهار والنمو والقادرة على تنمية منتجات جديدة، وكذلك بالنسبة للمؤسسات التي توظف من 100 إلى499 عامل حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 19630 مؤسسة لتصل إلى 22666 مؤسسة سنة 2018 لتركز جهود أجهزة الدعم بهدف مساعدة هذه المؤسسات على الانتقال إلى مؤسسات كبيرة توظف أكبر من 500 عامل، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لم يشهد تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 1136053 مؤسسة سنة 2010 إلى 1201356 مؤسسة في سنة 2018 وهذا يعكس حالة الاقتصاد الكندي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها كندا، إذ عرفت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة وهذا بفضل الآليات وهياكل الدعم التي تعتمدها الحكومة الكندية لمتابعة هذه المؤسسات وتطويرها وتشجيع قدرتها التنافسية لاحتلالها أهمية كبرى من الجانب الاقتصادي وعلى المستوى المحلي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول إبراز مساهمتها في توفير مناصب الشغل والناتج المحلي وكذلك التجارة الخارجية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في التشغيل.

من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يرتكز معظمه في القطاع الخاص الذي يقل فيه عدد العاملين عن 500 عامل، وبالتالي حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق ومسيرة التنمية في كندا، ومن خلال الجدول أدناه سنعرض مدى تطور مساهمة هذا القطاع في عملية التشغيل في كندا خلال الفترة من (2010–2018).

الجدول رقم (26): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بكندا للفترة (2010-2018).

السنوات / حجم المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤسسات صغيرة	5.137.147	5.158.287	7.745.704	8.104.893	8.233.798	8.167.701	8.237.950	8.295.800	8.384.200
النسبة%	48,3	47,8	69,7	69,7	70,1	70,5	70,2	69,2	69,8
مؤسسات متوسطة	1.654.432	1.712.926	2.2247.80	2.038.903	2.045.600	2.293.057	2.310.254	2.371.400	2.357.500
النسبة %	15,6	15,9	20,2	20,1	19,9	19,8	19,9	19,7	19,6
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6.791.585	6.871.213	9.993.484	10.143.796	10.279.398	10.466.576	10.548.204	10.667.200	10.741.600
النسبة%	63,9	63,7	89,9	89,8	90,1	90,3	90,1	89,7	89,4
إجمالي العاملين في القطاع الخاص	10.634.097	10.789.972	11.114.508	11.295.987	11.140.877	11.150.892	1.179.4785	11. 895.500	12.005.800

Source : statistique relatives aux petites entreprises:, Juillet 2011,Juillet 2012, aout 2013, Juin 2016, Juillet 2017, novembre 2019.

يشير الجدول إلى تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا التي ترتكز معظمها في القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي العاملين في هذا الأخير10634097 منصب في سنة 2010 ليرتفع إلى أن وصل سنة 2018 إلى 12005800 منصب من مجموع مناصب العمل في القطاع الخاص.

كما أن المؤسسات الصغيرة تساهم بنسبة أكبر في خلق مناصب عمل من سنة إلى أخرى بوتيرة متزايدة حيث كانت سنة 2010 حوالي 5137147 منصب عمل بنسبة تقدر ب 48,3% ليصبح في سنة 2018 حوالي 8384200 منصب عمل بنسبة 69,8%من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، وفي المقابل تساهم

المؤسسات المتوسطة بنسبة مقبولة بحث توفر ما يعادل 15,6% أي ما يقدر بحوالي 1654432 منصب عمل لتصبح سنة 2018 19,6%من إجمالي العمالة الخاصة أي ما يعادل 2357500 منصب عمل.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في الناتج الداخلي الخام (PIB).

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في كندا، فانه وفضلا عن مساهمتها في التشغيل تعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام كأهم المؤشرات على الكفاءة الاقتصادية للدولة، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في كندا خلال الفترة من (2010–2018).

الجدول رقم(27): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بكندا للفترة(2010–2018).

السنوات	2010	2012	2013	2014	2015	2015	2016	2017	2018
الناتج الداخلي الخام	1778.54	1788.65	1828.60	1847.21	1803.53	1556.13	1528.24	1649.88	1716.26
النسبة%	%27	%27	%28	%29	%30	%33	%34	%36	%38

Source : Principal statistique relatives aux petite entreprises, aout 2013, juin 2016, P 21.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية تساهم بنسبة مقبولة في الناتج الداخلي الخام حيث ساهمت في سنة 2010 بنسبة 27% لتستمر بوتيرة متزايدة لتصل إلى 33% نهاية سنة 2015 وهي نسبة عالية تفوق المعدل الوطني في كندا الذي يقدر ب 30% وفق المصالح الإحصائية الحكومية لكولمبيا البريطانية (Bcstats) لتستمر هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 38% في سنة 2018، وهذا الأمر يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في النمو الاقتصادي الكندي. وعليه فان توفر الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في التجارة الخارجية (تنمية الصادرات).

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في جلب الثروة و تنمية الاقتصاد وذلك بزيادة الصادرات وتوفير أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وهذا بالنظر للتأثير المباشر لزيادة الصادرات الخارجية على الناتج الداخلي الخام (PIB) فهي لا تقل أهمية عنه لدورها الهام والمهم في الاقتصاد الكندي.

وفيما يلي سنعرض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الكندية خلال الفترة من (2010–2018) وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة الكندية.

الجدول رقم(28): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في الصادرات للفترة(2010-2018).

البيان	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %	إجمالي صادرات الكندية	عدد المؤسسات المصدرة
2010	64.54	19,8	326	26000
2011	450	41	366	28000
2012	103.2	30	380	37000
2013	105.8	25,2	420	37000
2014	142.2	28,9	492	43000
2015	147.9	30	494	48000
2016	148.6	33,5	498	48520
2017	140.2	35,8	502	49120
2018	214.4	41,1	523	50247

Source : statistique Canada, tableau 12-10-0098-01-commerce des biens selon les caractéristiques des exportateurs, selon l'industrie de l'établissement (X 1000).

من خلال الملاحظة من الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الكندية حيث بلغت 64.5 مليار دولار كندي ما يعادل نسبة 19,8% سنة 2010، لترتفع إلى ما يقارب 214.4 مليار دولار كندي بنسبة قدرت ب 41,1% سنة 2018. كما أن إجمالي الصادرات في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى جهود الحكومة والدعم المقدم من الهيئات المساعدة لتسهيل عملية التصدير والمنتجات وهذا راجع لتمييز المنتوجات الكندية بالنوعية والجودة العالية واحترامها للمعايير العالمية لتمكينها من دخول الأسواق الأجنبية بكل سهولة، إذ سجلت ما يقدر حوالي 326 مليار دولار من إجمالي الصادرات الكندية سنة2010 لترتفع إلى 523 مليار دولار سنة 2018 وهذا يعكس فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكندي.

المطلب الرابع: هيئات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

اعتمدت كندا في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها لزيادة فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في الاقتصاد وفيما يلي سنتعرف على أهمها: [1]

[1] http://www.google.com/amp/s/www.investquebec.com/amp/qubec/fr/accueil.html, 13/04/2021, 19h38min.

أولا: هيئة التصدير والتنمية بكندا (EDC).

تقدم هيئة التصدير والتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأدوات التي تحتاج إليها من المعرفة التجارية، والحلول المالية والتأمينية واستثمارات الأسهم الخاصة وشبكة العلاقات لتحقيق الازدهار من خلال المهام التالية:

- تقديم الخبرة التي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اتخاذ قرارات مستنيرة والتعرف على الأسواق الخارجية.
- مساعدة المؤسسات في الحصول على رأس المال والائتمان من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية.
- تقديم الحماية التي تقلل من المخاطر للشركات الكندية التي تعمل خارج البلاد.
- القيام بسد الفجوة بين الشركات الكندية والشركات الأجنبية لتعزيز نمو كل منها.

ثانيا: هيئة استثمار كيبيك (Investissement Québec).

هي هيئة مهمتها تطوير اقتصاد كيبيك من خلال دعم البحث والتطوير، وتهدف الهيئة الخاصة إلى تقديم الحلول المالية لحاملي المشاريع لمساعدتهم على خلق وتطوير مشاريعهم، فهي تقدم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل أدناه 50000 دولار فما أكثر في شكل قروض قصيرة أو طويلة الأجل مدة استحقاقها تصل 25 سنة قابلة للتأجيل ب 24 شهرا وهذا من أجل تمويل نشاطها مثل: شراء الآلات والمعدات، توسيع أو تشييد أو تحديث مبنى، الدخول في سوق جديد، إعادة التمويل، تسويق المنتجات أو الخدمات، اقتناء الأصول غير ملموسة (العلامات التجارية، براءات الاختراع وغيرها)، تمويل الإعفاءات الضريبية...الخ.

كما تقدم ضمانات القروض بتعاون وثيق مع المؤسسات المالية والسلطات الفدرالية من أجل تقاسم المخاطر، وتغطي ما يصل إلى 50% من تكاليف المشروع الذي يحتاجه في عملياته الجارية.[1]

ثالثا: هيئة دعم الشباب الكندية.

هذه هيئة تجمع بين المؤسسة الكندية لرواد أعمال الشباب (FCJE) والمكاتب الدولية للشباب في كيبيك (LQJIQ) وجمعية استثمار الشباب (SIJ) تهدف إلى دعم رواد أعمال الشباب الراغبين في إقامة مشاريعهم مرورا بمرحلة البدء والتطور والتوسع، هذا من خلال منح تمويل بقروض تتراوح بين 15000 دولار و40000 دولار، كما تقدم برامج التكوين والتوجيه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير وتوسيع نشاطاتهم الإنتاجية والتسويقية والوصول إلى عملية التصدير.

(1) martel Elaura, Essai présenté au centre universitaire de Formation en environnement et développement durable, portrait de l'état actuel de développement des entreprises dans le secteur des technologies et Estrie, mémoire de magister, université de sherbrooke, 2016, P 48.

رابعا: الوزارة الإقليمية (MESI).

هي وزارة إقليمية مكلفة بتقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالها الجغرافي، حيث تتواجد في منطقة كيبيك وهي تعمل بالتعاون مع الحكومة الفدرالية لتوفير برامج التمويل والمنح للمؤسسات الجديدة المعمول بها والدخول في السوق، كما تعزز العلوم والابتكار والبحث والتطوير وإجراء الدراسات وتعزيز نقل البحوث وفضلا عن عملية التصدير والاستثمار مع الشركات في المجال الجغرافي.

خامسا: هيئة كندا للتنمية الإقليمية الاقتصادية (CED).

هي هيئة حكومية تقدم العديد من برامج التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالها الجغرافي، حيث تقدم أشكال مختلفة من التمويل لنشاط هذه المؤسسات والتي تتمثل خاصة في:

- إنشاء أو بدء عمل المشروع.
- تحسين الإنتاجية.
- التسويق والتصدير.
- الابتكار، التكيف ونقل التكنولوجيا.

المبحث الرابع: دراسة مقارنة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية (الجزائر– تركيا– كندا).

نتيجة للأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نجذ انعكاساتها المباشرة على مستوى التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، اهتمت بها الكثير من الدول وأعطت لها الرعاية الكافية فعملت كل من الجزائر تركيا وكندا على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، ودعمها عن طريق مجموعة من الهيئات والأطر القانونية ويظهر هذا الاهتمام بها من خلال مساهمتها في رفع الناتج الداخلي الخام، وزيادة معدلات التشغيل وكذا تنمية الصادرات.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في البلدان محل المقارنة (الجزائر– تركيا – كندا).

تعتبر المؤسسات الصغيرة المتوسطة من بين أهم القطاعات التي تعمل أو تسمح بتوفير مناصب الشغل فهي تتميز بديناميكية متنوعة ومتفرعة في مجال دورات التشغيل والتخفيف من حدة البطالة مقارنة مع غيرها من المؤسسات وبالأخص الكبيرة، من خلال خلق أو العمل على إيجاد مشاريع استثمارية ناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على إمكانيات ذاتية خاصة في مجال التسيير والأهم منه التنظيم.والجدول الموالي يوضح إجمالي العمالة في الجزائر وتركيا وكندا.

الجدول رقم(29): إجمالي اليد العاملة للجزائر وتركيا وكندا.

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي اليد العاملة الجزائرية	958.515	1.017.374	1.088.967	1.176.377	1.259.154	139.256	1.489.443	155.782	1.594.614*
النسبة%	%6,14	%6,14	%7,09	%7,98	%7,03	%10,65	%6,90	%4,59	%2,36
إجمالي اليد العاملة التركية	7.776.517	8.754.396	8.532.751	6.909.038	8.177.164	8.877.243	8.996.160	996.055	9.449.147*
النسبة%	%4,98	%12,57	%-2,35	%19,02	%18,35	%8,56	%1,33	%10,71	%5,13
إجمالي اليد العاملة الكندية	10.634.097	10.789.972	11.114.508	11.295.987	11.408.877	11590892	11.794.785	11.895.500	12.005.800*
النسبة%	%36,1	%36,3	%10,1	%10,2	%9,9	%9,7	%9,9	%10,3	%10,6

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 12– 21– 26.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في توفير مناصب الشغل والتخفيف من البطالة في الجزائر التي تعمل على إعاقة عملية التنمية، كما تقوم بتهديد تماسك الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال مجموعة من الآثار السلبية التي تحدثها في المجتمع، فقد كانت البداية مع عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أين تم تفكيك الاستثمارات الكبيرة إلى استثمارات صغيرة تتوزع عموديا وأفقيا، وقد ساهمت هذه الأخيرة في تغطية الطلب المتزايد على العمل(سواء كان طلبا جديدا أو من اللذين سبق لهم العمل وتم تسريحهم)، كما أنه وبفعل انتشارها الأفقي على مختلف المناطق عكس تموقع المؤسسات الكبيرة في أقطاب التنمية، فإنها تساهم في التخفيف من حدة البطالة في المدن الداخلية وتحسين مداخيل هذه المدن من خلال تثمين مواردها المحلية وتساهم أيضا في تكوين وتأهيل اليد العاملة بهذه المناطق.

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من معدلات كبيرة للبطالة أظنت كاهله، ومن خلال معطيات الجدول نجد أن هناك زيادة في إجمالي العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010 إلى نهاية سنة 2018، حيث وصلت نسبة اليد العاملة الجزائرية سنة 2010 إلى 6,14% ما يقابل 958515 عامل لتزايد عبر السنوات بشكل مستمر لتسجل ما يقارب 139256 من إجمالي اليد العاملة الجزائرية بنسبة 10,65% سنة 2015، وتعود هذه الزيادة في ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال هذه السنوات إلى الدعم الذي تتلقاه هذه المؤسسات من قبل الهيئات والهياكل التي تم إنشائها من قبل الحكومة في سبيل إنشاء مشاريع تعمل على امتصاص البطالة واستحداث مناصب الشغل، لتحقق أكبر عدد من العمالة سنة 2018 ما يقارب 1594614 عامل، ويمكن القول أنها حققت ذروتها في هذا العام.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دورا رياديا في إيجاد فرص العمل واستيعاب نسب كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس تجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن نظرا للأدوار التي تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيقها، حيث تعتبر مصدر كبيرا ومنتجا وخالقا لفرص العمل لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في البلدان النامية كالجزائر، وباعتبار هذه الأخيرة بلدا ناميا فيبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل لعدة عوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير مدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في الجزائر ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.
- ✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية وهي ندرة رأس المال ومن ثم تخفيض التكلفة الاستثمارية اللازمة في –المتوسط –لخلق فرص العمل.
- ✓ برز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما عدلت الحكومة عن سياسة التعيين الإجباري للخرجين في القطاع العمومي الذي كان يترتب على إثره بطالة مقنعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى عملت على تدني كفاءة الأداء في المؤسسات الاقتصادية الكبرى مع تسريع الأعداد الهائلة من العمالة كحل ارتجالي.

كباقي الدول تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا دورا مهما حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقليص البطالة بخلق فرص عمل واستغلال اليد العاملة وتحويلها إلى طاقة إنتاجية، لتحقيق اقتصاد متوازن، وتنمية اجتماعية، بالإضافة إلى مرونتها وقدرتها على التأقلم مع كل الظروف الاقتصادية هذا يمكنها من امتصاص فائض العمالة الذي يتزايد سنويا بتزايد معدل النمو السكاني.

وحسب إحصائيات الدراسة للفترة من 2010 إلى 2018 يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية توفر يد عاملة مكثفة تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث سجلت 7776517 عامل بنسبة 4,98% سنة

2010 واستمرت بوتيرة متزايدة سنتي 2011 و 2012 دون إهمال الانخفاض الذي حدث سنة 2013 حيث قدر ب 6909038 موظف ما يقابل 19,02-% وهي نسبة ضعيفة، لتعود إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة محققة في سنة 2018 ذروتها ب 9449147 عامل.

ومن هنا يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية تساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد التركي.

إن أهم ميزة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التركية عن المؤسسات الكبيرة أنها قادرة على استيعاب عدد كبير من العمالة أكبر من ذلك الذي تتحمله المؤسسات الكبيرة، خاصة مع ميل هذه الأخيرة إلى استخدام التكنولوجيا الآلية واستغنائها عن اليد العاملة البشرية، كما أنه يعد قطاعا حيويا في مجال التشغيل فالتشغيل على أساس تمكين كل قادر على العمل هو خيار استراتيجي لتنمية البلاد والنهوض باقتصادها، والتحليل السابق يبين إلى أي حد يستطيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية الاستجابة لهذا الخيار مما يتطلب المبادرة على وضع البرامج والآليات التي تبرز فعاليته.

نظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل في كندا، استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع، وهذا ما تم العمل به لتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا على مستوى الدول ومنها كندا.

إذ ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية بشكل واضح في عملية التشغيل، إذ شهدت نمو وحركية خلال الفترة من 2010 إلى نهاية 2018 حيث بلغ إجمالي اليد العاملة لسنة 2010 ما يقارب 10634097 عامل بنسبة 36,1%، أما في سنة 2015 قدرت اليد العاملة في كندا 11590892 ما يعادل 9,7%، لتحقق ذروتها في السنة الأخيرة 2018 في حدود 12005800 عامل.

يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية هي الأقدر للقضاء على الجانب الأكبر من البطالة وهو ما نلاحظه فعلا من خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول، وهذا ما يؤكد الفكرة أو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدولة الكندية لإبراز دور هذا القطاع من خلال تبني العديد من السياسات والاستراتجيات الحديثة بغية التخفيف من حدة البطالة لإعادة تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وخلاصة لما سبق برز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى العمالة والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، وما نلاحظه أن إجمالي اليد العاملة الكندية يفوق إجمالي اليد العاملة في كل من تركيا والجزائر على التوالي، إلا أن الجزائر تبقى هي الأضعف في توفير اليد العاملة رغم كل الدعم والمرافقة المقدمان لهذا القطاع، إلا أنه لم يحقق مفعوله ولم يصل إلى تحقيق الأهداف المحددة بالشكل المطلوب في ضوء الأولويات الوطنية المقدمة له.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في البلدان محل المقارنة (الجزائر– تركيا – كندا).

مما لا شك فيه أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا ومحوريا في ترقية الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في خلق الثروة وتحريك المدخرات، ومساهمتها تعكس أهميتها بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد.

يعرف الناتج الداخلي الخام حسب نوع النشاط الاقتصادي بأن مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة لفروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين مثل: الزراعة، التعدين، الصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسيطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب.

والجدول أدناه يوضح إجمالي (PIB) في كل من الجزائر وتركيا وكندا.

الجدول رقم(30): إجمالي الناتج الداخلي الخام للجزائر وتركيا وكندا.

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي PIB في الجزائر	12082.7	14519.8	16115.4	16569.3	17533.2	16591.9	17406.8	18575.8	20259.0*
النسبة%	%3,3	%2,8	%3,3	%2,8	%3,9	%3,8	%3,3	%1,3	%1,4
إجمالي PIB في تركيا	772367	831691	871123	950355*	934857	861879	862744	851046	789257
النسبة%	%19,39	%7,68	%4,74	%9,09	%-1,63	%-7,8	%1،0	%-1,35	%-7,16
إجمالي PIB في كندا	1778.54	1788.65	1828.60	1847.21*	1803.53	1556.13	1528.24	1649.88	1716.26
النسبة%	%27	%27	%28	%29	%30	%33	%34	%36	%38

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 13– 22– 27.

إن التحول الذي عرفته السياسات الاقتصادية في الجزائر الذي أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب الغير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن الأمور بدأت تتغير فيما يتعلق بالثقل المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وهو ما يعكس نقطة تحول جوهرية في الأداء، وهذا ما يجسد الدور الفعال لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري من خلال المساهمة المعتبرة في الناتج الداخلي الخام إذ ينبغي ليس المحافظة عليها بل وتنميتها أيضا.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام(PIB) تتزايد باستمرار خلال الفترة من 2010 إلى 2018 لتسجل ما يقارب 12082.7 مليار دينار جزائري ما يعادل 3,3% سنة 2010، وواصلت ارتفاعها لتصل سنة 2014 إلى حوالي 17533.2 مليار دينار جزائري, وبعدها مباشرة في عام 2015 شهدت انخفاض واضحا في حدود 16591.9 مليار دينار جزائري بنسبة 3,8%، ثم عادت إلى الارتفاع السريع، لتصل في سنة 2018 ذروتها ب 20259.0 مليار دينار جزائري، وهذا ما يفسر توجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات لدعم هذا النوع من القطاعات باعتباره أداة ذات فعالية في توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية بصفة أولية، الأمر الذي يؤدي بها إلى زيادة الناتج الداخلي الخام كما أنها تعمل على إنتاج بدائل للواردات من السلع لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية.

وعموما ترجع الزيادة في الناتج الداخلي الخام الجزائري إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانزمات اقتصاد السوق، وفتح باب الاستثمار أمام الخواص والأجانب، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أصبحت ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية بالجزائر.

بما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المسيطرة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في تركيا فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد

على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام التركي وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الاقتصادية.

ومن الجدول أعلاه وحسب الإحصائيات المسجلة من وكالة الإحصاء التركية يمكن القول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج التركي في تزايد خلال السنوات الأولى بتسجيلها سنة 2010 قيمة 772367 مليون دولار ما يعادل 19,39% لتستمر بوتيرة متزايدة حتى وصلت سنة 2013 إلى 950355 مليون دولار من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهي أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة (من 2010 إلى 2018)، حيث تراجعت خلال سنتي 2016 و2017 مسجلة 862744 مليون دولار و851046 مليون دولار على التوالي، لتستمر في الانخفاض لتسجل في السنة الأخيرة 2018 نسبة 7,16–% أي ما قيمته 789257 مليون دولار، ويمكن تفسير هذا بالثقل الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد وبهذا فان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التركي مساهمة معتبرة.

إن القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تعبر حقا من انجاز تاريخي حققه هذا القطاع.

اهتمت كندا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دورا هاما من حيث تواجدها في جميع المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية وتحقيق مزايا للاقتصاد لأن احتياجاتها قليلة وتأثيرها ايجابي عليه، ويتجلى هذا من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام الكندي التي تعد على قدر من الأهمية.

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكننا معرفة الوزن الحقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الثروة على المستوى الوطني لدولة كندا، فحسب الإحصائيات المسجلة من وكالة الإحصاء الفدرالية سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 177854 مليار دولار من إجمالي الناتج الكندي بنسبة 27%، لترتفع عبر السنوات إلى أن وصلت 184721 مليار دولار في سنة 2013، وهي السنة التي حققت فيها أكبر مساهمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2010 إلى2018 محققة ذروتها، لتعود إلى الانخفاض مسجلة 155163 مليار دولار و152824 مليار دولار على التوالي لسنتي 2015و 2016، ثم تزايدت قيمة الناتج الداخلي الخام الكندي تدريجيا ليصل إلى 171626 مليار دولار بنسبة 38% في السنة الأخيرة 2018 وهذا نتيجة دعم الحكومة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوليد العناية الخاصة به باعتباره قوة تنموية كبيرة.

وعموما ومن خلال دراستنا وتفسيرنا لإحصائيات وبيانات الجدول رقم(30) يمكن القول أن إجمالي الناتج الداخلي الخام لتركيا يفوق إجمالي الناتج الداخلي الخام لكندا والجزائر على التوالي، وهذا كون الجزائر من الدول النامية التي يحتاج اقتصادها للإنعاش لإبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادها.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في البلدان محل المقارنة (الجزائر- تركيا – كندا).

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعدها على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري، وتتأكد هذه الأهمية من خلال دورها في تنمية الصادرات في كل من الجزائر، تركيا وكندا. والجدول الموالي يوضح إجمالي الصادرات الجزائرية والتركية والكندية.

الجدول رقم(31): إجمالي الصادرات في الجزائر وتركيا وكندا.

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات الجزائرية	57.762	73.802	72.620*	65.823	61.172	35.138	29.698	35.132	41.113
النسبة%	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
إجمالي الصادرات التركية	113.883	134.906	152.461	151.802	157.610	143.838	142.529	156.992	167.933*
النسبة%	%11,9	%18,64	%13,01	%-0,43	%3,82	%-8,73	%-0,91	%10,14	%6,96
إجمالي الصادرات الكندية	326	366	380	420	492	494	498	502	523*
النسبة%	%19,8	%41	%30	%25,2	%28,9	%30	%33,5	%35,8	%41,1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول رقم 14- 23- 28.

في الجزائر كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واضحا وجليا من خلال ما سجلته في السنوات الأخيرة ابتداء من2010 إلى غاية 2018، حيث لوحظ أن الصادرات لجميع السنوات متقاربة نسبيا بوجود تذبذب معتبر من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2010 وصل إجمالي صادرات الجزائر إلى 57762 مليون دولار

أمريكي وهي نسبة معقولة، لتسجل انخفاضا في سنة 2016 قدر بحوالي 29698 مليون دولار أمريكي، إلى أن وصلت في سنة 2018 إلى 41113 مليون دولار أمريكي من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا راجع إلى الاختلال الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري نظرا لكونه ذو طابع خدماتي بدرجة أولى، حيث تتمركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاعات محلية كالبناء والأشغال العمومية وهي قطاعات بعيدة كل البعد عن التصدير وهو ما يفسر ضعف وهشاشة التصدير خارج المحروقات.

ويعود ضعف دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية حجم الصادرات لعدة أسباب أهمها:

- ✓ إن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية.
- ✓ إن عدم فعالية الهيئات الاقتصادية والحواجز البيروقراطية تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها، حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها.
- ✓ عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، فمن خلال الإحصائيات نجذ هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بجمع المعلومات ونشرها.
- ✓ عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في الأسواق الأجنبية.
- ✓ عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها.
- ✓ ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الضعف ناتج عن:
  - ضعف المستوى التكويني للعمال والذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة.
  - المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة لمقاييس الجودة.

إن تركيا مقارنة مع الجزائر فيلاحظ أن صادراتها مرتفعة وهذا يعكس الدور الكبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التركي باعتبار هذه المؤسسات المحرك الرئيسي للتنمية، وهذا ما يبينه الجدول أعلاه ففي سنة 2010 كان إجمالي الصادرات في حدود 113883 مليون دولار تركي بنسبة 11.49% لتستمر بوتيرة متزايدة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت الصادرات التركية ذروتها في سنة 2018 بقيمة قدرها 167933 مليون دولار تركي، وهذا لاعتماد تركيا على أنشطة تجارية وصناعية مما يجعلها أكثر تنافسية وحضورا في الاسواق الدولية والمحلية، ونفسر هذا الارتفاع في الصادرات التركية إلى قيام الحكومة التركية بمجموعة من التدابير نوجزها فيما يلي:

- ✓ الاهتمام والتركيز على فكرة البحث والتطوير لدى الهيئات التركية المهتمة بترقية الصادرات وهذا ما ساعد على توفير المعلومات الحضرية والجديدة والمبتكرة، إضافة إلى طرح أفكار جديدة للمنتجات التي تكون ذات جودة عالية ونوعية ممتازة تساعدها على اقتحام الأسواق الخارجية.
- ✓ التركيز على الدعاية والإشهار الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية لترويج منتجاتها، إضافة إلى توفير دورات تكوينية وتوقيع خبرات مع مؤسسات كبرى عالمية لخلق منافسة في السوق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومن جهة أخرى المساعدة في الترويج للمتنج المحلي في الخارج.
- ✓ تقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالتصدير.
- ✓ تركيز الاهتمام على التطور التكنولوجي والبحث العلمي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد تركيا على تحسين جودة ونوعية منتجاتها بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية.

علي غرار الجزائر وتركيا تلعب صادرات كندا دورا أساسيا في الاقتصاد الكندي فهي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، وهذا ما يلاحظ من خلال العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، كما تسمح صادرات المؤسسة بأن تعطي لها أهمية واستيراتيجية من خلال توسيع أسواقها خارج السوق المحلي كما أن التزام كندا المستمر لإبرام اتفاقيات تجارية يدل على أهمية الصادرات.

ومن خلال ملاحظة الجدول يمكن القول أن الصادرات الكندية في ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2010 إلى 2018، حيث قامت كندا بتصدير منتجات بقيمة 326 مليار دولار كندي بنسبة 19.8% في سنة 2010 لتستمر بوتيرة متزايدة في سنة 2013 ب 420 مليار دولار بنسبة 25.9%من إجمالي الصادرات إلى غاية 2018 بما يقدر بحوالي 523 مليار دولار، وهي النسبة التي حققت فيها صادرات كندا ذروتها.

يمكن القول أن كندا تعتمد على المنتجات الصناعية وخدمات النقل والتخزين فقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في كندا في منطقة كيبيك لوحدها حوالي 50247 مليار دولار سنة 2018 الأمر الذي يؤكد اهتمام كندا بهذا القطاع والدور الذي يلعبه في تنمية صادراتها.

ومن العوامل التي ساعدت على تنمية الصادرات الكندية وتطويرها عبر السنوات ما يلي:

- الجهود المبذولة من الحكومة الكندية لتسهيل عملية التصدير من خلال هيئات مساعدة على تصدير المنتوجات.
- التباين في الوجهات التي تصدر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتوجاتها.
- تميز المنتوجات الكندية بالنوعية والجودة واحترامها للمعايير العالمية التي تمكنها من دخول الأسواق الأجنبية بكل سهولة.

من خلال دراستنا لاحظنا ضعف الصادرات الجزائرية على الرغم من جهود الدولة في ترقيتها ودعمها مقارنة بالصادرات التركية والكندية التي حققت مؤسساتها نجاحا كبيرا في مجال التصدير.

تشير التجارب السابقة التي تناولناها في دراستنا إلى ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات التي أثبتت فعاليتها في العديد من الدول، لتشجيع ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة وتوفير فرص عمل كافية للشباب، ويمكن إيجاز أهم هذه الآليات في الآتي:

- ضرورة توفير غطاء تنظيمي قانوني خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن هذه الأخيرة من التعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفر لها الحماية اللازمة من خلال إجراءات نظامية وقانونية خاصة، وتسيير أمورها وفق اللوائح العامة والتي تناسب في الغالب الشركات والمؤسسات الكبيرة.
- ضرورة وجود مؤسسات مالية (بشكل بنوك وصناديق) تختص في تقديم العون المالي للمبادرين الرياديين من الشباب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بشروط ميسرة، والمساهمة في حل المشاكل والأزمات المالية التي تتعرض لها المنشآت القائمة خلال مراحل تطورها.
- ضرورة توفير آليات مؤسسية لتدريب وتأهيل أصحاب المؤسسات فنيا للعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالغالبية العظمى من هذه المؤسسات غير قادرة على تقديم التدريب الفني المتخصص للراغبين في العمل فيها، أو للعاملين بها في حالة تغيير تكنولوجيا الإنتاج مما يستلزم تدريب العاملين على استخدامها.
- العناية بإعداد دراسات جدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية، التسويقية والإدارية، وحساب المخاطر المحتملة للقائمين على هذه المشاريع.
- ضرورة توفير آليات مؤسسية في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا وخارجيا وتوفير البرامج التثقيفية والتأهيلية والاستشارية في عمليات التسويق والتوزيع.
- ضرورة توفير كيان مؤسسي قادر على تجميع هذه الكيانات الصغيرة فيما يشبه " اتحاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة " يتولى حماية المؤسسات في هذه الصناعات من مصادر العبث والاستغلال وسوء المعاملات، ويضع الضوابط الحاكمة لنشاط هذه المؤسسات فيما يتعلق بالمنافسة والجودة والدخول في الصناعة والخروج منها.
- يجب على الحكومة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت في هذه الصناعات لتشغيل الشباب، وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا لتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد للعمل في المجالات الصناعية المختلفة، ومن أشكال هذه الحوافز الإعفاءات من الرسوم الجمركية على واردات هذه المنشآت والإعفاءات الضريبية خلال المراحل الأولى للإنشاء والتشغيل وغيرها من الخدمات.
- التطوير التكنولوجي يعتبر أحد العوامل الهامة والتي تسهل وتسرع من عملية الإنتاج والبيع.

- إلغاء الحواجز الجمركية لتسهيل انتقال صادرات هذه المؤسسات إلى بقية دول العالم، إضافة إلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال الخاصة من الاستثمار بهذا القطاع بحرية داخل أي دولة في العالم.
- توفير التدريب للقوة البشرية ليس من الناحية الفنية ولكن أيضا من الناحية الإدارية، وذلك لمساعدة أصحاب المشاريع على اقتحام الأسواق والوفاء بمتطلباتها.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتركيا وكندا، وإدراكا بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية، إذ قامت كل دولة بعدة مبادرات تهدف إلى إيجاد سبل وآليات كفيلة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا إذ ما حظيت بالعناية الكافية، وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش والنمو الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة ضمن سياسة تنموية وتوجه استراتيجي.

ومن الواضح أن كل من الجزائر وتركيا وكندا اليوم وأكثر من أي وقت مضى تدرك الدور التنموي الخاص الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط بالنسبة للتشغيل وتوفير فرص العمل، ولكن أيضا في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات، وتحديث الاقتصاد والاستقرار الإجمالي، هذا ما تم ملاحظته من خلال المشاركة الملموسة من الهيئات والمؤسسات الوطنية والجهات المانحة والداعمة لهذا النوع من المؤسسات في كل دولة.

خاتمة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أدوات التنمية الفاعلة التي تمثل عصب الاقتصاد، وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على النهوض بالتنمية الاقتصادية والمحلية من جهة وتنويع الأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد أثبتت عمليا أن العديد من الدول تبني نهضتها الاقتصادية بالاعتماد أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلافا لبعض الدول الأخرى التي اعتمدت على نظرية الصناعات المصنعة، وهي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر، وفقد بينت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى الركائز الرئيسية لقيام التنمية ونهوضها في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياساتها، وقد تعاظم دور هذا القطاع وبالتالي تزايد عناية البلدان بتنميته وتطويره، وتعتبر التجربة التركية والكندية في مجال إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يأخذ به في الدول الراغبة في تنمية اقتصادها وتدعيم علاقات الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

اهتمت السلطات العمومية بالجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكس ذلك من خلال إنشاء مجموعة من هياكل المرافقة وهيئات الدعم المالي التي تعمل على مرافقة عمل هذه المؤسسات التي عرفت تطورا ايجابيا، وتجلى هذا الاهتمام أيضا من خلال تبني الجزائر لإستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تترجمه الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية كالتشغيل والناتج الداخلي بالإضافة إلى رفع الصادرات.

نتائج البحث:

توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- وجود اختلاف في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والهيئات حتى داخل الدولة الواحدة، وبالرغم من هذا الاختلاف على تعريفها إلا أنها تتفق في الدور الكبير لهذا القطاع.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تساعد على انتشارها وزيادة تعدادها.
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات تشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق سيرورة نشاطها أولها المشاكل التمويلية كالقروض والضرائب والرسوم الجمركية، والمشاكل التسويقية مثل: المعارض والسوق الداخلي والسوق الخارجي، إضافة إلى المشاكل القانونية والإدارية مثل: إجراءات التأسيس والعقار الصناعي.
- التنمية المحلية هي مفهوم واسع وشامل لجميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وتقوم على أسس نظرية تتمحور حول تفضيل دور الفاعلين المحليين في الإقليم.
- التنمية المحلية تستهدف بصفة مباشرة زيادة رفاهية الفرد المحلي، وذلك عبر إحداث تغيير جدري في البناء الاقتصادي لما ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي والفرد المحلي.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في التشغيل وزيادة العمالة، في حين تساهم بنسب معتبرة في الناتج المحلي والصادرات خارج المحرقات.
- عرفت المؤسسات الصغيرة المتوسطة ارتفاعا ملحوظا في تعدادها خلال السنوات الأخيرة.
- أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك أصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال إنشاء عدة هيئات وآليات لدعمها وتطويرها والنهوض بها.
- تمركز العمالة في مؤسسات القطاع الخاص، نظرا للعدد القليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بعد إعادة تنظيمها عبر مجمعات صناعية.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في خلق فرص التشغيل حيث تراوح ما بين 958515 إلى 1626080 منصب شغل وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2019، كما تساهم بنسب ضعيفة في الصادرات خارج المحروقات تتراوح ما بين 2,8% و6 %من سنة 2010 إلى غاية 2019.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في توفير مناصب الشغل حيث ارتفع من 7776517 منصب سنة 2010 إلى 9449147 سنة 2018، في حين كانت صادرات تركيا واضحة حيث تمثل سنة 2010 ما قيمة 113883 مليون دولار تركي لترتفع إلى 167933 مليون دولار تركي سنة 2018.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية في توفير مناصب الشغل حيث بلغت 63,9% من إجمالي العمال لترتفع في سنة 2018 إلى 89,4%، وكانت صادرات كندا تتراوح بين 19,8% ما يمثل 64.54 مليار دولار كندي لترتفع إلى 41,1% بما يمثل 214.4 مليار دولار كندي، في حين تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية في الاقتصاد الكندي فهي توفر ما يقارب 90% من إجمالي مناصب الشغل كما تساهم بحوالي 41% من إجمالي الصادرات الكندية.
- يعتبر تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقبولا إذ تراوح بين 618515 مؤسسة إلى 1171710 مؤسسة خلال الفترة 2010 إلى 2018، مقارنة بعدد المؤسسات في كندا الذي كان ضعيفا نسبيا حيث ارتفع من 1136053 مؤسسة سنة 2010 إلى 1201356 مؤسسة سنة 2018 في حين تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا 2000000 مؤسسة طوال فترة الدراسة.

الاقتراحات والتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات للجهات الوصية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلخصها في النقاط التالية:

- دراسة المحيط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة أخذ الخبرة من المؤسسات العالمية التي نجحت في هذا المجال.

- دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة التكنولوجيا التي تفتقر لها ودعم الإبداع والابتكار.
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطور التكنولوجي.
- تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يجب استغلال جميع الإمكانيات المتاحة في سبيل تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع برامج وآليات فعالة لرفع نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تدابير فعالة.
- إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية، والغرف التجارية بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع.
- يجب تفعيل كل الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين وتطوير الخدمات من أجل نجاح أكبر عدد من المشاريع المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق البحث:

وفي الأخير نرجو أن نكون قد أحطنا بكل جوانب الموضوع في مذكرتنا هذه لكون الموضوع واسع ومتداخل، فعملنا هذا يعتبر بحث متواضع وخطوة في الطريق الصحيح فأملنا أن يستفيد منه الجميع وأن يكون معلما للانطلاق في بحوث أخرى في المستقبل من قبل الباحثين المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لهذا يتم اقتراح دراسة بعض المواضيع التي نراها مكملة لهذه الدراسة كي تكون مواضيع أبحاث علمية مستقبلا.

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة–.
- دور الهيئات الداعمة للإنشاء والتمويل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة مقارنة–.
- سبل ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة مقارنة–.
- آلية تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية – دراسة مقارنة–.

قائمة

المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

➢ الكتب:

1- أحمد محمد محرز، **الوسيط في الشركات التجارية**، الطبعة1، شركة الجلالة للطباعة، مصر، 2004.

2- أكرم يامالكي، **القانون التجاري للشركات**، الطبعة1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

3- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة1، إصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

4- جالن سنبسرهل: ترجمة بطرش صليب، **منشآت الأعمال الصغيرة واتجاهات في الاقتصاد الكلي**، الدار المجتمعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

5- حمزة محمد الزبيري، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة2، دار الوراق للنشر، الأردن، 2010.

6- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة2، اتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

7- رشيد أحمد عبد اللطيف، **أساسيا التخطيط للتنمية**، المكتبة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2000.

8- رشوان حسين عبد الحميد، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

9- سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007.

10- سامية محمد جابر وآخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

11- سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.

12- صفوت عبد السلام عوض، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النهضة العربية، مصر، 2008.

13- طاهر محسن، منصور الغالي، **إدارة واستراتيجيات منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14- عبد الله خباية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة للنشر، مصر، 2013.

15- عبد الرحمن يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،1996.

16- عبد الرزاق محمد الديلمى، **الإعلام والتنمية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

17- عبد الهادي الجوهري وآخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.

18- عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، الطبعة1، الدار العربية للعلوم، 2008.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي (التنمية المحلية)**، الطبعة1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

20- عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات)**، دار الخلودية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

21- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.

22- فلاح حسن الحسيني، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

23- فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

24- فوزي محمد سامي، **الشركات التجارية (الأحكام العامة والخاصة)**، الطبعة5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

25- فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم**، الطبعة1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

26- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية (ممارسات فاعلون)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

27- كاسر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الحامد، الأردن، 2000.

28- ليث عبد الله القهيوى، جلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

29- محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2003.

30- محمد ياسر الخواجة، **علم اجتماع التنمية في الوطن العربي**، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007.

31- محمود محمد محمود، ناجي أحمد عبد الفتاح، **التنمية في ظل عالم متغير**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر،2008.

32- محمد عبد الفتاح محمد، **الاتجاهات التنموية في ممارسات الخدمة الاجتماعية(أسس نظرية ونماذج تطبيقية)**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2002.

33- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان،1983.

34- مختار حمزة وآخرون، **دراسة في التنمية المتكاملة**، المكتب الخارجي، مصر، 1994.

35- منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع الجامعي**، مصر، 2001.

36- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2007.

37- نائل عبد الحافظ، **إدارة التنمية الأسس والنظريات – تطبيقات العملية** -، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

38- نادية فضيل، **شركة الأموال في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

39- هبا جميل بشارات، **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

➢ **المقالات:**

1- أحمد بوسهمين، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد1، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

2- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات**، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

➢ **مذكرات التخرج:**

1- أحمد غبولي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

2- حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة قسنطينة** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

3- حكيم عليان وآخرون، **دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المحلية**، مذكر ماستر في علوم التسيير، الجزائر، 2011.

4- خالد إدريس، **فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة- دراسة استشرافية-**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

5- دليلة حضري، **آلية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف- الجزائر، 2007.

6- خضيري خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

7- رابح حميدة، **إستراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

8- سماح طلحي، **قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2007.

9- شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في المالية الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

10- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر،2011.

11- صباح شاوي، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف**-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

12- عبد السلام عبد اللاوي، دور **المجتمع المدني في التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير، السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2011، ص 47

13- عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة قسنطينة** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

14- عبد الكريم عبيدات، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

15- عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة قسنطينة** -، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

16- عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2014.

17- عماري جهي، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه في علوم تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر،2011.

18- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005

19- فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية- دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.

20- ليلي لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005.

21- محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

22- وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2001.

23- ياسين بوضاموز، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2011.

- **المجلات والدوريات:**

1- أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد12، جامعة المدية، الجزائر، 2010.

2- خالد كواش، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد5، العدد1، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

3- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات**، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.

4- سلامنة جمال الدين، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حد البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد41، 2009.

5- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

6- عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد05، جامعة الوادي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.

7- عمار علواني، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

8- غرداين حسام وآخرون، **آلية دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد03، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر، 2017.

9- نبيل حليلو، **التنمية والثقافة السياسية**، مجلة العلوم الإنسانية والسياسية، العدد8، 2012.

10- نور الدين جوادي، ميمش سلمى، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر دراسة تحليلية(2007-2015)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد02، المجلد02، جامعة الجزائر03، 2018.

11- ياسين عبد الرحمان، براشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء الاقتصادي والتجاري، العدد03، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018.

- **الملتقيات:**

1- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مستوى التشغيل**، مداخلة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقي الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي-الجزائر، يومي 6/5 ماي 2013.

2- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، **إستراتيجية التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، جامعة المدية- الجزائر، يومي 3/ 4 مارس 2008.

3- خليل عبد الرحمان، **دور الهياكل والهيئات الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحقيق التنمية**، الملتقى الوطني: في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، البليدة- الجزائر، يوم 8 نوفمبر 2019.

4- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجية وسياسات الجزائر الاقتصادية للاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة-الجزائر، يومي 28/ 29 أكتوبر 2014.

5- شريقي عمر، **الإطار العام للسياحة المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر، جامعة سطيف- الجزائر، يومي 15/14 أفريل 2008.

6- قريشي محمد الأخضر وآخرون، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة -الجزائر، يومي19/18 أفريل 2012.

7- لرقط فريدة وآخرون، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة الدولية حول تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في اقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف-الجزائر، يومي 28/25 سبتمبر 2003.

8- منير لواج وآخرون، مداخلة بعنوان: **معوقات إنشاء وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، اليوم الدراسي حول: طرق وآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة جيجل- الجزائر، يوم15 نوفمبر 2018.

9- نصر الدين بن ندير، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري**، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة- الجزائر، يومي 7/6 نوفمبر 2018.

10- نجية ضحاك، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأسس واليوم والآفاق**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف- الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2006.

- **النصوص القانونية والوثائق الرسمية:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02/17 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الصادر في 11 جانفي 2017.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/28 المؤرخ في 210أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادر في 24 سبتمبر 1982.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات المختلفة، الصادر في 28 أوت 1986.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 25/88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الصادر في 13 جويلية 1988.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، المواد 17/15/13/12، العدد 46، الصادر بتاريخ 3 أوت 2016.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02/17 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، الصادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 96/296، العدد 52، الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1996.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03/01، العدد 55، الصادر بتاريخ 26سبتمبر 2001.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04/14، العدد 35، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004.

11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 88/94، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994.

2- المراجع باللغة اللأجنبية:

1- André Joyal, **le développement local**, Edition l'iore, Paris, 2002.

2- Danis Uailât, **comportements Spatiaux et milieux innovateurs in encuslopédie**, Edition Economico, Paris, 1986.

3- G.Bussemauth, M. Prète**, Ogamisatrom et gestion de l'entreprise édvuibert**. 2007.

4- H.AKbob, **Fostering the growth of turkish small and megiun-sized Enterprises**, Marter thersis intrnational Bussiness law, tilburg university, turky, 2014.

5- Jacques Liouville et Constantin nanopulos, **stratégie de spécialisation et compétitivité de PME**, en environnement globale, revue gestion, vol2, mars- avril 1998, paris.

6- Joseph ljugie, **Pierre delfoud et cloude la cour,** Espace régional et aménagement de territoire, Dolloz, Paris, 1999.

7- Joseph ljugie, **Pierre delfoud et cloude la cour,** Espace régional et aménagement de territoire, Dolloz, Paris, 1999.

8- Josée st-pierre, **finance de l'innovation dons les PME**, institutde recherche sur les PME, université du Qu ébec a trois-rivier, canada, 2014.

9- Louis jacques filion, **Management des pme de la création à la croissance**, ROUNOUVEAN pédagogique Lnc, canada, 2007.

10- Michal Troilo, **Policy Guidebook For SUE Développement in Asia and Pacific**, Untid nations Economic and Social Commission for Asia the Pacific, Bangkok, Thailand, 2012.

11- martel Elaura, Essai présenté au centre universitaire de Formation en environnement et développement durable, portrait de l'état actuel de développement des entreprises dans le secteur des technologies et Estrie, mémoire de magister, université de sherbrooke, 2016.

12- Ranazan **Karaman, Political Economy of the state-capital relation in turkey,** nternationalization strategies of the SMES : international political Economy Master's program, institute of Socience, Istambul Bilg University, Istambul, Turkey, 2018.

13- Rober beandoin , **Rapport de veille sur les PME**, présenté a l'observatoire de développement économique canada, canada, 2013.

14- Yafes Uyarci, **les dynamiques de PUE en turquie** : structuration et devloppment régional à partir de la confédération Turkon, Economic et Finanses, Univarsité de Stasbourg, 2014, Français.

- **المواقع الالكترونية:**

1- WWW.UIUM.NL

2- **www.dgpp-mf.gov.dz**

3- www-turkey-postnet18:20,10/4/2021.

4- www.turkstat.cov.tr/veribiligi.do?alt-id:39, 15:30, 12/04/2021.

5- www.tubitak.gov.tr/en/about-us/content-who-we-are,consulté 15/04/2016.

6- http://www.turkpress-co/node/47147 , 21:03, 12/04/2021.

7– http://www.kosgeb.gov.tr/site/tr/genel/destekler/6313/arge–teknolojik–uretim–ve–yerlilestirme–destekleri/cay,consulte :2021 Ankara, 2014.

8- https://www.bank–of-algeria.dz/html/bulltin-statistque-AR.htm.consulté le: 29/03/2021 à 19:30 GMT

9- http://ttgv.tv. 15:07, 15/04/2021.

10- http://www.google.com/amp/s/www.investquebec.com/amp/qubec/fr/accueil.html, 13/04/2021, 19h38min.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم-01-

مصادر المعلومات المتعلقة بالجزائر

مستخرج جداول المعطيات والبيانات للتجربة الجزائرية

من: نشرة المعلومات الإحصائية المديرية، العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة والمناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

**Direction Générale de la Veille Stratégique,
des Etudes et des Systèmes d'Information**

Données de l'Année 2017

Bulletin d'information Statistique de l'entreprise

N°32

Mai 2018

Tableau 08: La contribution des PME à l'emploi.

	PME 2017	PME 2018	PME 2019
Type de PME	**Nombre**	**Nombre**	**Nombre**
1.PME Prevées			
Action	155.782	1.594.614	1.626.080
Les patrons	1.074.236	1.104.453	1.171.710
Total 1	1.230.018	2.699.067	2.797.790
2.PME Publique	23.452 22.197	20.955	
Total 2	23.452	22.197	20.955
Total	1.253.470	2.721.264	2.818.745

Tableau11: La contribution des PME aux exportations algériennes

Type	2er Semestre 2017		2er Semestre 2018		2er Semestre 2019	
	Nombre	**Part%**	**Nombre**	**Part%**	**Nombre**	**Part %**
Exportations de carburant	33203	94.51%	38897	94.61%	32926	94.09%
Exportations hors hydrocarbures	1930	5.49%	2216	5.39%	2068	5.91%
Total	35133	100%	41113	100%	34994	100%

MINISTERE DES FINANCES

RAPPORT DE PRESENTATION DE LA LOI DE FINANCES POUR 2019

AGREGATS RESUMÉS DE LA SPHÈRE RÉELLE

En Milliards de DA	2016 Réalisations		2017 Réalisations		LF 2018		LFC 2018		2018 révisée		PLF 2019		2020 Prévisions		2021 Prévisions	
	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %	VALEUR COURANTE	VOLUME %
VALEURS AJOUTÉES																
AGRICULTURE	2 140,3	1,8	2 281,9	1,0	2 488,1	4,0	2 504,3	4,0	2 565,7	6,5	2 738,0	3,7	2 915,2	3,8	3 107,7	4,3
HYDROCARBURES	3 025,6	7,7	3 660,0	-2,4	4 158,8	6,5	4 072,3	-4,7	4 188,5	-4,8	4 254,3	0,1	4 415,9	4,5	4 519,9	3,3
INDUSTRIES	975,7	3,8	1 062,0	4,5	1 227,5	5,5	1 191,9	5,5	1 087,7	4,6	1 193,2	5,0	1 264,4	5,0	1 330,9	5,0
BTP	2 069,3	5,0	2 202,8	4,6	2 334,1	4,0	2 360,9	4,0	2 328,9	5,0	2 490,8	4,7	2 673,2	4,4	2 880,1	4,6
SERVICES MARCHANDS	4 837,8	2,9	4 867,1	4,1	5 878,8	4,9	5 705,7	4,9	5 574,2	4,5	6 016,3	4,0	6 329,7	3,8	6 627,2	3,5
DROITS ET TAXES	1 339,1	-2,0	1 455,9	-4,2	1 430,6	-3,1	1 321,5	-5,1	1 341,9	0,0	1 364,0	-1,3	1 379,8	-0,8	1 395,8	-0,7
LA PIB	14 387,9	3,7	15 529,6	1,6	17 518,0	4,4	17 156,5	1,6	17 087,0	2,3	18 056,7	2,7	18 978,1	3,8	19 861,5	3,5
SERVICES NON MARCHANDS	3 018,9	1,5	3 064,5	0,5	3 374,3	2,0	3 355,7	2,0	3 422,5	2,0	3 604,3	1,8	3 775,4	1,5	3 958,6	1,6
LE PIB	17 406,8	3,3	18 594,1	1,4	20 892,3	4,0	20 512,1	1,7	20 509,5	2,3	21 661,0	2,6	22 753,5	3,4	23 820,0	3,2
LE PIB HH	14 381,2	2,3	14 934,1	2,2	16 733,5	3,4	16 439,8	3,1	16 321,0	4,0	17 406,7	3,2	18 337,6	3,1	19 300,1	3,2
LE PIB HA	15 266,5	3,5	16 312,3	1,5	18 404,2	4,0	18 007,9	1,3	17 943,8	1,7	18 923,0	2,4	19 838,3	3,3	20 712,4	3,0
LE PIB HH HA	12 240,9	2,4	12 652,2	2,4	14 245,4	3,3	13 935,6	3,0	13 755,3	3,5	14 668,7	3,1	15 422,4	3,0	16 192,5	3,0

الملحق-02-

مصادر المعلومات المتعلقة بتركيا

مستخرج جداول المعطيات والبيانات للتجربة التركية

من: المعهد الإحصائي التركي.

TÜİK Ana Sayfa
Veri Portalı
HABER BÜLTENİ
TÜİK
TÜRKİYE İSTATİSTİK KURUMU
YAYIM TARİHİ: 16 Haziran 2021
SAAT: 10:00
SAYI: 37205

The number of employees of small and medium enterprises in Turkey-2018 2010.

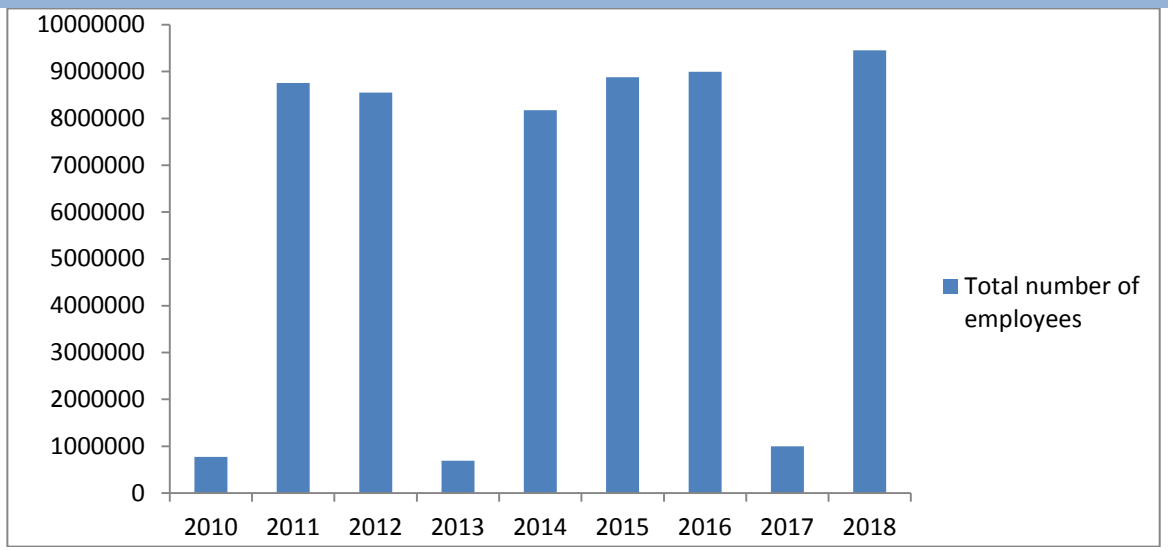

Turkey's gross domestic product and total exports 2010-2018 .

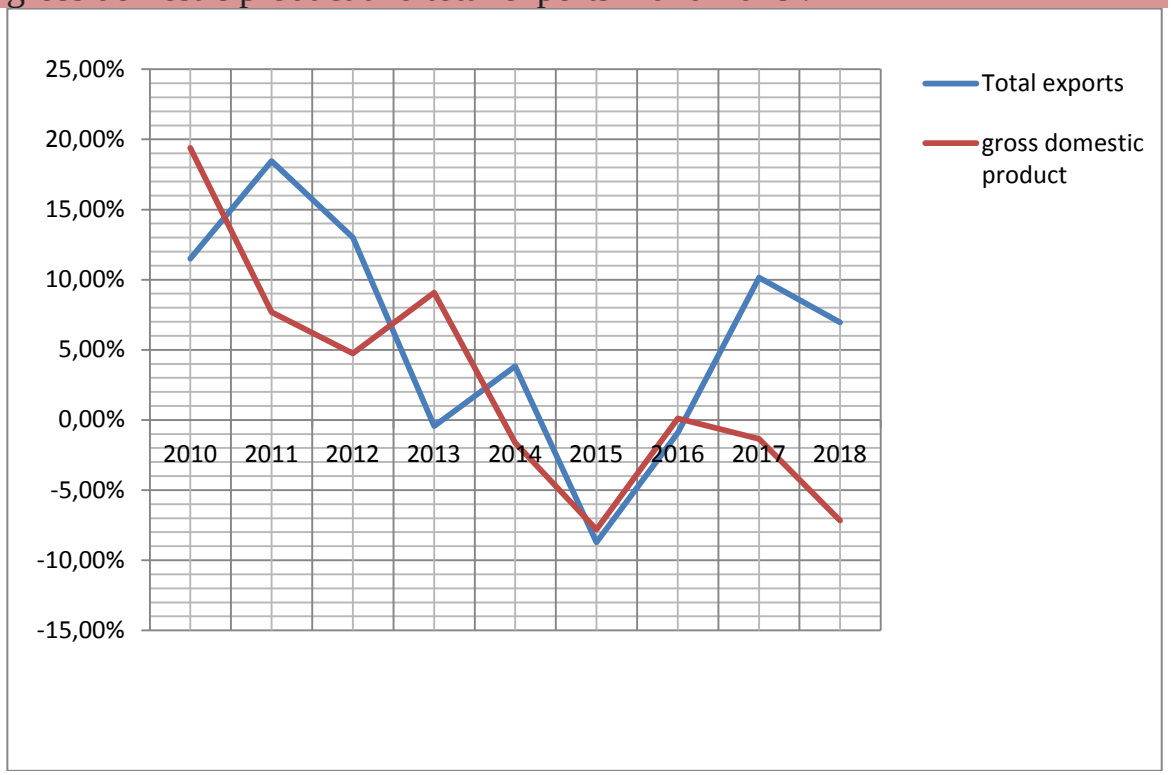

الملحق-03-

مصادر المعلومات المتعلقة بكندا

مستخرج جداول المعطيات والبيانات للتجربة الكندية

من: الإحصائيات الرئيسية للشركات الصغيرة.

Innovation, Sciences et Développement économique Canada
Innovation, Science and Economic Development Canada

PRINCIPALES STATISTIQUES RELATIVES AUX PETITES ENTREPRISES

JUIN 2016

Innovation, Sciences et Développement économique Canada
Direction générale de la petite entreprise

www.ic.gc.ca/statistiquespe

Canada

Taux d'emploi dans les PME 2010-2018.

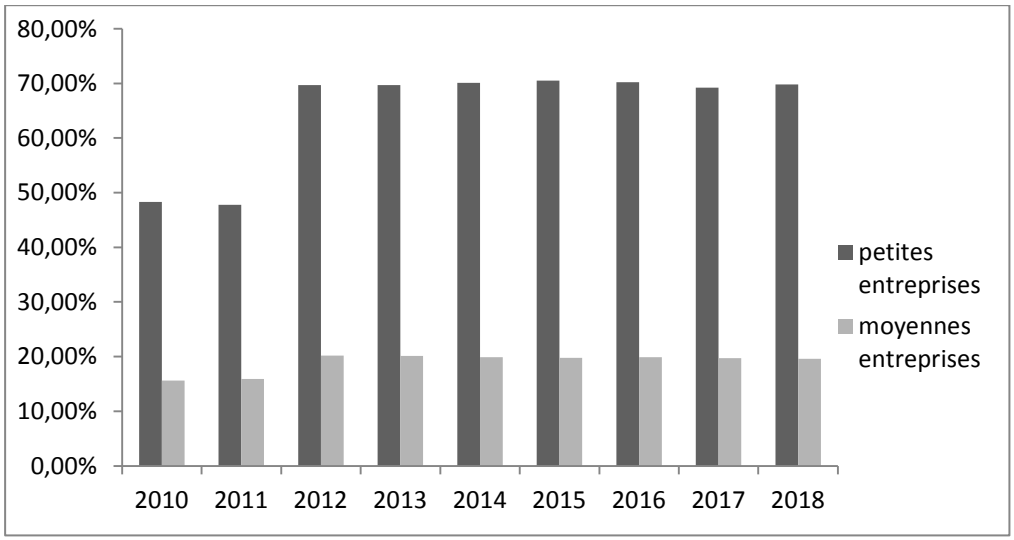

PIB du Canada 2010-2018

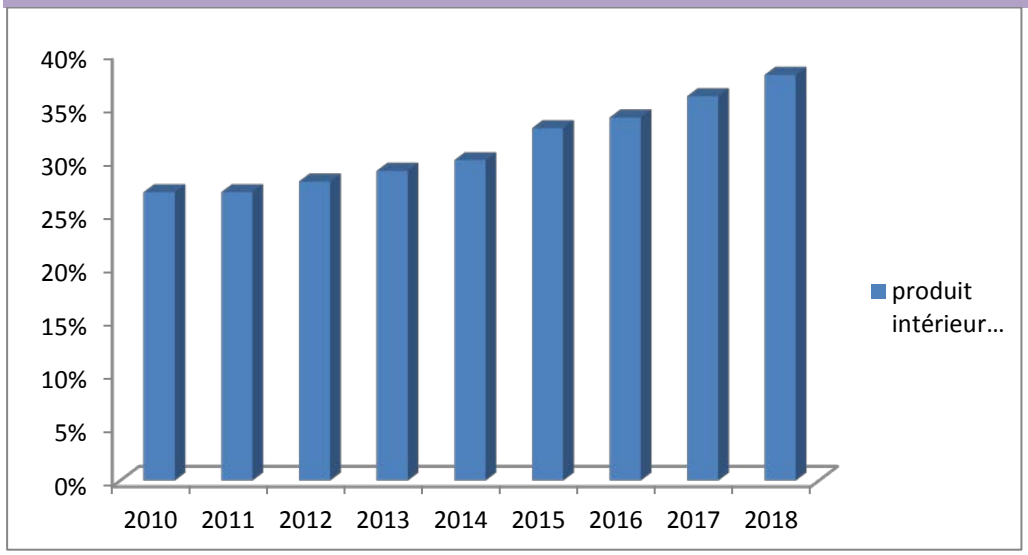

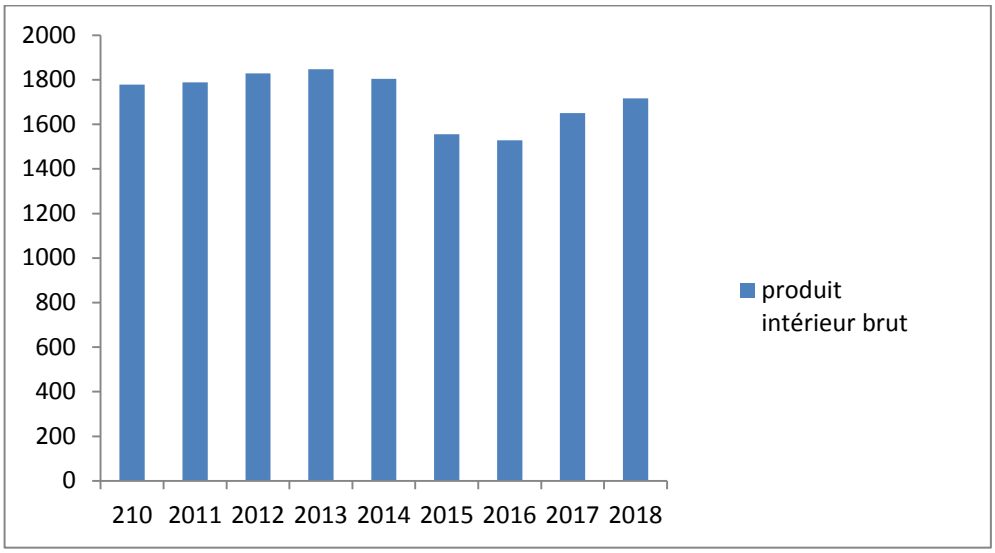

Exportations Canadiennes 2010-2018.

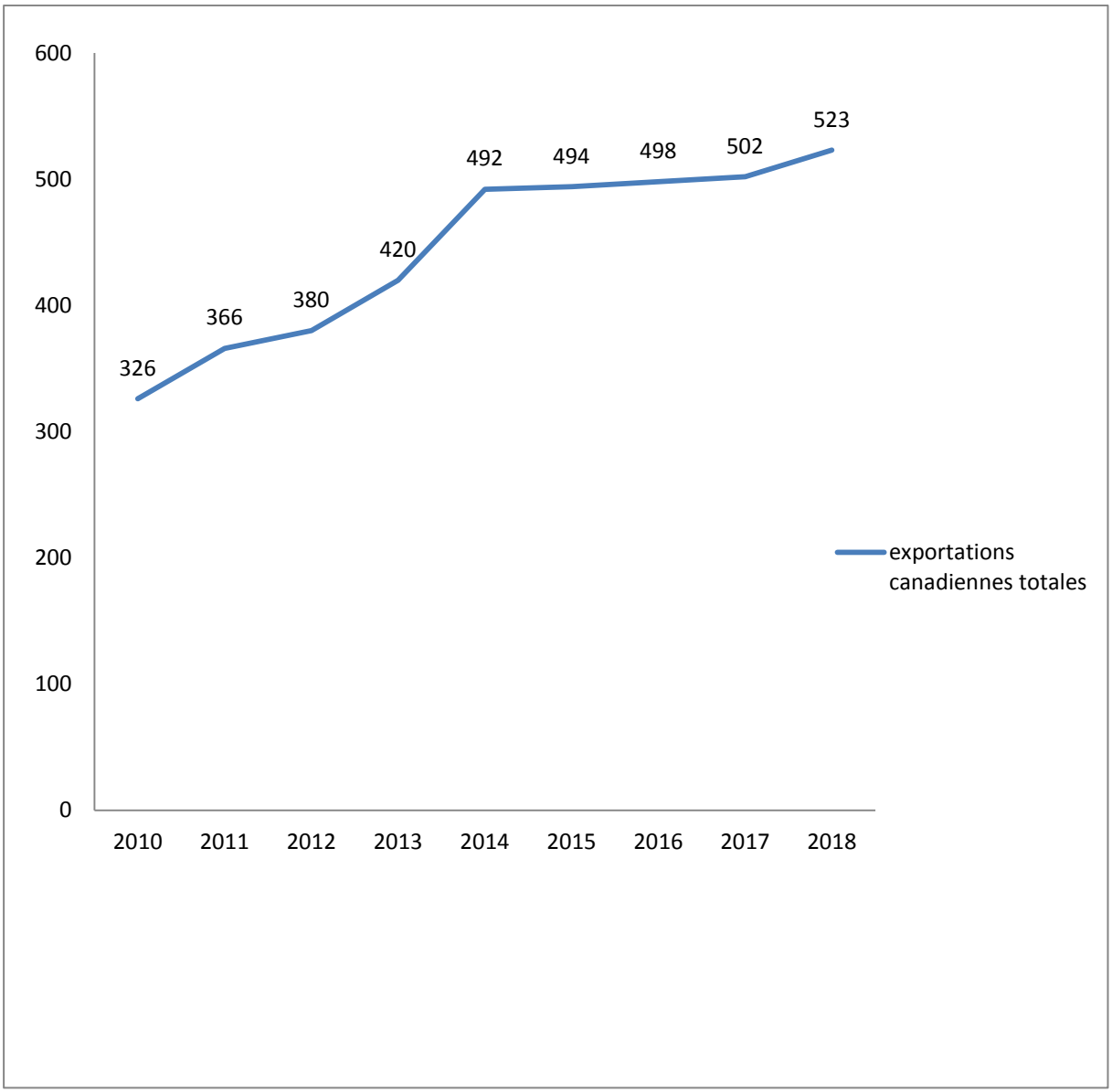

الملخص

الملخص

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جد مهما في النهوض باقتصاديات الدول، ذلك بالنظر للعدد الهائل من هذه المؤسسات باقتصاد أي دولة، أضف إلى ذلك مساهمتها في توفير فرص العمل والرفع من الناتج الداخلي الخام، وكذلك تنمية الصادرات، ونظرا أيضا للخصوصيات التي تتميز بها من مرونة وعدم تأثرها بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية وأيضا سهولة تسييرها، فرغم الدور الكبير التي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني من مشاكل مختلفة فهي لا تجد الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الكبيرة لذلك انتهجت الدولة مجموعة من الإجراءات لدعم هذا القطاع والنهوض به من خلال تقديم هيئات داعمة له.

وضمن هذا الإطار قمنا بإبراز الأهمية البالغة للدور التنموي الايجابي والفعال الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع الحيوي في تحقيق التنمية المحلية، وهذا من خلال الوقوف عند التحول الكبير الذي عرفه تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتركيا وكندا تماشيا وأهداف استراتجيات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو وتفعيل التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المحلية، الجزائر، تركيا، كندا.

Summary

Small and medium enterprises play a very important role in the advancement of the economies of countries, given the huge number of these institutions in the economy of any country, in addition to their contribution to providing job opportunities and raising the gross domestic product, as well as the development of exports, and also given the peculiarities of flexibility and lack of It has been greatly affected by economic changes as well as the ease of its management. Despite the large role played by small and medium enterprises, they suffer from various problems, as they do not receive the attention that large enterprises receive. Therefore, the state has adopted a set of measures to support and advance this sector by providing supportive bodies for it.

Within this framework, we highlighted the critical importance of the positive and effective developmental role that this vital sector can play in achieving local development, and this by standing at the great transformation that the development of the small and medium enterprise sector witnessed in Algeria, Turkey and Canada in line with the objectives of the strategies for supporting small enterprises and medium scale in achieving growth and activating comprehensive development.

key words:

Small and medium enterprises, local development, Algeria, Turkey, Canada.